المملكة العربية السعودية
وزارة المعارف
التطوير التربوي
الإدارة العامة لاعداد وتطوير المناهج



قررت وزارة المعارف تدريس هذا الكتاب وطبعه على نفقتها وفقاً
للنظام الحديث للتعليم الثانوي

المدخل إلى علم المحاسبة

المقرر الأول

يوزع مجاناً ولايباع

الطبعة الثانية ١٤٠٥م

المدخل إلى علم المحاسبة

المقرر الأول

شعبة العلوم الإدارية والإنسانية
النظام الحديث للتعليم الثانوي



المملكة العربية السعودية
وزارة المعارف
التطوير التربوي
الإدارة العامة للمناهج

قررت وزارة المعارف تدريس هذا الكتاب
وطبعه على نفقتها

المؤلفون :
د. عبدالله عبدالعزيز العبدالقادر
د. عبدالله بن محمّد الفيصل
د. خليل عبدالفتّاح كردي

المدخل إلى علم المحاسبة

المقرر الأول

شعبة العلوم الإدارية والإنسانية

النظام الحديث للتعليم الثانوي

الطبعة الثانية

١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م

يوزع مجاناً ولا يباع


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا

وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا

حَاسِبِينَ ﴿٤٧﴾

صدق الله العظيم

[سورة الأنبياء]

استهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين: أما بعد:

فقد اهتمت وزارة المعارف بتعليم المحاسبة لطلبة المرحلة الثانوية ،نظراً لأنها أصبحت موضوعاً هاماً من المواضيع التي حظيت باهتمام المعنيين بها في المجالين العلمي والعملي، وكذلك لما لمسه المجتمع في المحاسبة من كونها أداة فعّالة في قياس دخل المنشآت الاقتصادية وتحديد نتائج النشاطات المالية لتلك المنشآت،وإعداد بيانات مالية مفيدة في إحكام الرقابة على أموال وممتلكات المنشآت الاقتصادية.

وقد تمّ - بعون الله وتوفيقه - تأليف هذا الكتاب بجزئيه للمرحلة الثانوية. وجاء منسجمًا مع سياسة التعليم في المملكة من خلال مساهمته في تحقيق أهداف السياسة التعليمية بشكل عام، وتحقيق أهداف السياسة التعليمية للمرحلة الثانوية بشكل خاص.

ولقد ركزنا في هذا الكتاب على محاولة عرض وتصوير المبادىء الأساسية التي يجب أن يلم بها كل من يرغب الدخول إلى ميدان حقل المحاسبة. وذلك بعرض الجانبين النظري والتطبيقي لمبادىء هذا الحقل. حيث أن التركيز على أحد الجانبين سوف يقلل من مستوى المادة العلمية التي ينبغي الالمام بها. وقد تم شرح المفاهيم والاجراءات المحاسبية بعناية وروعي في عرضها التسلسل الموضوعي والمنطقي حتى يتمكن الطالب من استيعاب وتفهم ميكانيكية الاجراءات المحاسبية والأسس والمفاهيم التي بنيت عليها.

كذلك روعي في عرض المادة العلمية لهذا الكتاب الشمولية والتنويع. بحيث يتعرض الطالب من خلال دراسته لهذه المادة للمبادىء الأساسية لما يسمى بالمحاسبة المالية، والتي تعتبر الركيزة الأساسية لعلم المحاسبة، بالاضافة الى تعلمه لأساسيات بعض فروع هذا العلم كمحاسبة التكاليف والمحاسبة الحكومية والحاسب الآلي ودوره في مجال المحاسبة.

نرجو أن نكون قد وفقنا إلى تحقيق ما هدفت إليه وزارة المعارف من تطوير مناهج التعليم في المرحلة الثانوية، وإدخال مادة المحاسبة كعلم له أهميته.

وفق الله العاملين لكل غرض نبيل.

والســلام.

الرياض في ٣٠ / ٣ / ١٤٠٢ هـ

المؤلفـون

المحتويات

الفصل الأول

التعريف بالمحاسبة

المحتويات :

تمهيد - نشأة الحاجة الى المحاسبة - تعريف المحاسبة أهداف المحاسبة - مستخدمو المعلومات المحاسبية - فروع المحاسبة - علاقة المحاسبة بالعلوم الأخرى - فرضيات علم المحاسبة - الخلاصة .

الفصـــل الأول

التعــريفُ بالمحَاســبَة

تمهيـد :

في هذا الفصل نمهد للتعريف بموضوع الكتاب بجزئيه الأول والثاني، وسوف نتناول في هذا الفصل التعريف بالمحاسبة كعلم له أصوله ومبادئه ومفاهيمه، وكيف نشأت الحاجة الى المحاسبة في المجتمع الانساني وتطورت، ثم نستعرض أهم فئات المجتمع التي تهتم بعمل المحاسِب وما يعده من بيانات وتقارير، بعد ذلك نتعرض بايجاز لأهم فروع علم المحاسبة كمحاسبة التكاليف والمراجعة والمحاسبة الحكومية وغيرها، وفي الجزء الأخير من الفصل نشرح باختصار العلاقة الترابطية بين المحاسبة وبعض حقول المعرفة كالادارة والاقتصاد والقانون والاحصاء. ثم نختتم الفصل بشرح موجز لأهم الفرضيات التي ترتكز عليها المحاسبة وتساعد في فهم الكثير من الاجراءات المحاسبية..

نشأة الحاجة الى المحاسبة .

لكل منا معاملاته وعلاقاته المادية مع غيره من الأفراد والمنظمات، وقد تتعدد هذه العلاقات لدرجة تعجز معها الذاكرة عن حصرها فكان لا بد لنا من تسجيل هذه العلاقات بالكتابة حتى يمكن الرجوع اليها لتحديد آثار ما ترتب على هذه العمليات من نتائج، خاصة وقد نما المجتمع الذي نعيش فيه وتشابكت مصالحه وتعددت معاملاته ونتج عنها حقوق مادية لأفراده لدى بعضهم البعض.

وعندما يعمد كل منا الى تدوين المعاملات الاقتصادية التي يكون طرفاً فيها بالطريقة

التي تتناسب مع درجة ثقافته ومستوى ادراكه وحكم معاملاته يكون من الطبيعي أن تختلف طرق التدوين وتتعدد، وباختلاف طرق تسجيل العمليات الاقتصادية في الدفاتر يصعب الرجوع اليها عند الحاجة لمعرفة نتائج ما قام به الفرد من عمليات مالية، اذ ينبغي أولاً دراسة الطريقة التي اتبعت في التدوين. ولذا كان من المناسب أن يتفق على طريقة محددة لتسجيل مختلف العلاقات المادية (العمليات الاقتصادية) بين الأفراد. وبهذا يسهل استخراج وتلخيص نتائج العمليات الاقتصادية.

ومن هنا ظهرت المحاسبة التي لم يعرفها الإنسان بشكل أو آخر الا عندما اخترع الأرقام واتخذ وحدة النقد أداة لقياس قيم السلع والخدمات التي يتبادلها مع الغير. وتدل بعض الشواهد التاريخية على أن انسان بعض الحضارات القديمة البائدة قد عمد إلى تدوين معاملاته المالية بطريقة أو أخرى. إلا أن المعروف الآن أن الطريقة الحالية لمسك الدفاتر والتسجيل فيها وهي ما يعرف بطريقة القيد المزدوج يرجع أصلها إلى القرن الخامس عشر حيث وضع عالم إيطالي يدعى (لوكا باشيولي) في كتاب له وصفاً لطريقة القيد المزدوج.

وعندما يمتلك الفرد منشأة صغيرة يقتصر معظم نشاطها على عمليات نقدية تكون مهمة التسجيل في الدفاتر أي مهمة المحاسبة مهمة بسيطة للغاية، اذ يقتصر الأمر في معظمه على متابعة حركة النقدية مع سجلات حصر البضائع، ويمكن لصاحب المنشأة بنظرة واحدة إلى سجل حركة النقدية ومقارنتها بسجل حركة المخزون من البضائع أن يتعرف على محصلة ما قام به من تبادل تجاري..

وبتطور حجم المنشآت الاقتصادية زادت عمليات المنشأة وجمعت بين العمليات النقدية والآجلة وزاد عدد المتعاملين مع المنشأة وتشعبت عملياتها من بيع وشراء وخلافه بشكل أملى على أصحاب هذه المنشآت الاعتماد على طرق متطورة لفن التسجيل في الدفاتر، وصارت مهمة المحاسبة أكثر تعقيداً إذ ظهرت الحاجة إلى تعدد السجلات التي يتم قيد مختلف العمليات المالية فيها وصعوبة إستخلاص النتائج والآثار التي ترتبت على قيام المنشآت بمختلف العمليات الاقتصادية.

وبازدياد حجم المشروع وزيادة رؤوس الأموال اللازمة لتمويله وتعدد الوسائل اللازمة

لذلك عن طريق طرح الأسهم والسندات بمختلف أنواعها ظهرت الشركات المساهمة وغيرها من أنواع الشركات والمؤسسات حيث يزيد ملاك المشروع لدرجة يصعب عليهم أن يشتركوا جميعاً في إدارة المشروع واضطرارهم إلى إنابة غيرهم مثل أعضاء مجلس الادارة والمديرين لادارة الشركة وظهرت مشكلة الملكية الغائبة، وبناء على ذلك وضعت القوانين والتشريعات المنظمة لهذا النوع من المشروعات لحماية حقوق أصحاب المشروع من التلاعب والضياع، وكان لا بد للمحاسبة من أن تشارك في عملية حماية حقوق وممتلكات هذه المشاريع من الضياع، بل أن العبء الأكبر أُلقي على كاهل المشتغلين بالمحاسبة لوضع الطرق الكفيلة بمراقبة ممتلكات المشروع وحمايتها من الاختلاس والتلاعب.

ومن هنا تطور دور المحاسبة وأصبح علمًا له قواعده ومفاهيمه واجراءاته وأساليبه.. وأصبح للمحاسب دور أساسي في إدارة المشروعات فعليه يتوقف إمداد أصحاب المشروع وإدارة المشروع بالمعلومات المالية التي تخدم أغراض الرقابة واتخاذ القرارات.

تعريف المحاسبة:

هي العلم الذي يتضمن دراسة المبادىء والمفاهيم والإجراءات التي تنظم طرق معالجة العمليات المالية وتلخيصها ووضعها في الاطار المناسب بقصد التعرف على نتائج العمليات المالية للمشروع.

أهداف المحاسبة:

تهدف المحاسبة إلى تحقيق الأغراض والفوائد التالية:

١ ـ الاحتفاظ بسجلات دائمة ومنظمة بعناية وشاملة لكافة العمليات المالية التي قامت بها المنشأة، للرجوع إليها عند الحاجة.

٢ ـ بيان نتيجة كل عملية مالية والآثار المتجمعة لكافة العمليات على المركز المالي للمنشأة.

٣ ـ الحكم على كفاءة إدارة المشروع في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها المنشأة خلال فترة زمنية معينة، وذلك عن طريق التعرف على المركز المالي للمشروع.

٤ ـ تحديد مقدار الأرباح (أو الخسائر) المتحققة ومقدار الضرائب المستحقة على المشروع ومقدار الأرباح التي ينبغي توزيعها على أصحاب المشروع.

٥ ـ المحافظة على ممتلكات المشروع من الضياع والتلاعب والاختلاس.

٦ ـ المساعدة في التخطيط لعمليات المشروع المستقبلية.

مستخدمو المعلومات المحاسبية:

من يهتم بقراءة التقارير والبيانات التي يعدها المحاسب؟ هناك أكثر من طرف يهتم بالبيانات والمعلومات التي يجهزها المحاسب. ويمكن تصنيف هذه الأطراف في فئات، فهناك فئة أصحاب المشروع وفئة المستثمرين المحتملين، الادارة، المقرضون أو الدائنون، العاملون في المشروع، الحكومة، وعموم الجمهور.

١ ـ أصحاب المشروع :

من البديهي أن يرغب مالكو المشروع في التعرف على نتيجة أعمال المشروع ما بين فترة وأخرى، والبيانات والتقارير التي يعدها المحاسب تعتبر مصدراً هاماً للحكم على نتيجة أعمال المشروع، وبناء على هذه البيانات والتقارير يقرر أصحاب المشروع مدى كفاءة المديرين في حفظ وإدارة أموال المشروع، مدى حاجة المشروع إلى أموال لتسيير الأعمال أو للتوسع في النشاطات، حجم الأرباح وحجم المبالغ الممكن سحبها أو توزيعها على أصحاب المشروع وغيرها من القرارات الهامة.

٢ ـ المستثمرون المحتملون:

هناك الكثير من الأفراد والمؤسسات والشركات التي ترغب في استثمار فائض أموالها (مدخراتها) في شراء حصص (أسهم) في المشاريع الاقتصادية القائمة ويلجأ في العادة ـ هؤلاء المستثمرون إلى قراءة البيانات المالية المنشورة عن المشاريع الاقتصادية لكي يقرروا أي المشروعات أنسب لاستثمار مدخراتهم فيها.

٣ ــ الادارة :

لا يقصد بالادارة هنا الادارة العليا فقط للمشروع وإنما جميع المستويات الادارية من عليا ومتوسطة ودنيا. إذ أن مجهودات وقرارات جميع المستويات الادارية تؤثر في النهاية على كفاءة إنجاز الأعمال في المشروع وتحقيقه للأغراض المنشأ من أجلها. والمحاسبة تهدف ـ كما ذكرنا ـ إلى خدمة الادارة عن طريق إمداد المديرين في جميع مواقعهم بالمعلومات المفيدة التي تنير لهم الطريق وتسهل من اتخاذ القرارات السليمة، ولذا يجب أن يصمم النظام المحاسبي في المشروع بحيث يضمن إمداد التقارير اللازمة لجميع المديرين في جميع المستويات الادارية كل فيما يخصه.

٤ ــ المقرضــون :

في العصر الحديث لا يقتصر تمويل المشروعات الاقتصادية على الأموال الخاصة بأصحاب هذه المشروعات فقط. وإنما يلجأ الكثير من أصحاب الأعمال إلى البنوك والبيوت المالية لتمويل عمليات مشروعاتهم الاقتصادية، ويوجد الكثير من البنوك المتخصصة في الاقراض للمشروعات الاقتصادية على اختلاف أنواعها.

ومن الطبيعي أن يرغب الدائنون في الوقوف على قوة المركز المالي للمشروع الذي يتقدم بطلب للاقتراض، والمعلومات المحاسبية تعتبر مصدراً هاماً يستند إليه الدائنون للوقوف على الحالة المالية للمشروع.

٥ ــ الحكومة :

في دول العالم التي تطبق مبادىء الاقتصاد الحر تكتفي الدولة بمراقبة حركة التفاعل الاقتصادي في البلاد، والبيانات المحاسبية تمد الكثير من المعلومات التي تساعد الدولة على تحقيق هذا الغرض، كما تعتمد السلطات الضريبية على البيانات المحاسبية في تقدير الضرائب اللازمة على الأفراد والشركات والمؤسسات.

٦ ــ العاملون في المشروع :

يهتم العاملون في المشروع بمدى ما يحققه المشروع من نجاح لأنه يعتبر مؤشراً على مدى جهودهم المبذولة في هذا الصدد. والبيانات المحاسبية تمد هؤلاء بالمعلومات والمؤشرات اللازمة عن نجاح المشروع في تحقيق أهدافه.

فروع المحاسبة

ظلت المحاسبة منذ ظهورها في القرن الخامس عشر نظاماً مبسطاً لتسجيل العمليات المالية طبقاً لطرق متعارف عليها، إلا أن إنبثاق الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر أدى الى توسيع نطاق المحاسبة وتعدد فروعها. ومن الممكن تعليل أسباب اتباع نطاق المحاسبة كالآتي:

١ ــ مع تطور الثورة الصناعية ازدادت المنافسة بين المشروعات المختلفة وظهرت الحاجة إلى تطوير طرق الانتاج بما يكفل إنجاز الأعمال بأقل تكلفة وأقل جهد ممكن. وتبلورت نتيجة لذلك الادارة العلمية التي ترمي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية في إنجاز الأعمال. وهنا ظهرت الحاجة إلى بيانات مالية أكثر تفصيلاً ودقة تفيد الادارة في التعرف على بنود تكاليف الانتاج لاتخاذ قرارات عقلانية مستندة على معلومات دقيقة وليست قائمة على أسس عشوائية.

٢ ــ زيادة التدخل الحكومي في مراقبة وتنظيم المشروعات التجارية والصناعية وما يتطلبه ذلك من توفير البيانات التي تساعد في الرقابة والتخطيط لاقتصاد قومي سليم.

٣ ــ تنوع المنشآت وتعدد أنواع الوظائف التي تقوم بها، أوجب على المحاسبة أن تتأقلم بحسب طبيعة عمليات كل منشأة، ولهذا ظهرت تخصصات مختلفة في المحاسبة التطبيقية. فالمحاسب الذي يعمل في منشأة صناعية يلزم له الالمام بمفاهيم واجراءات تختلف عن تلك المفاهيم والاجراءات اللازمة التطبيق في بنك أو شركة تأمين أو شركة زراعية. كذلك فان هناك تبايناً في تطبيق الاجراءات المحاسبية اللازمة في جهاز حكومي ومؤسسة تجارية. وحتى داخل المنشآت الصناعية نفسها يتطلب الأمر تصميم نظم محاسبية بما يتلاءم وطبيعة المشروع الصناعي، فما يلائم شركة بترول أو منجم قد لا يلائم مصنعاً لانتاج الألمنيوم مثلاً.

ويمكننا الآن أن نفرق بين فروع المحاسبة التالية:

المحاسبة المالية:

بصفة رئيسية تهتم المحاسبة المالية بتسجيل العمليات المالية في الدفاتر وتلخيصها وإبرازها في صورة قوائم مالية للوقوف على نتيجة نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة تكون في العادة سنة. وتعطي في العادة سجلات المحاسبة المالية فكرة إجمالية عن ما قام به المشروع خلال العام من عمليات وما حققه من نتائج سواء كانت أرباحاً أو خسائر.

محاسبة التكاليف:

وتهتم بقياس عناصر التكاليف المختلفة - تكلفة الأجور، تكلفة المواد وغيرها - المنفقة في سبيل إنتاج منتج أو تأدية خدمة معينة، ذلك أن المحاسبة المالية لا تمكن من التعرف بالتفصيل والدقة اللازمين على هذه المعلومات.

ويمكن تلخيص أهداف محاسبة التكاليف فيما يلي:

- قياس التكاليف الفعلية لكل عنصر من عناصر الانفاق وذلك لغرض تحديد التكلفة الفعلية للمنتجات والخدمات التي يقوم المشروع بانتاجها أو تأديتها.
- قياس التكاليف الفعلية الخاصة بالأقسام المختلفة للمشروع مما يساعد في تحقيق رقابة فعالة على أداء هذه الأقسام.
- يساعد المديرون في إعداد الدراسات لحل المشاكل الفنية والاقتصادية التي يواجهها المشروع والاختيار بين البدائل المطروحة.
- تساعد الادارة في رسم سياسة التسعير للسلع المنتجة أو الخدمات.

المحاسبة الادارية:

وتعتبر المحاسبة الادارية إمتداداً لمحاسبة التكاليف. حيث أن كلا الفرعين يهدفان أساساً إلى مساعدة الادارة في اتخاذ قرارات سليمة مبنية على معلومات سليمة. وتهتم المحاسبة الادارية على وجه الخصوص باعداد الدراسات والتقارير الدورية التي تحتاج إليها الادارة

لغرض السيطرة على مختلف أوجه نشاط المشروع وذلك لتحقيق غرض أسمى وهو تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، أو تقليص الخسارة إلى أقل حد ممكن، والمعلومات التي تمدها المحاسبة الادارية تساعد في التخطيط لمختلف نشاطات المشروع، وانجازها بأكبر قدر ممكن من الكفاية والفعالية، وكذلك تحقيق الرقابة اللازمة على هذه النشاطات والمساعدة على اتخاذ القرارات.

المحاسبة الضريبية:

ويهتم هذا الفرع من فروع المحاسبة بدراسة التشريعات والأنظمة الضريبية التي تصدرها السلطة التشريعية في البلاد وذلك بغرض معرفة أثر هذه الأنظمة على أنشطة المشروع وما يحققه من نتائج، وعليه يجب أن يكون المحاسب ملمًا بالتطورات المختلفة التي تحدث على قوانين وأنظمة الضرائب كضرائب الدخل على أرباح الشركات، الضرائب على دخول الأفراد، ضريبة المنتجات البترولية، الزكاة، والرسوم المختلفة.

المحاسبة الحكومية:

كما تقوم الشركات والمشاريع المختلفة بعمليات اقتصادية، تقوم الدولة بممارسة هذه العمليات أيضاً، ولذا كان لا بد من تسجيل ما تقوم به أجهزة الدولة المختلفة من عمليات (صرف رواتب الموظفين، شراء لوازم ومعدات وأجهزة، إنشاء طرق أو مبان.. الخ) في الدفاتر، والهدف من التسجيل هو إحكام الرقابة على عمليات الصرف والتحصيل وذلك للتأكد من أن كل ما يصرف من الأموال العامة يتم صرفه طبقاً للأنظمة والتعليمات التي تضعها الدولة وأن كل ما يحصل من إيرادات يتم تحصيله وفقاً للأنظمة والتعليمات الصادرة. ولذا يطلق على المحاسبة الحكومية أحياناً محاسبة الرقابة المالية القانونية.

المراجعـة:

ذكرنا أن المحاسب يقوم بالتسجيل في الدفاتر ثم يقوم بتلخيص ما سجله في الدفاتر في القوائم المالية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما مدى صحة ودقة البيانات التي أوردها المحاسب في القوائم المالية؟

للاجابة على هذا السؤال يقوم محاسب آخر يسمى ـ بالمُراجع ـ بتدقيق ما سبق أن سجله المحاسب في الدفاتر ولخصه في القوائم المالية لغرض التأكد من صحة ما ورد من معلومات في هذه القوائم. والمراجع بهذا العمل يضفي درجة من الثقة على المعلومات الواردة في القوائم المالية. وبذلك يطمئن ـ إلى حد ما ـ أصحاب المشروع وغيرهم من صحة هذه المعلومات.

بهذا العرض الموجز لنشأة المحاسبة وتطورها وأهدافها وأقسامها يكتمل هذا الفصل، وننتقل الآن إلى عرض موجز لموقع المحاسبة وعلاقتها بالعلوم الأخرى، ثم نختم الفصل بعرض لأهم فرضيات علم المحاسبة.

علاقة المحاسبة بالعلوم الأخرى

ومن استعراضنا لأهداف المحاسبة ووظائفها وتطور نشأتها نجد أنها وثيقة الصلة بالعديد من العلوم الأخرى: كعلم الادارة، وعلم الاقتصاد وعلم التحليل الكمي (الاحصاء) وغيرها من العلوم.

١ ـ علاقة المحاسبة بادارة الأعمال:

يهتم علم إدارة الأعمال بوضع المبادىء والمفاهيم والاجراءات التي ينبغي أن يسير على هداها المشروع في مختلف مراحل حياته كي يحقق الأهداف المرسومة له بأقصى فعالية ممكنة. فعلم إدارة الأعمال يبحث في طريقة تمويل المشروع قبل تأسيسه وتخطيط سياسته التمويلية أثناء حياة المشروع، ويعمل على إيجاد أحسن السبل للتنسيق بين نشاطات إدارات وأقسام المنشأة. ومن ناحية الانتاج ينظم مراحله بأقل جهد وتكلفة ممكنة، ومن ناحية البيع يحدد نوعه (نقداً ـ بالأجل ـ بالجملة .. الخ) ويحدد السياسات التسويقية الأفضل للمنشأة لتصريف منتجات وخدمات المشروع. وفي كل مرحلة من هذه المراحل وفي كل نشاط تقوم به المنشأة تواجه إدارة المنشأة العديد من البدائل والخيارات المتاحة التي يلزم دراستها لاختيار الأنسب منها للمشروع. وكل قرار يتم اتخاذه في هذا الصدد يكون عرضة للصواب والخطأ، وتعتمد احتمالات الصواب والخطأ على مدى توافر البيانات اللازمة لاتخاذ القرار، ومدى ملاءمتها لموضوعه ومدى صحة توقيتها.

ويقع على المحاسب مسؤولية تصميم نظام معلومات محاسبي يكفل إمداد الادارة وملاك المشروع وغيرهم بكل البيانات والمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات، إذ أنه بدون هذه المعلومات تصبح عملية اتخاذ القرارات مبنية على أسس عشوائية، ولذا قيل أن المحاسبة «أداة

في يد الادارة»، ويقصد بذلك أن الوظيفة المحاسبية وجدت لتخدم إدارة المشروع. فتمدها بالبيانات اللازمة التي تلقي الضوء على ما يجب اتخاذه من عمل لتسيير دفة المشروع. وبعبارة موجزة تهدف المحاسبة إلى إمداد المعلومات والبيانات المناسبة التي تساعد الادارة على اتخاذ قرارات كفيلة بتحقيق أهداف المشروع بأقصى قدر ممكن من الكفاية والفعالية.

ومن هذا تتضح العلاقة الوثيقة بين المحاسبة والادارة، فهي علاقة المفيد والمستفيد، حيث المحاسبة هي المفيد، والادارة هي المستفيد.

٢ ــ علاقة المحاسبة بعلم الاقتصاد:

يهتم علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي للانسان لأغراض تحديد احتياجاته الاقتصادية والتعرف على سلم تفضيله للسلع والخدمات المختلفة ثم يعمل على التوفيق بين الاحتياجات والرغبات الانسانية المختلفة والقدرة الانتاجية للموارد الاقتصادية المتاحة، ويحدد الطريقة (أو الطرق) المفضلة لتخصيص هذه الموارد على فرص الاستغلال البديلة بحيث يمكن الوفاء بأكبر قدر ممكن من احتياجات الأفراد ورغباتهم باستغلال القدر المتاح من الموارد أفضل استغلال ممكن.

والمحاسبة تعتمد على الكثير من المبادىء والمعايير الاقتصادية، فالمحاسب حين يعمل على إظهار نتائج ما حققه المشروع من ربح أو خسارة إنما هو في الحقيقة يعمد إلى قياس ما يملكه المشروع من ممتلكات وما يقابل هذه الممتلكات من التزامات وكل هذه العناصر (عناصر الممتلكات والالتزامات) تخضع لقانون العرض والطلب بحيث تتوقف قيمتها إرتفاعاً وهبوطاً على مستوى الأسعار. إذاً فالمحاسب النابه لا بد له من الالمام بمبادىء علم الاقتصاد ومراقبة الحركة الاقتصادية في البلاد والتي تؤثر بالسلب والايجاب على المشروع الذي يقوم بخدمته.

في المقابل فان الاقتصاديين يعتمدون على الكثير من البيانات والتقارير التي يعدها المحاسب لاستخدامها في الدراسات والتحليلات الاقتصادية سواء على مستوى المشروع الاقتصادي أو على مستوى أعم وأشمل من ذلك.

من هذا يتضح مدى التوازي بين المحاسبة والاقتصاد في المسيرة. فموضوع الاهتمام

لكل منها واحد سواء كان ذلك الوحدة الاقتصادية أو الاقتصاد العام ككل، وتبادل المنافع بينهما قائم.

٣ ـ علاقة المحاسبة بالقانون:

وللمحاسبة أشد الصلة بالقانون. فالقانون يعد أحد المصادر الالزامية لبعض المبادىء والاجراءات المحاسبية التي تتعلق بمعالجة البيانات وقياسها، كما أن المحاسبة تعد بمثابةإحدى الأدوات المفيدة في التحقق من الالتزام ببعض النصوص القانونية. وعلى وجه العموم يبحث المحاسب في طريقة قيد العمليات المالية التي تنعقد بين المشروع والغير، وهذه العمليات يترتب عليها آثار ومعاملات تخضع لأحكام التشريع ومثال ذلك أحكام عقد البيع.. وأحكام عقد الايجار... وغيرها..

لذا يجب على المحاسب أن يكون ملمًا بأحكام القانون المختلفة كنظام مسك الدفاتر، نظام الشركات، والأنظمة الضريبية،حتى لا يقع المشروع في مخالفات قانونية قد تكون لها آثار سلبية.

٤ ـ علاقة المحاسبة بالعلوم الرياضية والاحصائية:

والمحاسبة في إطارها الحديث أصبحت وثيقة الصلة بالعلوم الرياضية والاحصائية. فالوظيفة المحاسبية لم تعد محصورة في القياس والتسجيل التاريخي للعمليات الاقتصادية، بل أصبحت تهتم أيضاً بقياس الآثار المتوقعة لهذه العمليات في المستقبل مما يستوجب الاستعانة بالأساليب العلمية في التقدير والتحقق والقياس وهي أساليب إحصائية.

فقيام شركة مقاولات بالتقدم في عطاء لبناء طريق بين مدينتين يستلزم أن تقوم الشركة بدراسة مختلف عناصر تكاليف بناء الطريق المتوقعة ولاحتمالاتها، والاحتمال النهائي لقيام الشركة بهذا المشروع،أي إحتمال الربح والخسارة، وكل هذا يعتمد على قياس التكاليف ووضع التنبؤات الصحيحة التي يعتمد صدقها على دقة الأساليب الاحصائية المستخدمة في القياس والتوقع، والعالم المهتم بالاحصاء يستخدم الكثير من البيانات والمعلومات المحاسبية

فبدون هذه البيانات تصبح الأساليب والوسائل الاحصائية التي يستخدمها فارغة من أي محتوى وعديمة الفائدة.

٥ ـ علاقة المحاسبة بالعلوم السلوكية:

اتجه المحاسبون في العصر الحديث إلى دراسة العلوم السلوكية التي تهتم بدراسة سلوك الفرد للاستفادة منها في تجهيز وقياس وتوصيل المعلومات المحاسبية، ذلك أن محاولة تفهم واستيعاب السلوك البشري وتفسيره في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية يؤدي إلى قيام المحاسب بتجهيز المعلومات الأكثر نفعية وملاءمة لاحتياجات متخذي القرارات في ضوء خصائصهم السلوكية.

فرضيّات عِلم المحاسَبَة

تقوم المحاسبة على مجموعة من الفرضيات التي تساعد في تحديد إطارها وتسهل في أداء وظائفها وتبسط من إجراءاتها، وهذه الفرضيات تساعد على تفهم الكثير من الاجراءات والمفاهيم المحاسبية وتعد بمثابة الركيزة التي يركن إليها المحاسب في معالجة البيانات.

وسوف نكتفي هنا بعرض أهم الفرضيات: فرضية الوحدة المحاسبية، وفرضية استمرار المشروع وفرضية القياس الكمي.

١ ـ افتراض الوحدة المحاسبية:

يقصد بالوحدة المحاسبية المشروع الاقتصادي الذي يزاول نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو خدمياً، بغض النظر عن كيفية أو نوعية إمتلاكه،فقد يملك المشروع أو الوحدة فرد واحد أو عدة أفراد أو عشرات الآلاف من الأفراد (المساهمين)، وقد يكون المشروع مملوكاً كلياً أو جزئياً بواسطة الدولة أو مؤسسة أو مشروع آخر.

ويفترض المحاسب أن الوحدة المحاسبية مستقلة بذاتها عن أصحاب المشروع أو مقرضيه أو الذين يتعاملون معه من العملاء وغيرهم. ومعنى ذلك أن ما يسجل في دفاتر المشروع هي

العمليات المالية التي تخص وتؤثر على المشروع نفسه، أي أن الوحدة المحاسبية لها شخصيتها المعنوية المستقلة وذمتها المالية، وتبعاً لذلك لها الحق في التملك باسمها والتقاضي أمام الغير. وتعتبر الوحدة المحاسبية نواة النظام المحاسبي الذي يتم تصميمه لها بحيث ينصب الاهتمام على قياس الأنشطة التي تقوم الوحدة بمزاولتها وذلك دون النظر للأنشطة الخاصة بأصحاب المصلحة فيها.

٢ ـ افتراض استمرار المشروع:

يفترض المحاسب أن الوحدة المحاسبية (المشروع) مستمرة في عملياتها لعدد غير معين من السنين في المستقبل، ما لم يقم الدليل على عكس ذلك.

وبالرغم من هذا الافتراض إلا أن المحاسب يواجه رغبة أصحاب المشروع في الوقوف على نتائج نشاطات مشروعهم كل فترة من الزمن، ولذا جرى العرف على تقسيم حياة المشروع إلى فترات قصيرة نسبياً (عام واحد) يطلق عليها الفترة المحاسبية أو الفترة المالية أو السنة المالية، يحدد في نهاية كل فترة نتيجة نشاط المشروع بصورة تقريبية. لأن الأصل أن الوقوف على نتيجة نشاط المشروع بصورة دقيقة لا يمكن إلا عند نهاية حياة المشروع وتصفيته.

ويترتب على تقسيم حياة المشروع إلى فترات مالية،معالجات ذات خصائص معينة للبيانات المالية سنتعرض لها في فصل لاحق.

٣ ـ فرض القياس الكمي:

المحاسبة تهتم بالعمليات الاقتصادية التي يمكن قياسها في صورة كمية، أي تقاس بالنقود التي هي وسيلة القياس الكمي هنا، وعليه يتجاهل المحاسب كل العمليات التي ليس لها قيم نقدية.

يتعلق بفرض القياس النقدي فرضية أخرى وهي تجاهل تقلبات الأسعار وافتراض ثبات قيمة العملة عند تحديد نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي خلال سنين حياته المثمرة. لكن هذه الفرضية تعرضت حديثاً لنقد شديد من كثير من المحاسبين نظراً للتقلبات المستمرة في مستويات الأسعار في أكثر دول العالم مما يجعل التمسك بهذه الفرضية ذا آثار بعيدة عن الواقعية إذ تحتوي القوائم المالية ـ تحت هذه الفرضية ـ على قيم تاريخية لممتلكات المشروع لا تمت للقيم الحاضرة بصلة.

الفصل الأول

الخلاصة

النقاط الأساسية:

ـ تهتم المحاسبة بتسجيل البيانات المالية وتصنيفها وتلخيصها تمهيداً لعرضها على أصحاب الشأن بقصد ترشيد قراراتهم المتعلقة بالمشروع.

ـ ترتكز أهمية المحاسبة على كونها أداة تساعد الادارة، وأصحاب المشروع على:

ـ إحكام الرقابة على أموال وممتلكات المشروع.

ـ الوقوف على نتائج العمليات الاقتصادية التي قام بها المشروع خلال فترة مالية معينة.

ـ ترشيد القرارات بكافة أنواعها.

ـ هناك عدة جهات (أو فئات) تهتم بالمعلومات التي يجهزها المحاسب، أهم هذه الجهات: أصحاب المشروع، ادارة المشروع، الحكومة، الجمهور بصفة عامة، البيوت المالية.

ـ أهم فروع المحاسبة:

ا ـ المحاسبة المالية: تهتم بتجهيز البيانات المالية عن العمليات التي قام بها المشروع خلال فترة مالية محددة.

ب ـ محاسبة التكاليف: تهتم بتجهيز بيانات تفصيلية عن مختلف عناصر التكاليف المنفقة في سبيل إنتاج منتج أو أداء خدمة.

جـ ـ المحاسبة الادارية: تهتم بتحليل البيانات المالية لغرض التخطيط لنشاطات المشروع واتخاذ القرارات المناسبة.

د ـ المحاسبة الحكومية: تهتم بتسجيل العمليات المالية التي تقوم بها مختلف الأجهزة والمصالح الحكومية لغرض إحكام الرقابة على الأموال والممتلكات العامة.

هـ ـ المراجعة: تهتم بفحص وتدقيق السجلات المحاسبية لغرض التأكد من صحتها ودقتها وبالتالي صحة ما ورد من بيانات في القوائم المالية المعدة بواسطة المحاسب.

ـ هناك عدد من الفرضيات التي يقوم عليها علم المحاسبة. وتساعد هذه الفرضيات على فهم وتحليل الاجراءات والمفاهيم المحاسبية.

أ ـ فرضية الوحدة المحاسبية : المشروع الاقتصادي وحدة قائمة بذاتها مستقلة عن صاحب (أو أصحاب) المشروع لها شخصية معنوية قائمة وذمة مالية مستقلة.

ب ـ فرضية القياس الكمي: جميع العمليات التي يقوم بها المشروع ويمكن قياسها في صورة كمية يهتم بها المحاسب. ويتجاهل المحاسب ما عدا ذلك من عمليات.

الفصل الثاني

النظام المحاسبي

المحتويات :

تمهيد - المعادلة المحاسبية - الوثائق والتعليمات المحاسبية - السجلات والتقارير المحاسبية - الخلاصة - أسئلة نظرية - الخلاصة - تمارين.

الفصل الثاني

النظام المحاسبي

تمهيد :

لكل علم من العلوم طريقة معينة ومنهج تنظيمي محدد، يؤدي بواسطته الأهداف المناطة به. وعلم المحاسبة لا يشذ عن هذه القاعدة العامة، فهو له نظامه المحدد، في جمع وتسجيل وتوصيل المعلومات المالية لمستخدميها، لذلك فاننا في هذا الفصل سوف نتعرف على أصول وأوليات النظام المحاسبي. كذلك يشمل تقديماً وشرحاً للمعادلة المحاسبية التي يقوم عليها النظام المحاسبي والوثائق المحاسبية التي يستخدمها ذلك النظام في جمع معلوماته والسجلات المحاسبية التي تقيد بها تلك المعلومات ومن ثم سوف نستعرض التقارير المحاسبية المستخرجة من تلك السجلات وأخيراً سوف نبين التعليمات المحاسبية التي تحكم سير تلك التعليمات.

المعادلة المحاسبية :

اصطلح المحاسبون على أن تكون الوحدة الاقتصادية التي يراد عمل نظام محاسبي لها ذات كيان مالي مستقل عن مالكيها، سواء أكانت هذه الوحدة الاقتصادية تسعى أو لا تسعى إلى الربح. فقد تكون مؤسسة فردية يملكها شخص واحد أو عدة أشخاص، أو تكون شركة مساهمة أو جمعية خيرية، هذا الاستقلال المالي للوحدة الاقتصادية من أهم المبادىء الأساسية التي يقوم عليها علم المحاسبة، كما هو موضح لك في الفصل الأول، لذلك فان الأموال التي يستثمرها المالكون للوحدة الاقتصادية تكون هي الحق الممثل لهم في هذا الكيان المالي الجديد وهذا ما يطلق عليه رأس مال الوحدة الاقتصادية.

مثـــال :

بدأ عمران وزيد أعمالهما التجارية بانشاء مؤسسة خاصة؛ للقيام بأعمال المقاولات المعمارية. اشترك عمران بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ريال وزيد كذلك بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ريال فما هو رأس مال هذه المؤسسة الجديدة.

الجـــواب :

رأس مال مؤسسة عمران وزيد هو مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال وهو الحق المالي لهما في الشركة.

تعريـــف :

رأس المال هو المبلغ المستثمر من قبل مالكي الوحدة الاقتصادية (المشروع)، وعندما يدفع مالكو الوحدة الاقتصادية مبالغ رأس المال فانها تستعمل لشراء ممتلكات عينية وغيرها باسم الوحدة الاقتصادية، مثل السيارات والمعدات والمباني، وقد يبقون جزءاً من رأس المال على شكل نقدية في خزينة الوحدة الاقتصادية. هذه الممتلكات جميعها ما يسمى بالأصول.

مثـــال :

مؤسسة عمران وزيد في المثال السابق اشترت الممتلكـات التاليـة: سيارات بمبلغ ٨٠,٠٠٠ ريال مبان بمبلغ ٢٢٠,٠٠٠ أراض بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ريـال ومعدات بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ والباقي ترك نقداً أودع خزينة المؤسسة فما هي أصول مؤسسة عمران وزيد؟

الحـــل :

أصول مؤسسة عمران وزيد الآتي:

أراض	:	٣٠٠,٠٠٠ ريال
مبان	:	٢٢٠,٠٠٠ ريال
معدات	:	٢٠٠,٠٠٠ ريال
سيارات	:	٨٠,٠٠٠ ريال
نقدية بالخزينة	:	٢٠٠,٠٠٠ ريال
المجموع	:	١,٠٠٠,٠٠٠ ريال

تعريــف :

الأصول في معناها العام هي ممتلكات الوحدة الاقتصادية سواء أكانت عينية أو غير ذلك.

كذلك فانه بامكان الوحدة الاقتصادية الاستدانة من الغير من أجل الحصول على مبالغ أكثر للقيام بأعمالها، هذه الأموال المقترضة تمثل المطلوبات للغير المتوجبة على الوحدة الاقتصادية، وهذه المطلوبات قد تكون ذات أجل قصير أو طويل وذلك يعتمد على فترة السداد المتفق عليها، يطلق المحاسبون على هذه المطلوبات المتوجبة السداد للغير اسم الخصوم.

مثــال :

مؤسسة عمران وزيد في المثال السابق حصلت على قرض من أحد البنوك التجارية بمبلغ ٨٠,٠٠٠ ريال يسدد خلال عام،ومبلغ ٢٠٠,٠٠٠ من صندوق التنمية الصناعية يسدد خلال خمسة أعوام، وجميع هذه المبالغ قد أودعت خزينة المؤسسة، فما هي خصوم مؤسسة عمران وزيد؟

الجــواب:

خصوم مؤسسة عمران وزيد الآتي:

خصوم قصيرة الأجل	:	٨٠,٠٠٠ ريال
خصوم طويلة الأجل	:	٢٠٠,٠٠٠ ريال
المجمـوع	:	٢٨٠,٠٠٠ ريال

من التحليل السابق نجد أن الوحدة الاقتصادية الممثلة في مؤسسة عمران وزيد قد حصلت على الأموال اللازمة لها من مصدرين: أولاً رأس المال المستثمر من قبل مالكي المؤسسة،)وثانياً: قروض أخرى تمثل خصوماً على المؤسسة. وأن هذه الأموال قد استخدمت في إقتناء ممتلكات عينية وغيرها باسم الوحدة الاقتصادية وهذا ما أطلقنا عليه اسم أصول المؤسسة. وبعملية حسابية، بسيطة نجد أن مجموع رأس مال المؤسسة زائد مجموع الخصوم

المترتبة عليها يساوي مجموع ممتلكات المؤسسة أو أصولها. وذلك كالتالي:

مجموع رأس المال		١,٠٠٠,٠٠٠ ريال
مجموع الخصوم		٢٨٠,٠٠٠ ريال
مجموع الأصول[1]	١,٢٨٠,٠٠٠	
	١,٢٨٠,٠٠٠	١,٢٨٠,٠٠٠ ريال

من هذا نستنتج المعادلة التالية:

ممتلكات الوحدة الاقتصادية = رأس مالها + الخصوم المرتبة عليها

الأصـــول = الخصوم + رأس المال

هذه هي ما يطلق عليها المعادلة المحاسبية. هذه المعادلة بكل بساطة تعبر عن مساواة ما بين ما في حوزة الوحدة الاقتصادية من ممتلكات ومصادر الأموال التي حصلت عليها الوحدة الاقتصادية كذمة مالية مستقلة. وتبقى هذه المعادلة صحيحة ومعبرة عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية في جميع الظروف وفي كل الحالات ما دامت الوحدة الاقتصادية متبعة للقواعد المحاسبية في تسجيل الأحداث المالية الداخلة في اختصاصاتها. لذلك نجد أن معرفة هذه المعادلة والتعامل معها يمثل حجر الأساس في فهم أساسيات ومبادىء علم المحاسبة.

المعادلة المحاسبية السابقة يمكن إظهارها بأشكال رياضية أخرى كالتالي:

حيث أن : الأصـــول = المطلوبات[2] + رأس المال

فـــان : المطلوبات = الأصـــول - رأس المال

وكذلك : الأصول - المطلوبات = رأس المال

---

(١) مجموع الأصول في المثال السابق هو ١,٠٠٠,٠٠٠ يضاف إليها مبلغ ٢٨٠,٠٠٠ ريال المودع لخزينة المؤسسة قيمة القروض التي حصلـت عليهـا.

(٢) يطلق على الخصوم اسم المطلوبات أيضـاً.

هذا الشكل الأخير للمعادلة المحاسبية ذو أهمية خاصة إذ أنه يبين ما يسمى بصافي حقوق الملكية لمالكي الوحدة الاقتصادية، حيث أن الفرق ما بين مجموع أصول الوحدة الاقتصادية وما بين الالتزامات المالية المترتبة عليها للغير، يمثل ما يتبقى لملاك هذه الوحدة من حقوق.

مثـال :

مؤسسة وطنية مجموع أصولها يساوي ٤٥٠,٠٠٠ ريال وعليها مطلوبات قصيرة الأجل بمبلغ ٨٥,٠٠٠ ريال والتزامات مالية طويلة الأجل بمبلغ ٩٥,٠٠٠ ريال فما هو صافي حقوق أصحاب هذه المؤسسة؟

الجـواب :

صافي حقوق أصحاب رأس المال

= الأصول - المطلوبـات

= ٤٥٠,٠٠٠ - ١٨٠,٠٠٠

= ٢٧٠,٠٠٠ ريـال

تعريــف :

صافي حقوق أصحاب رأس المال (الملاك) هو زيادة مجموع أصول الوحدة الاقتصادية على مجموع المطلوبات المترتبة عليها.

الوثائق والتعليمات المحاسبية :

الأحداث المالية الداخلة في محيط أعمال الوحدة الاقتصادية، والتي يكون لها أثر في إحداث تغير في مركزها المالي لا بد وأن تثبت. وسيلة إثبات هذه الأحداث هو تسجيلها في وثائق أولية ضمن تنظيم محاسبي معين، مثال ذلك عمليات البيع النقدي أو على الحساب، فان فاتورة البيع المدوّن فيها نوعية وقيمة البضاعة المباعة،تعتبر وثيقة محاسبية لاثبات عمليات البيع، وكذلك سندات دفع المصروفات المختلفة أو تحصيل إيرادات معينة هي وثائق محاسبية لاثبات حصول تلك المعاملات، هذه الوثائق المحاسبية تختلف من وحدة إقتصادية إلى أخرى،

كل حسب ظروفه المالية ونوعية وطبيعة الأعمال التي يمارسها، هذا الاختلاف قد يكون في تصميم وإعداد وكمية ونوعية المعلومات التي تحتويها كل وثيقة. لكن جميع الوحدات الاقتصادية التي تستخدم نظاماً محاسبياً لا بد لها من إثبات معاملاتها المالية في وثائق أولية تكون السند والمرجع في إثبات حدوث تلك المعاملات، والطريقة أو الصيغة التي يتم بواسطتها إعداد هذه الوثائق أو الأشخاص أو الأقسام التي تعدها، تبين في تعليمات مكتوبة توضح سير العمل المحاسبي واجراءاته، تلك هي التعليمات المحاسبية، في بعض الوحدات الاقتصادية تسمى تلك التعليمات بالدليل المحاسبي أو اللائحة الداخلية للنظام المحاسبي، ومهما تكن التسمية فان الصفة المشتركة لها هو وصف وتحديد سير العمل المحاسبي بالوحدة الاقتصادية والنماذج والسجلات المطلوب إعدادها والتسجيل فيها، وكذلك مسؤوليات الأشخاص في الاعداد والتوثيق والتصديق عليها. لذلك نجد أن من أساسيات أي نظام محاسبي، وجود تعليمات محددة لتدوين حدوث المعاملات المالية وإثباتها، وكذلك الطريقة الخاصة بالوحدة الاقتصادية بجمع تلك المعلومات والتأكد منها.

السجلات والتقارير المحاسبية:

النظام المحاسبي المتكامل في الوحدة الاقتصادية لا يعتمد فقط على وثائق أولية تثبت حدوث المعاملات المالية، بل لا بد من نقل المعلومات المالية الموجودة في تلك الوثائق إلى سجلات محاسبية محددة حسب طريقة إجرائية معينة، سوف تقدم في الفصل القادم، تلك السجلات المحاسبية هي دفاتر معرفة بالاسم والصيغة تستعمل لتجميع وتبويب المعلومات المالية، ومن أنواع هذه الدفاتر دفتر اليومية العامة واليوميات الفرعية، دفاتر الأستاذ المختلفة، في الفصل التالي سوف نتطرق إلى شرح هذه الدفاتر وكيفية وتوقيت التسجيل فيها، إمساك هذه الدفاتر يكون في بعض الحالات بنص القانون أو النظام التجاري المطبق في البلدان التي تمارس فيها الوحدة الاقتصادية نشاطاتها، وكذلك حجم وعدد هذه السجلات أو الدفاتر المحاسبية يختلف من وحدة إقتصادية إلى أخرى بحسب حجمها وطبيعة النشاط فيها، من واقع هذه السجلات المحاسبية يستخرج المحاسبون تقارير مالية تبين نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح وخسارة وكذلك تبين مركزها المالي الذي يشرح ما تملكه من أصول وما

تلتزم به من خصوم، هذه التقارير المالية هي المحطة النهائية لاجراءات النظام المحاسبي وبيت القصيد فيه. فهدف النظام المحاسبي ككل هو تجميع وتسجيل وتبويب المعلومات المالية المؤثرة في أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية،ومن ثم استخراج تقارير مالية بنتيجة تلك العمليات في شكل قوائم مالية للاستخدام الداخلي والخارجي لها. التقارير المالية على هذه الصورة تكمل حلقة الوصل ما بين القائمين على إدارة وتنظيم النظام المحاسبي بالوحدة الاقتصادية والأشخاص الآخرين المستخدمين للمعلومات المحاسبية داخل الوحدة الاقتصادية مثل مديري الادارات والرؤساء والأشخاص أو الهيئات الأخرى خارج الوحدة الاقتصادية مثل المستثمرين وأصحاب الأعمال والجهات الحكومية المختلفة.

من أمثلة التقارير المالية المصدرة في النظام المحاسبي الآتي:

١ ــ قائمة الدخل: التي تبين صافي أرباح أو خسارة الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، في هذه القائمة نجد مجموع وتفاصيل إيرادات الوحدة الاقتصادية خلال تلك الفترة،وكذلك المصروفات الأخرى التي تحملتها وبذلك يكون الفرق ما بين الاثنين هو صافي ربح أو خسارة الوحدة الاقتصادية في تلك الفترة.

مثـــال :

مؤسسة السلام الوطنية للتجارة والمقاولات

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٣٠ /١٢/ ١٤٠٠ هـ

ايرادات المبيعات والمقاولات	٤٥٠,٠٠٠	
+ ايرادات أخرى	٥٠,٠٠٠	
مجموع الايرادات	٥٠٠,٠٠٠	
- تكلفة المبيعات والمقاولات	٢٥٠,٠٠٠	
اجمالي الربح		٢٥٠,٠٠٠
ناقص المصروفات الأخرى ٪		
ايجارات	٩٠,٠٠٠	
مصاريف الكهرباء والماء	٣٠,٠٠٠	
رواتب وأجور	٨٥,٠٠٠	
مصاريف نثرية	١٠,٠٠٠	
		٢١٥,٠٠٠
صافي الأرباح		٣٥,٠٠٠

٢ ــ قائمة المركز المالي:

هذه القائمة تبين مركز الوحدة الاقتصادية المالي في تاريخ معين،وذلك باثبات مجموع وتفاصيل الأصول التي تمتلكها،وكذلك مجموع تفاصيل الخصوم المترتبة عليها مع ذكر حقوق مالكي الوحدة الاقتصادية من رأس مال وأرباح في جانب الخصوم، الغرض من إعداد هذه القائمة هو إعطاء صورة متكاملة عن ما تملكه الوحدة الاقتصادية كوحدة مالية مستقلة،من أصول،وما تلتزم به من خصوم،في تاريخ معين،مع اظهار تساوي أصولها مع خصومها حسب نظرية المعادلة المحاسبية.

مثـــال :

مؤسسة السلام الوطنية للتجارة والمقاولات

قائمة المركز المالي في ٣٠ / ١٢ / ١٤٠٠ هـ

أصول

البيان		
أصول ثابتة		
أراض	٢٠٠,٠٠٠	
عقارات	٣٠٠,٠٠٠	
الآلات	١٠٠,٠٠٠	
		٦٠٠,٠٠٠
أصول متداولة		
نقدية	١٠٠,٠٠٠	
بضاعة	٢٠٠,٠٠٠	
مدينـون	٥٠,٠٠٠	
		٣٥٠,٠٠٠
أصول أخرى		
شهرة		٥٠,٠٠٠
مجموع الأصول		١,٠٠٠,٠٠٠

خصـوم

البيان		
خصوم متداولة		
دائنون	٦٠,٠٠٠	
قروض قصيرة الأجل	١٢٠,٠٠٠	
		١٨٠,٠٠٠
حقوق الملكية		
رأس المال		٦٠٠,٠٠٠
أرباح		٢٢٠,٠٠٠
مجموع الخصوم وحقوق الملكية		١,٠٠٠,٠٠٠

الفصل الثاني

الخلاصة

في هذا الفصل قدمنا للأساس النظري المبني عليه النظام المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، وذلك بشرح تكوين وبناء المعادلة المحاسبية. هذه المعادلة التي يقوم بها النظام المحاسبي تعتمد منذ اللحظة الأولى لتكوين الوحدة الاقتصادية على مساواة ما تملكه الوحدة الاقتصادية ككيان مالي مستقل مع ما تلتزم به من مطلوبات تجاه الغير وملاكها.

عناصر هذه المعادلة ثلاثة أطراف:

أ ـ أصول الوحدة الاقتصادية،وهي ما في حوزتها من ممتلكات عينية وغيرها.

ب ـ مطلوبات الغير على الوحدة الاقتصادية،وهي ما تلزم به إتجاه دائنيها.

جـ ـ رأس مال الوحدة الاقتصادية،وهو المبلغ المستثمر من قبل مالكيها.

صيغة هذه المعادلة كالتالي:

الأصول = مطلوبات الغير + رأس المال

تطرق البحث كذلك في هذا الفصل إلى تقديم لأهمية الوثائق المحاسبية الدالة المثبتة لحدوث التعامل المالي داخل الوحدة الاقتصادية،وكذلك التعليمات المحاسبية المتضمنة لسير العمل المحاسبي داخل الوحدة الاقتصادية وإجراءاته ـ بجانب ذلك قدمنا السجلات المحاسبيةالتي تثبت فيها الوقائع المالية حسب إجراءات البند المحاسبي، وكذلك التقارير المالية المستخرجة من تلك السجلات والمبينة لنتائج أعمال الوحدة الاقتصادية.

الشكل رقم (١) يوصح أعمدة النظام المحاسبي والعناصر الداخلة فيه وتسلسله المنطقي.

شكل رقم (١) عناصر النظام المحاسبي



النقاط الأساسية :

- النظام المحاسبي للوحدة الاقتصادية مبني على الاستقلال المالي للوحدة الاقتصادية عن مالكيها.
- المال المستثمر في الوحدة الاقتصادية من قبل مالكيها من أجل تمويل أعمالها هو رأس المال الخاص بها والممثل لحقوق المالكين فيها.
- أصول الوحدة الاقتصادية هي مجموعة الممتلكات العينية وغير العينية التي في حوزة الوحدة الاقتصادية.
- خصوم الوحدة الاقتصادية هي الديون المترتبة عليها للغير،سواء أكانت قصيرة أو طويلة الأجل.

المعادلة المحاسبية :

هي مساواة حسابية ما بين مجموع أصول الوحدة الاقتصادية، ومجموع خصومها ورأس المال المستثمر فيها، بالشكل التالي :

مجموع الأصول = مجموع الخصوم

أو : الأصول = المطلوبات للغير + رأس المال

أو : الأصول - مطلوبات الغير = رأس المال

صافي حقوق أصحاب رأس المال في الوحدة الاقتصادية هو الفرق ما بين مجموع أصول أو ممتلكات تلك الوحده، ومجموع الخصوم أو المطلوبات المترتبة عليها.

الوثائق المحاسبية :

هي النماذج المعدة لاثبات حدوث العمليات المالية داخل الوحدة الاقتصادية، مثل فواتير البيع والشراء، ومستندات الدفع والقبض، وما في حكمها.

التعليمات المحاسبية :

تنظيم اجرائية العمل المحاسبي،من تسجيل واثبات في الدفاتر المحاسبية،وأنواع وطرق تعبئة الوثائق المحاسبية،تكون معرضة في دليل داخل الوحدة الاقتصادية،وتسمى التعليمات المحاسبية.

السجلات المحاسبية :

هي دفاتر معرّفة بالاسم والصيغة تسجل فيها الأحداث المالية. مثل دفتر اليومية ودفاتر الأستاذ المختلفة وغيرها، تحدد بنص النظام في بعض البلدان،وتختلف حسب حجم وطبيعة أعمال الوحدة الاقتصادية.

التقارير المحاسبية:

قوائم مالية تبين نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة. هذه التقارير تستخرج من السجلات المحاسبية في نهاية الفترة المالية للوحدة الاقتصادية، مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

قائمة الدخل :

تقرير مالي يوضح صافي ربح أو خسارة الوحدة الاقتصادية خلال فترة محددة، وذلك بطرح مختلف مصاريف تلك الفترة من مجموع الايرادات التي تخصها.

قائمة المركز المالي:

تقرير مالي يوضح مجموع أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية في تاريخ معين،وتسمى في بعض الأحيان بالميزانية العمومية لتوازن جانب الأصول فيها مع جانب الخصوم بما فيها رأس المال.

أسئلة نظرية للفصل الثاني

١ ــ أذكر عناصر المعادلة المحاسبية .

٢ ــ أكتب المعادلة المحاسبية مع إعطاء تعريف موجز لكل العناصر الداخلة بها.

٣ ــ أكتب ثلاث صيغ رياضية للمعادلة المحاسبية مع شرح كيفية المساواة في كلّ منها . منها.

٤ ــ ما هو دور الآتي في تكامل النظام المحاسبي؟

أ ــ الوثائق المحاسبيــة .

ب ــ التعليمات المحاسبية .

جـ ــ السجلات المحاسبية .

د ــ التقاريـر المالية .

الفصل الثاني

- النظام المحاسبي -

تمارين

تمرين (١)

أكمل الآتي :

المعادلة المحاسبية هي مساواة....... ما بين مجموع...... .. ومجموع .... بما فيها........ الوحدة الاقتصادية.

المعادلة تكتب بالصيغة التالية:

الأصول = المطلوبات + ...

أو ...... - الخصوم = صافي حقوق .....

أو مجموع ...... = مجموع ......

تمرين (٢)

غامد وزهران ولدا عم اتفقا على تكوين مؤسسة تجارية بينهما برأس مال قدره مائة ألف ريال ١٠٠,٠٠٠ مناصفة، قدم غامد نصيبه من رأس المال في شكل سيارات نقل بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال وأثاث بمبلغ ٥,٠٠٠ والباقي نقداً، أما زهران فقدم نصيبه في شكل أسهم يمتلكها من شركة اسمنت المندب بمبلغ ٣٠,٠٠٠ ريال والباقي نقداً.

المطلوب :

تبيان أصول وخصوم مؤسسة غامد وزهران عند انشائها .

الحـل :

مؤسسة غامد وزهران

الأصـول		الخصوم	
سيارات :		رأس المال :	
أثاث :		غامـد :	
أسهـم :		زهـران :	
نقديـة :			
المجموع :	١٠٠,٠٠٠		

تمرين (٣)

التاجر سعد بن حسين لديه بقالة لبيع المواد الغذائية، في ٣٠ / ١٢ / ١٤٠١ هـ أجرى جرداً لجميع ما لديه من أموال وخلافه وقدم اليك الجدول الآتي:

١ ــ ما يملكه التاجر سعد بن حسين:

نقد بالصندوق ولدى البنك	٧٥,٠٠٠
ديون مستحقة له لدى الغير	٤٥,٠٠٠
بضاعة مختلفة في البقالة	٦٥,٠٠٠
ثلاجات وديكور بالمحل	٣٥,٠٠٠
سيارات نقل خاصة	١٠,٠٠٠
المجمــوع	٢٣٠,٠٠٠

٢ ـ الالتزامات المطلوبة من التاجر سعد بن حسين:

قرض من بنك التسليف	٥٠,٠٠٠
ديون تجارية	١٥,٠٠٠
سلفة لتاجر نبيل أحمد	٣٥,٠٠٠
أجور عمال غير مدفوعة	٣,٠٠٠
فواتير كهرباء ، ماء و هاتف مستحقة.	٨,٠٠٠
المجموع	١١١,٠٠٠

المطلوب :

١ ـ ما هو صافي حقوق التاجر سعد بن حسين.

٢ ـ عد قائمة المركز المالي لبقالة التاجر سعد بن حسين من ٣٠ / ١٢ / ١٤٠٠ هـ.

الحـل :

١ ـ صافي حقوق التاجر سعد بن حسين هي :

مجموع ما يملكه (أصـوله)	ريال
ـ مجموع التزاماته (خصومه)	ريال
صافي حقوقه	

٢ ـ قائمة المركز المالي لبقالة التاجر سعيد بن حسين في ٣٠ / ١٢ / ١٤٠١ هـ

الأصول		الخصوم ورأس المال	
نقدية	:	دائنون	:
مدينون	:	قروض	:
بضاعة	:	أجور وفواتير مستحقة	:
الآلات وسيارات	:	رأس المال	:
المجموع			

تمرين (٤)

في نهاية عام ١٤٠١ هـ اعطتك مؤسسة التيسير التجارية المعلومات التالية :

ايراد المبيعات ١٨٥,٠٠٠ ريال، ايرادات أخرى٢٠,٠٠٠ريال، تكلفة المبيعات ٩٥,٠٠٠ ريال، مصاريف الايجار ١٠,٠٠٠ ريال، مصاريف الكهرباء والهاتف ١٥,٠٠٠ ريال، رواتب وأجور ٢٥,٠٠٠ مصاريف نقل وتخزين ١٠,٠٠٠، مصاريف نثرية متفرقة ٥,٠٠٠ ريال.

المطلوب :

إعداد قائمة الدخل لمؤسسة التيسير التجارية موضحاً إجمالي وصافي الربح عن السنة المنتهية في ٣٠ / ١٢ / ١٤٠١ هـ.

الحـل :

قائمة الدخل

مؤسسة التيسير التجارية

للسنة المنتهية في ٣٠ / ١٢ / ١٤٠١ هـ

ريال	ريال	
		ايراد المبيعات
		+ ايرادات أخرى
		مجموع الايرادات
		ـ تكلفة المبيعات
		اجمالي الربح
		ـ المصاريف الأخرى
		الايجـار ٪.

		كهرباء وهاتف ورواتب وأجور
		نقل وتخزين
		مصاريف نثرية بالتفرقة
		مجموع المصاريف الأخرى
		صافي الربح

تمريـــن (٥)

لاثبات حدوث العمليات المالية داخل الوحدة الاقتصادية فانه يلزم تدوينها وتوثيقها في وثائق خاصة تسمى الوثائق المحاسبية.

فيما يلي قائمة بتدوين العمليات المللية التي تمت داخل إحدى الوحدات الاقتصادية:

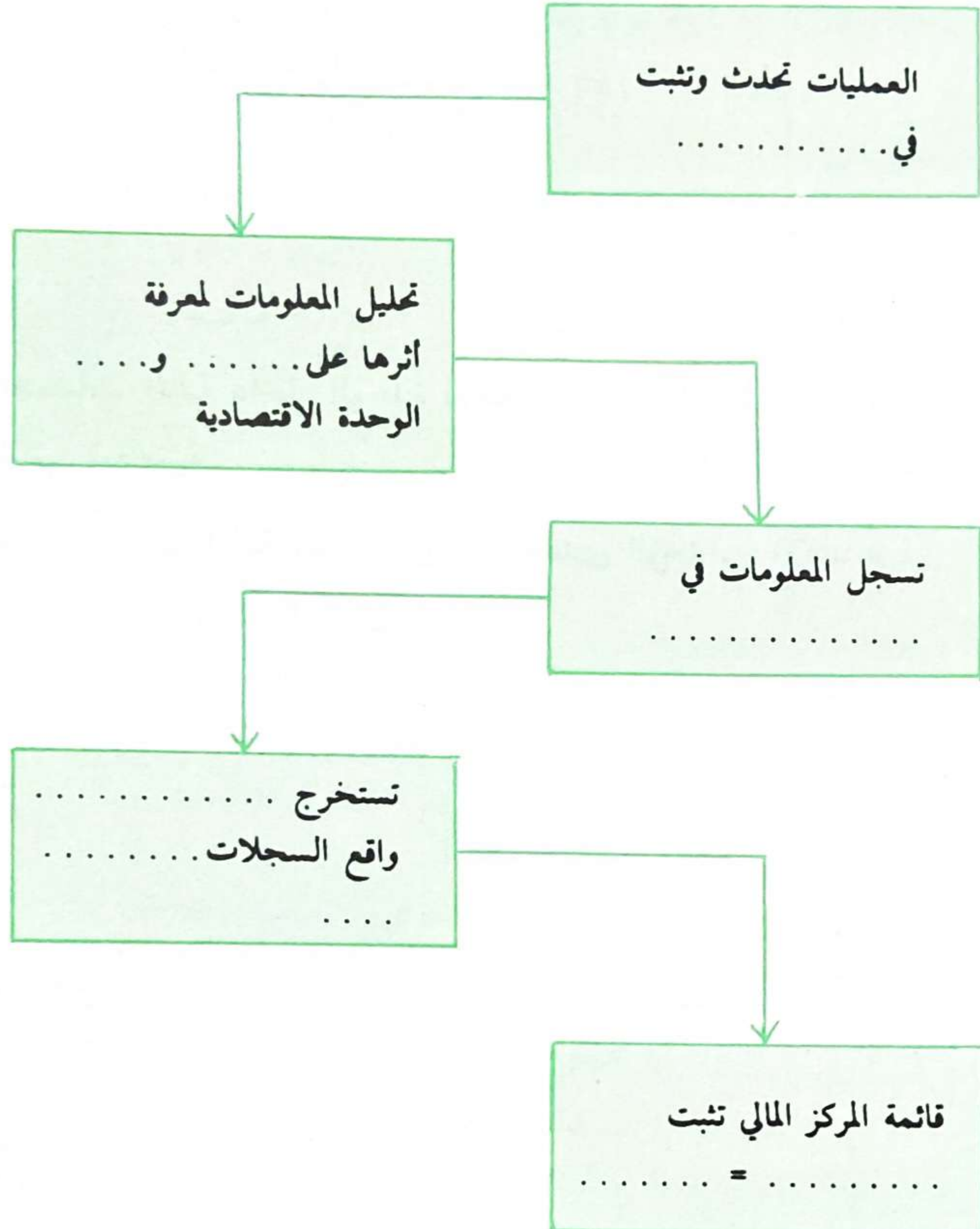
شرح العمليـة:

١ ـــ شراء أرض
٢ ـــ شراء بضاعة
٣ ـــ شراء أثاث
٤ ـــ بيع بضاعة
٥ ـــ دفع رواتب وأجور
٦ ـــ نشر إعلان بمجلة
٧ ـــ استلام مبلغ نقدي
٨ ـــ دفع مبلغ نقدي
٩ ـــ إيداع مبالغ في البنك
١٠ ـــ دفع مبالغ بشيك على البنك.

وفيما يلي مجموعة من الوثائق المحاسبية (المستندات) التي قدمت إليك:

تمريـــن (٦)

أكمل الشكل التالي الذي يبين أجزاء النظام المحاسبي لأي وحدة اقتصادية.



صك شرعي، قسيمة إيداع، سند قبض، إيصال استلام، مسير رواتب وأجور، فاتورة شراء بضاعة، فاتورة بيع، فاتورة إعلانات،

المطلوب:

إعداد جدول يبين إسم العملية المالية والوثيقة المحاسبية المثبتة لها.

الحـــل :

عدد	اسم العملية	اسم الوثيقة
١		
٢		
٣	شراء أثـاث	
٤		
٥	دفع رواتب وأجور	
٦		
٧		سند قبض
٨		
٩		
١٠		

الفصل الثالث

استخدام النظام المحاسبي

المحتويات :

تمهيد - القيد المزدوج - قواعد الدائن والمدين المحاسبية - التسجيل في دفتر اليومية - الترحيل إلى حسابات دفتر الأستاذ المختلفة - الترصيد - طبيعة أرصدة حسابات الأستاذ المختلفة - ميزان المراجعة - تلخيص إجراءات إستخدام النظام المحاسبي - مثال عام - الخلاصة - أسئلة نظرية - النقاط الأساسية - تمارين.

الفصل الثالث

استخدام النظام المحاسبي

تمهيد :

في الفصل السابق قدمنا للمعادلة المحاسبية على أنها مساواة ما بين ممتلكات الوحدة الاقتصادية والخصوم المترتبة عليها سواء أكانت للغير أو لمالكيها، هذه القاعدة العامة هي الأساس الذي يبنى عليه أي نظام محاسبي لتسجيل العمليات والمعاملات المالية التي تقع في محيط أعماله. في هذا الفصل سوف نتطرق إلى استخدام تلك القاعدة المحاسبية العامة (المعادلة المحاسبية) في تسجيل وضبط دفاتر الوحدة الاقتصادية. بواسطة القيد المزدوج للمعاملات المالية،وكذلك تسجيل تلك القيود في دفتر اليومية والترحيل منها إلى دفاتر الأستاذ العام،وترصيد تلك الدفاتر،ومن ثم استخراج ميزان المراجعة للتأكد من صحة تلك العمليات.

القيد المزدوج:

المحاسبة تقيس آثار العمليات المالية على أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية بواسطة تقسيم تلك العمليات إلى أحداث يمكن تعريفها وقياسها تسمى معاملات، التي تنقسم بدورها إلى نوعين:

أولاً ــ معاملات تخص إنشاء وتمويل الوحدة الاقتصادية.
ثانياً ــ معاملات تخص أعمال المتاجرة وإنتاج السلع وتقديم الخدمات.

مثال النوع الأول من المعاملات.
أ ــ إنشاء الوحدة الاقتصادية بالاستثمار فيها بأصول نقدية أو غيرها.

ب ـ مسحوبات المالكين لاستثماراتهم من الوحدة الاقتصادية.

جـ ـ الاقتراض لتمويل الوحدة الاقتصادية.

د ـ دفع ديون الوحدة الاقتصادية.

أما النوع الثاني من المعاملات فيتمثل في الآتي:

أ ـ استخدام الموارد في إنتاج السلع وتقديم الخدمات.

ب ـ بيع السلع والخدمات.

جـ ـ تحصيل الديون من الغير.

د ـ استبدال وتنمية أصول الوحدة الاقتصادية.

جميع تلك المعاملات السابقة سواء أكانت من النوع الأول أو الثاني فانها تؤثر على أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية سواء بالزيادة أو النقص، وحيث أن أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية متساوية منذ لحظة بدئها كما بينا في الفصل السابق، فان تأثير تلك المعاملات في أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية لا بد أن يكون متساوياً أو مزدوج التأثير، وذلك حسب التلخيص الآتي لآثار المعاملات على أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية:

١ ـ معاملات تزيد أحد الأصول وأحد الخصوم سوياً.

٢ ـ معاملات تنقص أحد الأصول وأحد الخصوم سوياً.

٣ ـ معاملات تزيد أحد الأصول وفي نفس الوقت تنقص أحد الأصول الأخرى.

٤ ـ معاملات تزيد أحد الخصوم وفي نفس الوقت تنقص أحد الخصوم الأخرى.

لذلك فإن أي معاملة مالية تحدث داخل الوحدة الاقتصادية نتيجة لتحويل أو تغيير في أصولها أو خصومها أو أن تكون نتيجة لحدوث تبادل تجاري أو مالي بين الوحدة الاقتصادية والوحدات الأخرى، فانها لا بد أن تنطوي على إحدى المعاملات الأربع السابقة أو مزيج منها.

وعليه فان النظام المحاسبي داخل الوحدة الاقتصادية يعمل على ترجمة تلك المعاملات الى أرقام محاسبية ويثبت أثرها المالي المزدوج على أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية كما يجب. المثال الآتي يوضح طريقة التأثير المزدوج على أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية نتيجة لبعض المعاملات المالية:

نوع المعاملة	الأصول =	المطلوبات +	رأس المال
١ ــ زيادة أصل وخصم معاً			
أ ــ استثمار نقدي في الوحدة الاقتصادية	+ ٢٠٠,٠٠٠		+ ٢٠٠,٠٠٠
ب ــ شراء أثاث على الحساب	+ ١٠,٠٠٠	+ ١٠,٠٠٠	
المجموع	٢١٠,٠٠٠	= ١٠,٠٠٠	+ ٢٠٠,٠٠٠
٢ ــ نقصان أصل وخصم معاً:	أصول =	خصوم +	رأس المال
أ ــ دفع بعض الديون نقداً	- ٥,٠٠٠	- ٥,٠٠٠	
ب ــ سحب بعض المالكين لجزء من استثماراتهم نقـداً	- ١٠,٠٠٠		- ١٠,٠٠٠
المجمـوع	١٩٥,٠٠٠	= ٥,٠٠٠	+ ١٩٠,٠٠٠
٣ ــ زيادة أصل ونقص أصل آخر			
أ ــ شراء سيارة نقداً	+ ٢٠,٠٠٠		
	- ٢٠,٠٠٠		
المجمـوع	١٩٥,٠٠٠	= ٥,٠٠٠	+ ١٩٠,٠٠٠
٤ ــ زيادة خصم ونقص خصم آخر			
أ ــ تحول أحد الدائنين إلى مالك في الوحدة		- ٤,٠٠٠	+ ٤,٠٠٠
المجموع	١٩٥,٠٠٠	= ١,٠٠٠	+ ١٩٤,٠٠٠

من المثال السابق يتضح أن المعالجة المحاسبية للأحداث المالية (المعاملات) داخل الوحدة الاقتصادية تعمل على إثبات أثر تلك المعاملات بصورة مزدوجة على أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية،بحيث أنها تحافظ في كل الأوقات على ثبات المساواة بين أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية. وحسب ما رأينا في المثال السابق نجد أن مجموع الأصول دائمًا يساوي المطلوبات + رأس المال،بعد كل عملية مالية جرت داخل الوحدة الاقتصادية.

قواعد الدائن والمدين المحاسبية :

حيث أن المعادلة المحاسبية تنص على أن أصول الوحدة الاقتصادية لا بد أن تساوي خصومها في جميع الأوقات، وحيث أن الترجمة المحاسبية للمعاملات المالية داخل الوحدة الاقتصادية ترتكز على إحداث تأثير مزدوج على أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية، فان المحاسبين قد اصطلحوا على استخدام طريقة الدائن والمدين في إثبات الزيادة أو النقصان في أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية،وذلك حسب الترتيب الآتي :

١ ــ الزيادة في الأصول تكون بجعلها مدينة،أما النقصان في الأصول فيكون بجعلها دائنة .

٢ ــ الزيادة في الخصوم تكون بجعلها دائنة،أما النقصان في الخصوم فيكون بجعلها مدينة .

هذه المعالجة التقابلية بالنسبة للزيادة والنقصان في أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية هي التي تتيح المحافظة على إحداث التأثير المزدوج للمعاملات المالية،وكذلك المحافظة على مساواة الأصول بالخصوم .

لشرح قواعد الدائن والمدين المذكورة أعلاه استخدم المحاسبون طريقة حساب الأستاذ التي على شكل حرف T اللاتيني،حيث يخصص الجانب الأيمن منه لتسجيل العمليات المدينة أما الجانب الأيسر منه فانه يستعمل لتسجيل العمليات الدائنة وذلك كالتالي :

الجانب المدين	حساب رأس المال (خصم)	الجانب الدائن
إثبات النقصان		إثبات الزيادة

أو

الجانب المدين — حساب النقدية (أصل) — الجانب الدائن

إثبات الزيادة		إثبات النقصان	

مثـــال :

استثمر حمود مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال في تأسيس مؤسسة فردية أودعها خزينة المؤسسة. أثبت العملية السابقة في شكل حساب أستاذ؟.

الجـواب:

مدين — حـ / النقدية — دائن

١٠٠,٠٠٠	زيادة		

مدين — حـ / رأس المال — دائن

		١٠٠,٠٠٠	زيادة

التسجيل في دفتر اليومية:

دفتر اليومية كما عرفناه في الفصل السابق هو سجل محاسبي تقيد فيه جميع العمليات المالية المؤثرة في أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية حسب ترتيب حدوثها التاريخي. التسجيل في هذا الدفتر يكون بنقل أثر المعاملات المالية من واقع الوثائق المحاسبية المثبتة لحدوثها، وذلك باثبات الآتي:

١ ـ اسم حساب الأصل أو الخصم المدين والمبلغ المدين به.

٢ ـ اسم حساب الأصل أو الخصم الدائن والمبلغ الدائن به.

٣ ـ تاريخ حدوث العملية ورقمها.

٤ ـ شرح موجز لهذه العملية.

هذه المعلومات عادة ما تسجل في دفتر اليومية الذي يكون قد سبق إعداده وطباعته ليكون مهيأ لاثبات هذه المعلومات. الشكل الآتي صفحة من دفتر اليومية:

المبلغ		اسم الحساب والشرح	رقم القيد	التاريخ
مدين	دائن			
		مجموع ما بعده ٪.		

مثـال:

استثمر السيد عمران مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال لتأسيس مؤسسة فردية باسمه وقد أودع المبلغ أعلاه في خزينة المؤسسة بتاريخ ١ / ١ / ١٤٠١ هـ المطلوب اثبات الحدث المالي السابق في دفتر اليومية:

الحـل:

المبالغ		الشرح	رقم القيد	التاريخ
مدين	دائن			
١٠٠,٠٠٠		حساب النقدية		١ / ١ / ١٤٠١هـ
	١٠٠,٠٠٠	حساب رأس المال		
		استثمار عمران في مؤسسته نقداً		

في كتب المحاسبة العربية هنالك تبسيط لشكل القيد السابق، حيث اصطلح المحاسبون العرب على استبدال كلمة حساب بالاختصار الآتي (حـ/) وكذلك إضافة حرفي الجر (من والى) لتوضيح جانب الحساب المدين والدائن وكذلك وضع حرف (منه) لمبلغ الجانب المدين وحرف (له) لمبلغ الجانب الدائن باستعمال المصطلحات السابقة.

فان القيد السابق يكون كالتالي:

منـه	له		
١٠٠,٠٠٠		من حـ / النقدية	١ / ١ / ١٤٠١ هـ
	١٠٠,٠٠٠	الى حـ / رأس المال	

هذا النوع من قيود دفتر اليومية تسمى القيود البسيطة لأنها مكونة من حسابين فقط واحد مدين والآخر دائن.

أما النوع الآخر من قيود اليومية فيسمى القيود المركبة حيث يكون هنالك أكثر من حساب واحد في الجانب المدين وأكثر من حساب واحد في الجانب الدائن. ويشار إلى الجانب المدين لأكثر من حساب بكلمه : (من مذكورين) وللجانب الدائن بـ (إلى مذكورين) .

مثال ذلـــك :

		من مذكورين	
×××		حـ /	
×××		حـ /	
		الى مذكورين	
	×××	حـ /	
	×××	حـ /	

الترحيل الى حسابات دفتر الأستاذ:

دفتر الأستاذ عبارة عن جداول مستقلة ومخصصة لتسجيل حركة كل حساب على حدة سواء كانت تلك الحركة مدينة أو دائنة. شكل حسابات الأستاذ كما أسلفنا هو جدول على شكل حرف T اللاتيني يخصص جانبه الأيمن لاثبات الحركات المدينة أما الجانب الأيسر فتثبت فيه الحركات الدائنة.

الشكل الآتي هو تصوير لأحد حسابات الأستاذ :

حـ / الأثاث

المبلغ	الشرح	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	الشرح	رقم صفحة اليومية	التاريخ

أما الترحيل إلى دفتر الأستاذ فهو عملية نقل ما يثبت في دفتر اليومية من قيود إلى حساباتها المنفصلة في دفتر الأستاذ حيث أن قيود اليومية هي إثبات أسماء الحسابات المدينة والدائنة والمبالغ الخاصة بها وبذلك يكون الترحيل إلى دفتر الأستاذ هو نقل أثر تلك القيود إلى الحسابات الخاصة بها.

مثـال :

في المثال السابق أثبت قيد اليومية الدال على بدء السيد عمران لأعمال التجارة بالشكل التالي:

١٠٠,٠٠٠		من حـ / النقدية	١ / ١ / ١٤٠١هـ
	١٠٠,٠٠٠	الى حـ / رأس المال	

المطلوب : ترحيل القيد السابق إلى دفتر الأستاذ؟

الحـل:

منـه — حـ / النقدية — لـه

١٠٠,٠٠٠	الى حـ / رأس المال	١/١/ ١٤٠١هـ			

منـه — حـ / رأس المال — لـه

			١٠٠,٠٠٠	من حـ / النقدية	١ / ١ / ١٤٠١هـ

ملاحظات على الحـل :

١ ـ حساب النقدية : هذا الحساب قد سجل في الجانب المدين (منه) مبلغ ١٠٠,٠٠٠ لأنه حساب أصل من الأصول وقد زاد هذا الأصل بهذا المبلغ وكذلك ذكر اسم الحساب الدائن الذي يمثل الطرف الآخر للعملية وكأننا بهذا نقول ان حساب النقدية قد جعل مديناً بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال مقابل جعل حساب رأس المال دائن بها. وكذلك أثبت تاريخ العملية حسبما ورد ذلك في دفتر اليومية.

٢ ـ حساب رأس المال قد سجل في جانبه الدائن (لـه) مبلغ ١٠٠,٠٠٠ لأنه حساب خصم وقد زاد ذلك الخصم بهذا المبلغ وأثبت كذلك الطرف المدين للعملية وهو حساب النقدية بهذا يكون حساب رأس المال قد زاد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال لأن حساب النقدية قد جعل مديناً بها.

وكذلك أثبت تاريخ حدوث العملية.

الترصيـد :

بعد إثبات العمليات المالية من دفاتر الأستاذ المختلفة، فان كل حساب سيكون مسجلاً فيه مجموعة العمليات الخاصة به في جانبيه المدين والدائن، وعليه فانه يلزم أن يستخرج نتيجة تلك العمليات النهائية على الحساب. وهذا يتم بواسطة عملية الترصيد حيث يستخرج صافي رصيد الحساب أي الفرق ما بين مجموع الجانب الدائن فان رصيد ذلك الحساب سيكون رصيداً مديناً والعكس صحيح.

مثـال :

من سجلات إحدى المؤسسات التجارية ظهر حساب الأستاذ التالي :

منـه — حـ / النقدية — لـه

منه		لـه	
٢٠٠,٠٠٠	الى حـ / رأس المال	١٠٠,٠٠٠	من حـ / السيارات
٤٠,٠٠٠	الى حـ / البنك	٦٠,٠٠٠	من حـ / الاثاث

المطلوب ترصيد الحساب أعلاه

الحـــل :

منـه		حـ / النقدية	لـه
٢٠٠,٠٠٠	الى حـ / رأس المال	١٠٠,٠٠٠	من حـ / السيارات
٤٠,٠٠٠	الى حـ / البنك	٦٠,٠٠٠	من حـ / الاثاث
		٨٠,٠٠٠	الرصيد ـــ مرحل
٢٤٠,٠٠٠		٢٤٠,٠٠٠	
٨٠,٠٠٠	الرصيد ـــ منقول		

ملاحظات على الحل:

تتم عملية الترصيد باتباع الخطوات البسيطة التالية :

١ ـ جمع الجانب الذي فيه أكبر قيمة للمبالغ ثم وضع المجموع في أسفل الجانب ووضع خط فوقه وخطين تحته . .

٢ ـ نقل المجموع إلى الجانب الآخر من نفس المستوى ووضع كذلك خط فوقه وخطين تحته .

٣ ـ استخراج المتمم الحسابي للجانب الآخر الذي يجعل مجموع أرقامه تساوي مجموع الجانب الأول مثال ذلك نجد أن :

١٠٠,٠٠٠ + ٦٠,٠٠٠ إذا أضيفت اليها ٨٠,٠٠٠

فإن المجموع يساوي ٢٤٠,٠٠٠

إذن رصيد هذا الحساب هو ٨٠,٠٠٠ ريال رصيداً مديناً لأن الجانب المدين يزيد على الجانب الدائن بمبلغ ٨٠,٠٠٠ ريال.

طبيعة أرصدة حسابات الأستاذ المختلفة :

بعد اجراء عملية الترصيد لكل حساب أستاذ على حدة، فان النتيجة تكون واحدة من ثلاثة احتمالات :

أ ـ إما أن يكون رصيد الحساب مديناً.
ب ـ إما أن يكون رصيد الحساب دائناً.
جـ ـ وإما أن يكون رصيد الحساب صفراً أي لا رصيد له.

في العادة تكون أرصدة حسابات الأصول المختلفة وحسابات المصروفات المختلفة، مدينة، أما حسابات الخصوم (المطلوبات ورأس المال) وحسابات الايرادات فتكون أرصدتها دائنة.

ميزان المراجعـة :

طبقاً لاجرائية القيد المزدوج التي تحلل وتسجل العمليات المالية داخل الوحدة الاقتصادية بشكل ثنائي، أي أن كل عملية تسجل في الدفاتر يكون لها طرفان دائن ومدين، بعد هذا تثبت في دفتر اليومية على هذه الصورة،ثم بعد ذلك ترحل إلى حسابات الأستاذ المختلفة مع مراعاة الجانب المدين والدائن لها. وحيث أن أرصدة حسابات الأستاذ هي نتائج ما رحل إليها من عمليات مدينة ودائنة، فان النتيجة الحتمية لذلك كله أن تتساوى الأرصدة المدينة مع الأرصدة الدائنة، وهذا ما يظهره ميزان المراجعة الذي يعرف بأنه جدول يوضح إسم الحساب ورصيده سواء أكان مديناً أو دائناً.

فيما يلي نموذج لميزان مراجعة بالأرصدة يوضح تساوي الأرصدة المدينة لحسابات الأصول مع الأرصدة الدائنة لحسابات الخصوم :

ميزان مراجعة بالأرصدة

رقم الحساب	اسم الحساب		الرصيد مدين	الرصيد دائن
١	النقدية	(أصل)	١٠,٠٠٠	
٢	المدينون	(أصل)	٢٥,٠٠٠	
٣	السيارات	(أصل)	٤٥,٠٠٠	
٤	عقارات	(أصل)	١٠٠,٠٠٠	
٥	بضاعة	(أصل)	٦٠,٠٠٠	
٦	قروض طويلة الأجل	(خصم)		٨٠,٠٠٠
٧	الدائنون	(خصم)		٥٠,٠٠٠
٨	رأس المال	(خصم)		١١٠,٠٠٠
			٢٤٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠

في حالة عدم توازن ميزان المراجعة فهذا دليل على أن خطأً ما قد ارتكب، لذلك لا بد من مراجعة عمليات القيد في اليومية، ومن ثم الترحيل الى حسابات الأستاذ، بعدها عمليات الترصيد، حتى يتم اكتشاف الخطأ ويتوازن الميزان. هذا مع أن توازن ميزان المراجعة ليس دليلاً كافياً لصحة الحسابات.

تلخيص اجراءات استخدام النظام المحاسبي:

مما سبق يمكننا تلخيص إجراءات النظام المحاسبي من إثبات العمليات المالية الداخلة في محيط الوحدة الاقتصادية حسب الترتيب الآتي:

١ ـ إثبات حدوث العملية المالية من صورة وثيقة محاسبية دالة على حدوث العملية أو مثبتة لها.

٢ ـ تحليل العملية عقلانياً ومعرفة آثار الزيادة أو النقصان على أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية.

٣ ـ تسجيل قيد محاسبي بطريقة القيد المزدوج لتلك العملية في دفتر اليومية.

٤ ـ ترحيل ذلك القيد إلى حسابات الأستاذ المختلفة على فترة زمنية محددة.

٥ ـ ترصيد حسابات الأستاذ كل على حدة.

٦ ـ إعداد ميزان المراجعة والتأكد من صحة العمليات السابقة.

مثال عـام :

فيما يلي نقدم مثالاً عاماً لاجراءات النظام المحاسبي وذلك لتوضيح الصورة وعموم الفائدة.

١ ـ بتاريخ ١ / ١ / ١٤٠١ هـ بدأ الشريكان عمران وزيد في انشاء مؤسسة تجارية برأس مال قدره ٥٠٠,٠٠٠ ريال أودعاها حساب المؤسسة بالبنك الوطني.

٢ ـ في ٢ / ١ / ١٤٠١ هـ سحبت المؤسسة ٩٠,٠٠٠ لايداعها صندوق المؤسسة.

٣ ـ في ٤ / ١ / ١٤٠١ هـ اشترت المؤسسة أثاثاً وديكوراً للمحل بمبلغ ٦٠,٠٠٠ دفع نصفها بشيك والباقي نقداً.

٤ ـ في ٥ / ١ / ١٤٠١ هـ اشترت المؤسسة من الشركة العربية للسيارات سيارة نقل وسيارة صغيرة بمبلغ اجمالي ٥٥,٠٠٠ ريال دفع منها ١٠,٠٠٠ ريال نقداً والباقي على الحساب.

٥ ـ في ٨ / ١ / ١٤٠١ هـ اشترت المؤسسة بضاعة للمتاجرة بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دفع ٢٠,٠٠٠ نقداً والباقي بشيك.

٦ ـ في ١٢ / ١ / ١٤٠١ هـ دفع إلى الشركة العربية للسيارات استحقاقهم بشيك.

٧ ـ في ٢٠ / ١ / ١٤٠١ هـ حصلت المؤسسة على قرض استثمار بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ أودع البنك.

المطلوب :

اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية ثم ترحيلها الى حسابات الأستاذ المختلفة ثم ترصيد تلك الحسابات واعداد ميزانية المراجعة .

الحــل:

أولاً : الاثبات في دفتر اليومية

المبلغ منه	المبلغ له	البيان	الرقم	التاريخ
٥٠٠,٠٠٠		من حـ / البنك	١	١ / ١ / ١٤٠١
	٥٠٠,٠٠٠	الى حـ / رأس المال		
		«بدء الأعمال التجارية وايداع رأس المال بالبنك»		
٩٠,٠٠٠		من حـ / النقدية	٢	٢ / منه
	٩٠,٠٠٠	الى حـ / البنك		
		«سحب مبلغ من البنك وايداعه صندوق المؤسسة»		
٦٠,٠٠٠		من حـ / الاثاث والديكور	٣	٤ / منه
		الى مذكورين		
	٣٠,٠٠٠	حـ / البنك		
	٣٠,٠٠٠	حـ / النقدية		
		«شراء أثاث نقد وبشيك»		
٥٥,٠٠٠		من حـ / السيارات	٤	٥ / منه
		إلى مذكورين		
	١٠,٠٠٠	حـ / النقدية		

التاريخ	الرقم	البيان	المبلغ له	منه
		حـ / الشركة العربية للسيارات	٤٥,٠٠٠	
		شراء سيارات نقداً أو على الحساب		
٨ / منه	٥	من حـ / البضاعة		١٠٠,٠٠٠
		الى مذكورين		
		حـ / النقدية	٢٠,٠٠٠	
		حـ / البنك	٨٠,٠٠٠	
		شراء بضاعة نقداً أو على الحساب		
١٢ / ١ / ١٤٠١	٦	من حـ / الشركة العربية		٤٥,٠٠٠
		الى حـ / البنك	٤٥,٠٠٠	
		دفع استحقاق الشركة العربية بشيك		
٢٠ / ١ / ١٤٠١	٧	من حـ / البنك		٢٠٠,٠٠٠
		الى حـ / القروض	٢٠٠,٠٠٠	
		الحصول على قرض استثماري أودع البنك		

ثانياً : الترحيل إلى حسابات الأستاذ وترصيدها

منه — **حـ / البنك** — **لـه**

٥٠٠,٠٠٠	الى حـ / رأس المال	١ / ١ / ١٤٠١هـ	٩٠,٠٠٠	من حـ / النقدية	١ / ١ / ١٤٠١هـ
٢٠٠,٠٠٠	الى حـ / القروض	١٠ / ١ / ١٤٠١هـ	٣٠,٠٠٠	من حـ / الاثاث	٤ / ١
			٨٠,٠٠٠	من حـ / البضاعة	٨ / ١
			٤٥,٠٠٠	من حـ / الشركة العربية	١٢ / ١
			٤٥٥,٠٠٠		
٧٠٠,٠٠٠			٧٠٠,٠٠٠	الرصيد — مرحل	
٤٥٥,٠٠٠	الرصيد — منقول				

منه — **حـ / رأس المال** — **لـه**

			٥٠٠,٠٠٠	من حـ / البنك	١ / ١ / ١٤٠١
٥٠٠,٠٠٠	الرصيد — مرحل				
٥٠٠,٠٠٠			٥٠٠,٠٠٠		
			٥٠٠,٠٠٠	الرصيد — منقول	

منه — **حـ / النقدية** — **لـه**

٩٠,٠٠٠	الى حـ / البنك	٢ / ١	٣٠,٠٠٠	من حـ / الاثاث	٢ / ١
			١٠,٠٠٠	من حـ / السيارات	٥ / ١
			٢٠,٠٠٠	من حـ / البضاعة	٨ / ١
			٣٠,٠٠٠	الرصيد — مرحل	
٩٠,٠٠٠			٩٠,٠٠٠		
٣٠,٠٠٠	الرصيد — منقول				

منــه — **حـ / الاثاث والديكور** — **له**

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٦٠,٠٠٠	الى مذكورين	٦٠,٠٠٠	الرصيد ــ مرحل
٦٠,٠٠٠		٦٠,٠٠٠	
٦٠,٠٠٠	الرصيد ــ منقول		

منــه — **حـ / السيارات** — **لــه**

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٥٥,٠٠٠	الى مذكورين ٥ / ١	٥٥,٠٠٠	الرصيد ــ مرحل
٥٥,٠٠٠		٥٥,٠٠٠	
٥٥,٠٠٠	الرصيد ــ منقول		

منــه — **حـ / الشركة العربية للسيارات** — **لــه**

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
٤٥,٠٠٠	الى حـ / البنك ١٢ / ١	٤٥,٠٠٠	من حـ / السيارات
٤٥,٠٠٠		٤٥,٠٠٠	

منــه — **حـ / البضاعة** — **لــه**

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
١٠٠,٠٠٠	الى مذكورين ٨ / ١	١٠٠,٠٠٠	الرصيد ــ مرحل
١٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٠	
١٠٠,٠٠٠	الرصيد ــ منقول		

منه — حـ / القروض — لـه

منه	البيان	لـه	البيان
		٢٠٠,٠٠٠	من حـ / البنك ٢٠ / ١
٢٠٠,٠٠٠	الرصيد ــ مرحل		
٢٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠	
		٢٠٠,٠٠٠	الرصيد ــ منقول

ثالثـاً :

ميزان المراجعـة

عدد	اسم الحساب	الرصيـد	
		منه (مدين)	له (دائن)
١	البنك	٤٥٥,٠٠٠	
٢	رأس المال		٥٠٠,٠٠٠
٣	النقديـة	٣٠,٠٠٠	
٤	الاثاث والديكور	٦٠,٠٠٠	
٥	السيارات	٥٥,٠٠٠	
٦	البضاعة	١٠٠,٠٠٠	
٧	القروض		٢٠٠,٠٠٠
	المجمـوع	٧٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠

الفصل الثالث

الخلاصة

في هذا الفصل طرحت فكرة القيد المزدوج لاثبات العمليات المالية داخل الوحدة الاقتصادية، وذلك أولاً بتحليل آثار تلك العمليات لمعرفة مدى تأثيرها بالزيادة أو النقصان على أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية. ثم بعد ذلك قدمنا لشرح قواعد الدائن والمدين المحاسبية وذلك لأثبات الآثار المزدوجة للعمليات المالية حسب إجرائية القيد المزدوج . وكان واضحاً من إجراءات القيد في دفتر اليومية الذي يعتبر سجلاً تاريخياً لعمليات الوحدة الاقتصادية حسب زمن حدوثها . بعد إثبات العمليات في دفتر اليومية وتحديد جوانبها المدينة والدائنة تأتي مرحلة الترحيل إلى حسابات دفتر الأستاذ التي تعرف بأنها جداول خاصة لاثبات نتائج العمليات المالية لحساب أصل وخصم كلّ على حدة . بعد الترحيل إلى دفتر الأستاذ تبدأ عملية ترصيد تلك الحسابات لاستخراج صافي نتائجها سواء أكانت دائنة أو مدينة ، من مجموع الأرصدة لحسابات الأستاذ يتم إعداد ميزان المراجعة ، الذي لا بد أن يكون مجموع قيمة الأرصدة المدينة تساوي قيمة الأرصدة الدائنة . تلك هي إجراءات استخدام المعادلة المحاسبية ، وهنالك عمليات وإجراءات أخرى يقوم بها المحاسب سوف تشرح في الفصول القادمة . الشكل رقم (٢) يقدم توضيحاً صورياً لاجراءات استخدام وتطبيق النظام المحاسبي للوحدة الاقتصادية والمراحل المتسلسلة فيه .

شكل رقم (٢) استخدام النظام المحاسبي



النقاط الأساسية:

- القيد المزدوج:

طريقة محاسبية لاثبات العمليات التجارية والمالية داخل الوحدة الاقتصادية، بحيث يظهر أثرها المالي المزدوج على أصول وخصوم تلك الوحدة. وعليه فإن أي معاملة مالية تحدث داخل الوحدة الاقتصادية لا بد وأن يكون لها تأثير مزدوج حسب التقسيم الآتي:

١ ـ معاملات تزيد أحد الأصول وكذلك أحد الخصوم في نفس الوقت.

٢ ـ معاملات تنقص أحد الأصول وكذلك أحد الخصوم في نفس الوقت.

٣ ـ معاملات تزيد أحد الأصول وفي نفس الوقت تنقص أحد الأصول.

٤ ـ معاملات تزيد أحد الخصوم وفي نفس الوقت تنقص أحد الخصوم الأخرى.

- قواعد الدائن والمدين:

طريقة محاسبية لتسجيل الآثار المزدوجة للمعاملات المالية داخل الوحدة الاقتصادية وذلك بأن تصنف العمليات التي تزيد أحد أصول الوحدة الاقتصادية أو تنقص أحد خصومها

تسجل في الجانب المدين في تلك الحسابات. أما العمليات التي تنقص أحد الأصول أو تزيد أحد الخصوم فإنها تسجل في الجانب الدائن من الحسابات.

لتوضيح هذه القواعد يمكننا استعمال إشارة (+) لدلالة الزيادة في الأصـول أو أو الخصوم، وكذلك إشارة (-) لدلالة النقصان في الأصول أو الخصوم.

حيث أن: مجموع الأصول = مجموع الخصوم

أو : الأصول = المطلوبات + رأس المال.

فإن هذه المساواة الحسابية يمكن المحافظة عليها إذا اتبعنا القواعد التالية:

	زيادة	نقصان
الأصول	مدين	دائن
المطلوبات	دائن	مدين
رأس المال	دائن	مدين

أو : حسب المعادلة التالية مع استعمال حسابات الأستاذ:

الأصول = المطلوبات + رأس المال

الأصول: مدين	الأصول: دائن	المطلوبات: مدين	المطلوبات: دائن	رأس المال: مدين	رأس المال: دائن
+	-	-	+	-	+

حسابات الأصـــول

الجانب المدين (منه)	الجانب الدائن(له)
+ تسجل فيه الزيادة من قيمة الأصول مثل استلام مبالغ نقدية أو بضاعة أو شراء أصول ثابتة وغيرهـــا	- يسجل فيه النقصان من قيمة الأصول مثل دفع مبالغ نقدية أو اخراج بضاعة أو بيع أحد الأصول الثابتة أو غيرهـــا.

حسابات الخصـــوم

الجانب المدين (منه)	الجانب الدائن(له)
- تسجل فيه النقصان في قيمة الخصوم مثل دفع الديون أو تسديد القروض ودفع المستحقات وغيرهـــا	+ تسجل فيه الزيادة في قيمة الخصوم مثـــل الاقتراض أو الشراء على الحساب وغيرها.

دفتر اليوميـــة:

سجل محاسبي تقيد فيه آثار العمليات المالية حسب ترتيب حدوثها التاريخي، وذلك بأن يدون مبلغ الحساب المدين ومبلغ الحساب الدائن ورقم القيد وتاريخه مع شرح موجز للعملية المالية.

منـــه	لـــه	الشـــرح	التاريخ
١٠,٠٠٠		من حـ / الاثاث	١ / ١ / ١٤٠١ هـ
	١٠,٠٠٠	الى حـ / النقدية	
		شراء أثاث نقداً	

الترحيل إلى دفتر الأستـاذ:

هو عملية نقل آثار العمليات المالية من سجل دفتر اليومية الذي يثبتها بشكل اجمالي إلى حساباتها الخاصة بدفاتر الأستاذ بصفة افرادية.

حسب الترتيب الآتي:

منه	له	
١٠,٠٠٠		من حـ / الاثاث
	١٠,٠٠٠	الى حـ / النقدية
		شـراء أثاث نقداً

منه	حـ / الاثاث	له
١٠,٠٠٠ الى حـ / النقدية		

منه	حـ / النقدية	له
		١٠,٠٠٠ الى حـ / الاثاث

إجرائية الترحيل إلى دفاتر الأستاذ تتم بنقل مبلغ الحساب المدين المدون بدفتر اليومية إلى الجانب المدين لذلك الحساب بدفتر الأستاذ، وذكر اسم الحساب الدائن بجانبه، وهذا يعني أن حساب الأثاث مثلاً قد جعل مديناً بمبلغ ١٠,٠٠٠ ريال مقابلاً حساب النقدية الذي قد جعل دائناً بنفس المبلغ. والعكس صحيح بالنسبة للحساب الدائن.

دفاتر حسابات الأستاذ:

سجلات إفرادية يثبت فيها حركة كل حساب أصل أو خصم على حدة. شكل حساب

الأستاذ يشابه حرف T اللاتيني حيث يخصص الجانب الأيمن لتسجيل العمليات المدينة التي تخص ذلك الحساب. أما الجانب الأيسر فيقيد فيه العمليات الدائنة.

الترصيد :

هو عملية حسابية يستخرج فيها صافي العمليات المالية التي سجلت من كل حساب أستاذ على حدة. فإن كان مجموع الجانب الدائن يزيد على مجموع الجانب المدين فإن رصيد ذلك الحساب يكون دائناً والعكس صحيح.

ميزان المراجعة:

جدول توضع فيه أسماء حسابات الأستاذ المختلفة مع توضيح رصيد كل حساب من الجانب المناسب إن كان دائناً أو مديناً، النتيجة الطبيعية لميزان المراجعة هو تساوي مجموع الأرصدة المدينة مع مجموع الأرصدة الدائنة ولكن تساوي جانبي الميزان لا يعتبر دليلاً نهائياً على صحة الحسابات.

أسئلة نظرية للفصل الثالث

١ ــ ما هو الغرض من اتباع إجرائية القيد المزدوج؟

٢ ــ عدد أنواع العمليات المالية التي تؤثر على أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية.

٣ ــ ما هي العلاقة ما بين اجرائية القيد المزدوج وقواعد الدائن، والمدين في النظام المحاسبي.

٤ ــ ما هو الغرض من إمساك دفتر اليومية وكيفية التسجيل فيه؟

٥ ــ ما هو الفرق بين دفتر اليومية ودفتر الأستاذ من حيث:
الهدف وطريقة التسجيل؟

٦ ــ ما الغرض الذي يحققه ترصيد حسابات الأستاذ وكيف يتم ذلك؟

٧ ــ هل صحة توازن ميزان المراجعة دليل قاطع على صحة الحسابات؟
أذكر السبب؟

الفصل الثالث

تمارين

تمرين (١) :

حلل العمليات المالية التالية التي حدثت في مؤسسة السلام خلال شهر محرم ١٤٠١ هـ ، بتحديد أثرها المالي المزدوج على أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية، مع ذكر اسم الحساب الدائن والمدين حسب الشكل التالي:

	العمليات المالية	الأثر المالي				اسم الحساب	
		زيادة أصل	نقصان أصل	زيادة خصم	نقصان خصم	المدين	الدائن
١	استثمار مبلغ نقدي في تأسيس المؤسسة	✓		✓		النقدية	رأس المال
٢	شراء أثاث نقداً						
٣	شراء معدات على الحساب						
٤	زيادة رأس المال نقداً						
٥	تسديد جزء من قيمة المعدات						
٦	اقتراض مبلغ من البنك						
٧	تحويل جزء من النقدية الى حساب البنك						
٨	تحوّل أحد الدائنين الى شريك بالمؤسسة						
٩	شراء بضاعة نقداً أو على الحساب						

تمريـــن (٢):

حدد أنواع الحسابات التالية، حسب الشكل التالي:

عدد	اسم الحساب	حساب أصل	حساب مطلوبات	حساب رأس المال
١	حساب النقدية	✓		
٢	حساب البضاعة			
٣	حساب المدينين			
٤	حساب الدائنين			
٥	حساب السيارات			
٦	حساب رأس المال			
٧	حساب الزكاة المستحقة			
٨	حساب القروض طويلة الأجل			
٩	حساب الأراضي			

تمريـن (٣):

أكمل الجدول التالي بتصنيف العمليات المالية وتحديد أثرها المزدوج على الأصول. المطلوبات ورأس المال لشركة الفتح الأهلية.

عدد	العمليات	أصول	=	مطلوبات	+	رأس المال
١	تأسست الشركة بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ريال دفع نقداً	٥٠٠,٠٠٠ +	=		+	٥٠٠,٠٠٠
	المجموع	٥٠٠,٠٠٠				٥٠٠,٠٠٠
٢	شراء معدات بمبلغ ٩٠,٠٠٠ ريال نقداً					
	نقد	٩٠,٠٠٠ -				
	معدات	٩٠,٠٠٠ +				
			=		+	

يتبع./

عدد	العمليات	أصول	=	مطلوبات	+	رأس مال
	المجموع	٥٠٠,٠٠٠				٥٠٠,٠٠٠
٣	شراء بضاعة بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ ريال على الحساب					
	المجموع		=		+	
٤	إيداع مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال في حساب البنك الجاري					
	المجموع		=		+	
٥	اقتراض مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ من بنك التسليف					
٦	تسديد ٥٠,٠٠٠ ريال من قيمة البضاعة نقداً					
	المجموع		=		+	
٧	زيادة رأس المال بقيمة أرض تقدر بـ ٢٠٠,٠٠٠ ريـــال					
	المجمــوع		=		+	
٨	شراء أثاث بمبلغ ١٢٠,٠٠٠ ريال دفع منها ٨٠,٠٠٠ ريال نقداً والباقي على الحســاب					
	المجمــوع		=		+	

تمريـن (٤)

مؤسسة الاصلاح العام قامت بالعمليات التالية خلال شهر محرم ١٤٠١ هـ.

١ ـ تكوين المؤسسة برأس مال قدره ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال دفع نقداً في ١ / ١ / ١٤٠١ هـ.

٢ ـ شراء أرصدة في ٢ / ١ / ١٤٠١ هـ لاقامة مركز المؤسسة على مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ريال دفع منها ١٠٠,٠٠٠ ريال نقداً والباقي يدفع بعد ٦ شهور لشركة العقارات السعودية.

٣ ـ شراء أثاث بمبلغ ٩٠,٠٠٠ ريال نقداً في ٥ / ١ / ١٤٠١ هـ.

٤ ـ ايداع مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال في البنك العربي باسم المؤسسة في ٧ / ١ / ١٤٠١ هـ.

٥ ـ شراء سيارات بمبلغ ٨٠,٠٠٠ على الحساب من شركة السيارات العربية في ١٥ / ١ / ١٤٠١ هـ.

٦ ـ اقتراض مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ريال من بنك التنمية الصناعي استلمت بشيك أودع البنك في ٢٠ / ١ / ١٤٠١ هـ.

٧ ـ شراء بضاعة نقداً بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ ريال أودعت مخازن المؤسسة.

٨ ـ دفعت المؤسسة باقي قيمة الأرض المشتراة بشيك على البنك في ٢٩ / ١ / ١٤٠١ هـ.

المطلـوب:

١ ـ قيد العمليات السابقة في دفتر اليومية.

٢ ـ ترحيل تلك العمليات إلى دفاتر الأستاذ المختلفة مع ترصيدها.

٣ ـ إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة.

تمريـــن (٥)

فيما يلي مجموعة من أرصدة الحسابات التابعة لمؤسسة عمران العمراني في ٣٠/ ١٢ / ١٤٠٠ هـ بالريـــال:

اسم الحساب	الرصيد	مدين	دين
النقدية	١٠,٠٠٠		
الذمم (مدينون)	٢٥,٠٠٠		
السيارات	١٠٠,٠٠٠		
البضاعة	٦٥,٠٠٠		
براءة اختراع	٥,٠٠٠		
الشهـــرة	١٥,٠٠٠		
قروض طويلة الأجل	٧٠,٠٠٠		
الدائنـــون	١٢,٠٠٠		
رواتب مستحقـــة	٧,٠٠٠		
أسهم في شركات أخرى	٥٠,٠٠٠		
زكاة مستحقة	١,٠٠٠		
رأس المـــال	؟		
المجمـــــوع			

المطلـــوب:

تصنيف الأرصدة السابقة حسب طبيعتها المدينة والدائنة واستخـراج مقدار رأس المـــال.

الفصل الرابع

محاسبة العمليّات التّجاريّة

المحتويـات :

تمهيـد

الجزء الأول : عمليات الشراء للبضائع : شراء البضاعة نقداً ـ شراء بضاعة بالأجل ـ مصاريف الشراء ـ مردودات المشتريـات ـ مسموحـات المشتريات ـ شراء بضاعة بخصم تجاري ـ شراء بضاعة بخصم نقدي .

الجزء الثاني : عمليات شراء الأصول: أ) شراء الأصول الثابتة ب) شراء الأوراق المالية .

الجزء الثالث : عمليات البيع : بيع البضاعة نقداً ـ بيع البضاعة بالأجل ـ مصروفات البيع ـ مردودات المبيعات ـ مسموحات المبيعات ـ بيع بضاعة بخصم ـ المسحوبات .

الجزء الرابـع : عمليات المصروفات .

تمارين - الخلاصة - اسئلة نظربة

الفصل الرابع

محاسبة العمليّات التّجاريّة

تمهيد .

سوف نتناول في هذا الفصل الاجراءات المحاسبية المتعلقة بطبيعة النشاط الذي تزاوله في العادة المشروعات التجارية. إذ تقوم أمثال هذه المشروعات بشراء بضاعة لغرض بيعها بسعر يفوق سعر شرائها (أي سعر التكلفة) وذلك بقصد تحقيق ربح من وراء هذا النشاط.

وتستنفذ عمليات شراء البضاعة جزءاً كبيراً من مصادر المشروع المالية، وتمثل مبيعات البضاعة المصدر الرئيسي لايرادات المشروع المالية. وقد يرد المشروع جزءاً من البضاعة التي اشتراها إلى الموردين الذين اشترى منهم البضاعة لسبب أو لآخر فتسمى في هذه الحالة مردودات المشتريات أو المردودات الخارجة. كما قد يرد بعض العملاء جزءاً من البضاعة المباعة لهم لعدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة أو لأي سبب آخر وتسمى في هذه الحالة مردودات المبيعات أو المردودات الداخلة.

بالإضافة إلى ما يقوم به المشروع من أعمال الشراء والبيع فإنه يقوم أيضاً بعمليات أخرى مساعدة تستلزمها ضرورة تسيير دفة العمل. فمثلاً يلزم أن تقوم المحلات التجارية بدفع رواتب وأجور الموظفين والعمال العاملين في المشروع، مصاريف المياه والكهرباء والتلفون والتلكس وغيرها من المصروفات المختلفة اللازمة لضرورة العمل.

كذلك فإن شراء بعض الآلات والمعدات، والأثاث وغيرها من التجهيزات كالمباني مهم

للمساعدة في تحقيق أهداف المشروع.

وينقسم هذا الفصل إلى أربعة أجزاء يتناول كل جزء بالتحليل عمليات مالية معينة كالتالي:

الجزء الأول	:	عمليات الشراء للبضائع
الجزء الثاني	:	عمليات شراء الأصول
الجزء الثالث	:	عمليات البيع
الجزء الرابع	:	عمليات المصروفات

الجزء الأول : عمليات الشراء للبضائع:

يهدف نظام المحاسبة عن المشتريات إلى تحقيق رقابة فعالة على عمليات الشراء من بداية اتخاذ قرار بالشراء، والتوريد إلى المخازن إلى حين نقطة بيعها إلى العملاء. ومراعاة النقاط التالية تساعد على تحقيق رقابة محاسبية فعالة على المشتريات.

١ ـ أن يتم شراء البضائع المعتمدة من الادارة فقط.

٢ ـ التأكد من مطابقة مواصفات البضائع وكمياتها بعد فحصها طبقاً لما هو مبين بأمر الشراء.

٣ ـ أن يتم سداد قيمة البضائع وفقاً لأفضل الشروط للمشروع.

٤ ـ إيجاد نظام رقابي جيد على المخازن يتم بموجبه مراقبة المخزون وذلك منعاً للتلاعب والتلف وغيرهما من الأسباب.

وتتوقف الطريقة التي تتبع في تسجيل عمليات الشراء على كون العملية تمت بالنقد أو شراء على الحساب (الشراء بالأجل).

ويتم في العادة فتح حساب لقيد عمليات الشراء فيه.

أولاً : شراء البضاعة نقـــداً:

عند شراء بضاعة لأغراض الاتجار فيها ويتم دفع قيمتها للمورد نقداً. . . . . ماذا يحدث للمعادلة المحاسبية؟

ـ استلام البضاعة ينتج عنه زيادة موجودات (أصول) المشروع بقيمة البضاعة المشتراة.

ـ دفع قيمة البضاعة نقداً ينتج عنه نقص في كمية النقود المتواجدة لدى المشروع، أي تقل قيمة الموجودات بمبلغ البضاعة المشتراة.

والأثر النهائي على المعادلة المحاسبية يعادل صفراً. لماذا؟

لأن الأصول زادت ونقصت بنفس القيمة.

فإذا كان لدى محلات «الحربي» مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال واشترى بقيمة ٦٠,٠٠٠ ريال بضاعة فإن مجموع أصول محلات «الحربي» لم تتغير وإنما حدث فقط تغيير في مكونات هذه الأصول:

نقدية ــــــ ٤٠,٠٠٠ ريال

بضاعة ــــــ ٦٠,٠٠٠ ريال

مجموع الأصول ــــــ ١٠٠,٠٠٠ ريال

ويكون القيد المحاسبي لهذه العملية في دفتر يومية محلات «الحربي» كالتالي:

دفتر يومية محلات «الحربي»

مبالغ مدينة	مبالغ دائنة	البيان	رقم القيد	رقم المستند	رقم الحساب	التاريخ
٦٠,٠٠٠		من حـ / المشتريات				٢ / ٢ / ١٤٠١ هـ
	٦٠,٠٠٠	إلى حـ / الصندوق				
		قيمة مواد غذائية مشتراة نقداً من مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة				

افترضنا هنا أن الدفع قد تم من الصندوق وفي أحيان كثيرة تحتفظ المشاريع التجارية بمبالغها النقدية في البنوك التجارية. . ولا تحتفظ في صناديقها إلا بالقليل من النقدية لتدفع منها مصروفاتها الصغيرة المستعجلة. أما بقية العمليات فيتم دفع قيمتها عن طريق تحرير شيكات على البنك الذي تحفظ فيه المؤسسة أموالها.

وفي المثال أعلاه إذا فرض وتم الدفع بواسطة تحرير شيك على البنك فيكون القيد كالتالي:

٦٠,٠٠٠		من حـ / المشتريات	
	٦٠,٠٠٠	إلى حـ / البنك	

ثانياً: شراء بضاعة بالأجل على الحساب:

أما إذا لم يتم دفع كل قيمة البضاعة نقداً وإنما تم الشراء على أساس أن يتم الدفع في وقت لاحق لاستلام البضاعة، فماذا يحدث للمعادلة المحاسبية؟

ـــ استلام البضاعة معناه ـــ زيادة موجودات المشروع بقيمة البضاعة المشتراة

ـــ عدم دفع القيمة نقداًمعنـاه ـــ قيام التزام على المشروع واجب السداد في وقت لاحق.

مثـال: بفرض أن محلات «الحربي» قد تعاقدت على شراء مواد غذائية مختلفة الأنواع بقيمة ٦٠,٠٠٠ ريال من «مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة» على أن يتم دفع القيمة بعد شهر من تاريخ استلام البضاعة وتم استلام البضاعة في ٢ صفر ١٤٠١ هـ فماذا يكون قيد اليومية في محلات الحربي؟

مبالغ مدينة	مبالغ دائنة	البيـــان	رقم القيد	رقم المستند	رقم الحساب	التاريخ
٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	من حـ / المشتريات إلى حـ / مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة قيمة مواد غذائية مشتراة على الحساب من مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة رقم الفاتورة كذا. . .				٢ / ٢ / ١٤٠١ هـ

يلاحـــظ :

– أننا جعلنا حـ / المشتريات مديناً بقيمة البضاعة المشتراة.

– جعلنا حـ / مؤسسة توريد الأغذية دائناً بنفس القيمة لقيام التزام على محلات الحربي تجاه هذه المؤسسة بقيمة البضاعة المشتراة منها.

مثال آخر : لو فرض وأنه تم الاتفاق مع مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة على دفع نصف قيمة البضاعة نقداً والباقي على الحساب. فما هو أثر ذلك على المعادلة المحاسبية؟

– زادت قيمة الأصول بمبلغ ٦٠,٠٠٠ ريال وهي قيمة البضاعة المشتراة.

– نقصت قيمة الأصول (النقدية) بمبلغ ٣٠,٠٠٠ ريال أي ما يعادل نصف قيمة البضاعة.

– نشأ إلتزام على محلات الحربي بما قيمته ٣٠,٠٠٠ ريال أي ما يعادل نصف قيمة البضاعة . . . ويكون قيد اليومية:

منـه	لـه	البيـــان	التاريخ
٦٠,٠٠٠		من حـ / المشتريات	٢ / ٢ / ١٤٠١ هـ
		إلى مذكورين	
	٣٠,٠٠٠	حـ / البنك (الصندوق)	
	٣٠,٠٠٠	حـ / مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة	
		قيمة المواد الغذائية المشتراة بموجب الفاتورة رقم. . . . من مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة دفع نصف القيمة نقداً والباقي على الحساب.	

ولو فرض وتم دفع المبلغ المتبقي لمؤسسة توريد الأغذية والأطعمة بموجب شيك في تاريخ ٢ ربيع الأول ١٤٠١ هـ فكيف يكون قيد اليومية؟

- تنقص قيمة الالتزامات (الخصوم) بمبلغ ٣٠,٠٠٠ ريال
- تنقص قيمة الأصول (النقدية) بمبلغ ٣٠,٠٠٠ ريال

والقيـد كالتالي:

٣٠,٠٠٠ من حـ/ مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة ٢ /٣/ ١٤٠١هـ
٣٠,٠٠٠ إلى حـ / البنك

يلاحـظ التالي:

- عند نشوء الالتزام على محلات الحربي جعلنا الطرف الدائن وهي مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة دائنة بجزء من قيمة البضاعة.

- عند التسديد لهذا الدين جعلنا مؤسسة توريد الأغذية مدينة بالمبلغ المستلم... وبهذا وطبقاً لنظرية القيد المزدوج يتلاشى حساب مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة ويصبح قيمة حسابها صفراً في دفاتر محلات الحربي.

ثالثاً : مصاريف الشـراء:

- في العادة يتكبد المشروع مصاريف نظير نقل البضاعة من محلات البائع إلى محلات المشتري. ومصروفات النقل هذه تكون عادة بمبالغ لا يستهان بها وهي تتضمن مصروفات الشحن والتفريغ والتأمين وغيرها.

ولذا يفرد حساب مستقل لبيان مفردات هذه المصاريف ومجموعها الكلي حتى يمكن مراقبتها. ويسمى الحساب الذي يفرد لهذا النوع من التكاليف باسم حساب نقل المشتريات أو حساب النقل للداخل..

مثال : إذا فرضنا في المثال السابق أن محلات الحربي أنفقت مبلغ ١٥٠٠ ريال على شحن البضاعة من مخازن مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة وتفريغها في مخازنها يكون القيـد:

منـه	له	البيـــان	التاريخ
١,٥٠٠	١,٥٠٠	من حـ / مصروفات النقل للداخل إلى حـ / الصندوق اثبات مصاريف نقل المواد الغذائية الى المخازن.	٢ / ٢ / ١٤٠١

يلاحـــظ:

– تكبدت محلات الحربي مبلغاً وقدره ١,٥٠٠ ريال في صورة مصروفات نقل. وحمل حساب المصروفات الخاص بهذا النوع من النفقات بالمبلغ.

– دفع المبلغ نقداً وبذا تحمل حساب الصندوق بالمبلغ الخارج منه.

– لو لم يدفع المبلغ نقداً لنشأ التزام (دين) على محلات الحربي للشركة التي قامت بنقل البضاعة.. وبدلاً من تحميل حساب الصندوق بالمبلغ تصبح شركة النقل دائنة بالمبلغ إلى حين سدادها.

– إذا تم الاتفاق مع مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة على أن تتحمل هي تكاليف الشحن والتفريغ والتأمين ففي هذه الحالة لا يكون هناك داع للقيد أعلاه ولا تتأثر دفاتر محلات الحربي بهذه العملية.

رابعاً: مردودات المشتريات:

قد ترد محلات الحربي جزءاً من البضاعة التي اشترتها إلى المورد لأنها غير سليمة أو لأن بها بعض العيوب أو لعدم مطابقتها للمواصفات، فكيف تكون معالجة أمثال هذه الحالة:

– تنقص قيمة موجودات المشروع من البضاعة بقيمة البضاعة المردودة للمورد.

– تزداد قيمة الموجودات بقيمة المبالغ النقدية لهذه البضاعة المردودة.

وقد يجعل حساب المشتريات دائناً بقيمة البضاعة المردودة. إلا أن هذه الطريقة لا تحبذ إلا في حالة صغر حجم مبالغ البضائع المرتدة خلال الفترة المالية. ولذا ومن أجل إيضاح جيد لحجم ونوعية البضاعة المرفوضة وأسماء الموردين المرفوضة بضاعتهم ينبغي إفراد حساب مستقل تحت إسم حساب مردودات المشتريات يجعل دائناً بقيمة البضائع المرتدة مما يمكن من مراقبة فعالة للبضائع المرفوضة.

وعليه يكون قيد اليومية بافتراض أن مؤسسة الحربي ردت إلى مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة ما قيمته ٧,٠٠٠ ريال من البضاعة التي تم شراؤها بتاريخ ٢ / ٢ / ١٤٠١ هـ.

مدين	دائن	البيـــان	التاريخ
٧,٠٠٠	٧,٠٠٠	حـ / مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة حـ / مردودات المشتريات قيمة البضاعة المرفوضة والمردودة إلى مؤسسة توريد الأغذية طبقاً للكشف المرفق رقـم..........	١٥ / ٢ / ١٤٠١ هـ

يلاحـظ :

ــ أن حساب مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة قد جعل مديناً بقيمة البضاعة المرتدة لأننا افترضنا أننا لم نتسلم من هذه المؤسسة قيمة البضاعة المردودة نقداً بعد.

ــ تبقى مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة مدينة لنا (لمحلات الحربي) بهذا المبلغ إلى أن تدفعه نقداً أو بشيك أو يتم بتسويته عن طريق إجراء مقاصة بين المبالغ المستحقة لنا في ذمتها والمبالغ المستحقة لها في ذمتنا.

ــ لو فرض وتم الدفع نقداً للبضاعة المردودة عند رد البضاعة يكون القيد:

٧,٠٠٠ من حـ / الصندوق (البنك)

٧,٠٠٠ إلى حـ / مردودات المشتريات

– في نهاية العام يقفل حساب مردودات المشتريات في حساب المشتريات أو في حساب المتاجرة وهي الطريقة الأفضل.

خامساً: مسموحات المشتريات:

في المثال أعلاه ذكرنا أن محلات الحربي قامت برد جزء من البضاعة لتلفها إلى مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة. ولكن قد يحدث أن يتفق الطرفان المشتري والبائع على تخفيض سعر البضاعة التالفة أو التي بها عيب من العيوب أو غير المطابقة للمواصفات ولا يقوم المشتري برد البضاعة.

مثـال: إذا فرض في المثال أعلاه أنه وجدت بضاعة تالفة قيمتها ٢,٠٠٠ ريال واتفق على تخفيض سعرها بمبلغ ٨٠٠ ريال لتصبح قيمة البضاعة ١,٢٠٠ ريال.

فيكون التخفيض نوعاً من الايراد بالنسبة لمحلات الحربي. والايراد بطبعه دائن. ويفتح حساب يسمى حساب مسموحات المشتريات يجعل دائناً بقيمة التخفيض. وفي المقابل تجعل مؤسسة توريد الأغذية مدينة بقيمة التخفيض كالتالى:

٨٠٠		من حـ / مؤسسة توريد الأغذية والأطعمة	
	٨٠٠	إلى حـ / مسموحات المشتريات	

سادساً: شراء بضاعة بخصم تجاري:

في أحيان كثيرة يمنح البائع عملاءه الدائمين خصماً خاصاً قد لا يمنحه لغيرهم من العملاء وذلك لتشجيعهم على الاستمرار في التعامل معه أو شراء كميات أكبر وغيرها من الأسباب. وجرت العادة على إظهار السعر العادي في الفاتورة ثم طرح المسموح به.

وعلى فرض أنه تم السداد يوم ١٠ / ٣ يكون القيد في دفاتر محلات الاحساء كالتالي:

مبالغ مدينة	مبالغ دائنة	البيـــان	التاريـخ
٢٩,١٠٠		من حـ / محلات القصيـم إلى المذكورين	١٠ / ٣
	٢٦,١٩٠	حـ / الصندوق (البنك)	
	٢,٩١٠	حـ / الخصم المكتسب	
		تسديد المبالغ المستحقة لمحلات القصيم بعد خصم قدره ١٠ ٪ على قيمـة الفاتورة رقم........	

يلاحظ التالي :

ـ بما أن الخصم المكتسب نوعاً من الايراد بالنسبة للمشتري والايراد بطبعه دائن فقد جعل حساب الخصم المكتسب دائناً بقيمة الخصم المتفق عليه.

ـ ثم جعل حساب مؤسسة القصيم مدينة بكامل القيمة وهي عبارة عن: المبلغ النقدي المدفوع لها + قيمة الخصم.

وذلك لأننا سبق وأن جعلنا مؤسسة القصيم دائنة بكامل المبالغ عند شراء البضاعة.

ـ لم تقيد قيمة الخصم التجاري في الدفاتـر.

ـ إذا لم تسدد القيمة خلال مدة عشرة أيام وإنما سددت خلال العشرين يوماً التالية، أي إلى ٥ / ٥ / ١٤٠١ يحق لها أن تستفيد بخصم ٥ ٪ حسب شروط العقد. وتتم القيود بنفس الطريقة أعلاه باختلاف الأرقام بالطبع.

ـ إذا تم السداد بعد تاريخ ٥ / ٥ / ١٤٠١ هـ ، وجب على المشتري دفع كامل قيمة البضاعة وقدرها ٢٩,١٠٠ريال بدون خصم.

نسبة الخصم من هذا السعر لبيان السعر الحقيقي بعد التخفيض ويسمى هذا الخصم أو التخفيض «بالخصم التجاري» ولا يظهر له أثر في دفاتر المشتري المحاسبية ولا في دفاتر

البائع وإنما تتم القيود كما سبق ايضاحه في الصفحات السابقة بالمبلغ المخفض.

سابعاً : شراء بضاعة بخصم نقدي

إذا كان التعامل مع الموردين يتم على الحساب، فعادة ما يقوم المورد بمنح المشتري خصماً نقدياً لتشجيعه على السداد المبكر ويسمى هذا الخصم أحياناً بـ «خصم تعجيل الدفع» إشارة إلى الغرض منه.

مثـال : في ٥ / ٣ اشترت محلات «الاحساء» بضاعة من محلات «القصيم» قيمتها ٣٠,٠٠٠ ريال. بخصم تجاري قدره ٣ ٪ وفقاً للشروط التالية:

- أن البائع سيمنح المشتري خصماً قدره ١٠ ٪ إذا تم دفع القيمة كلها في خلال ١٠ أيام من تاريخ إتمام الصفقة.
- أن البائع سيمنح المشتري خصماً قدره ٥ ٪ إذا تم الدفع خلال شهر من تاريخه.
- لا خصم إذا تم السداد بعد شهر من تاريخه.

الحـل: قيمة البضاعة = ٣٠,٠٠٠ ريال.

الخصم التجاري = ٣٠,٠٠٠ × ٣ ٪ = ٩٠٠ ريال

إذن : قيمة البضاعة بعد التخفيض = ٢٩,١٠٠ ريال

ويكون القيد في دفاتر محلات الاحساء كالتالي:

٢٩,١٠٠		من حـ / المشتريات	٥ / ٣ / ١٤٠١ هـ
	٢٩,١٠٠	إلى حـ / محلات القصيم	

فإذا قامت محلات الاحساء بالسداد في خلال عشرة أيام يحق لها أن تستفيد من الخصم الممنوح لها بموجب شروط العقد.

وتكون قيمة الخصم النقدي = ٢٩,١٠٠ × ١٠ ٪ = ٢,٩١٠ ريـال.

وقيمة الخصم النقدي هذه تعتبر نوعاً من الايراد بالنسبة للمشتري (محلات الاحساء

ويسمى بالخصم المكتسب، ويعتبر نوعاً من المصروف بالنسبة للبائع (محلات القصيم) ويسمى بالخصم.

الجزء الثاني : عمليات شراء الأصول:

أ ـ شراء الأصول الثابتة:

اكتفينا في الفصل الأول بالحديث عن عمليات شراء البضائع التي تحصل عليها المنشأة بقصد بيعها للغير وتحقيق أرباح من وراء ذلك. وعندما تبدأ المنشأة أعمالها التجارية تلجأ إلى شراء بعض الأصول التي تستخدم في الأعمال الانتاجية للمشروع وليس بقصد بيعها والمتاجرة فيها. وكذلك خلال حياة المشروع قد يلزم الأمر إضافة بعض المعدات والأجهزة أو الأثاث أو المباني لتوسع عمليات المشروع أو لاستهلاك المعدات والأثاث القديم.

والاختلاف بين الأصل والبضاعة مرجعه الغرض من اقتنائه، حسب طبيعة المشروع. فإنشاء بقالة ضخمة لبيع جميع أنواع المواد الغذائية تستلزم شراء بعض سيارات النقل التي تخصص لنقل البضائع من مخازن الموردين وإلى محلات العملاء لكن إنشاء محلات لتوريد وبيع سيارات النقل تكون طبيعة عمله شراء هذه السيارات وبيعها للجمهور وعليه تعتبر «بضاعة» أو مشتريات بالنسبة لهذا المورد، بينما تعتبر «أصلاً» بالنسبة للبقالة.

وفي العادة عندما يشتري المشروع أصلاً من الأصول لغرض استخدامه في إدارة المشروع يفتح له حساباً مستقلاً يجعل مديناً بقيمة ما دفع عليه لاقتنائه. . . . وفي حالة المشاريع الضخمة التي تمتلك الكثير من الأصول تجمع الأصول ذات الطبيعة الواحدة في حساب واحد مستقل: مثلاً حساب لسيارات النقل الصغيرة، حساب لسيارات النقل الضخمة،حساب لسيارات الركاب الصغيرة، حساب للآلات الحاسبة، حساب للمكيفات. . . .وهكذا.

مثال : تم افتتاح محلات السجاد الأوربي، وتقرر شراء مبنى صغير ليكون مستودعاً لبضائع المحل بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ريال، وسيارتي نقل صغيرتي الحجم بمبلغ ٣٥,٠٠٠ ريال، ومكاتب وأثاث بمبلغ ٩,٠٠٠ ريال. وتم دفع المبلغ بموجب شيكات مسحوبة على بنك الجزيرة. .

قيود اليومية كالتالي:

٤٠٠,٠٠٠		من حـ / المباني ـ المستودعات	
	٤٠٠,٠٠٠	إلى حـ / بنك الحزيرة	
٣٥,٠٠٠		من حـ / السيارات ـ النقل	
	٣٥,٠٠٠	الى حـ / بنك الجزيرة	
٩,٠٠٠		من حـ / الأثاث	
	٩,٠٠٠	إلى حـ / بنك الجزيرة	

ويمكن دمج القيود المتفرقة السابقة في قيد مركب واحد:

		من مذكورين	
٤٠٠,٠٠٠		حـ / المباني ـ المستودعات	
٣٥,٠٠٠		حـ / السيارات ـ النقـل	
٩,٠٠٠		حـ / الأثـاث	
	٤٤٤,٠٠	إلى حـ / بنك الجزيرة	

وتجدر الاشارة إلى أن أي تكلفة يتكبدها المشروع كمصاريف النقل والتأمين والتركيب ـ لأي أصل تضاف إلى قيمة الأصل ويجعل مديناً بها.

ب ـ شراء أوراق ماليـة:

أحياناً يكون لدى المشروع أموال نقدية تزيد عن حاجته، وبدلاً من تكديسها بدون استغلال تلجأ إدارة المشروع إلى استثمار هذه الأموال كي تغل ايراداً على المشروع بدل أن تكون عاطلة. وطرق الاستثمار متنوعة... على أن إحدى هذه الطرق هي شراء أسهم وسندات من الأسواق المالية. ويحتفظ بهذه الأسهم والسندات فإذا ما احتاجت المنشأة إلى نقدية فإنها تلجأ إلى بيع كل أو جزء من هذه الأوراق المالية... وفي العادة تربح من وراء عملية البيع هذه إذا عرفت الادارة الوقت المناسب للبيع. وقد تحتفظ المنشأة بهذه الأوراق لفترات زمنية طويلة... وفي نهاية كل فترة مالية تقوم بتحصيل قيمة «كوبونات» الأرباح الموزعة من قبل المشاريع المصدرة لهذه الأسهم والسندات.

مثـال: اشترت محلات «القصيم» ١٠٠ سهم من أسهم البنك السعودي البريطاني في

يوم ٦ / ١ / ١٤٠١ هـ بمبلغ ٢٠٠ ريال للسهم الواحد ودفعت المبلغ بموجب شيك مسحوب على البنك الأهلي.

– شراء هذه الأسهم ينتج عنه زيادة أصول محلات القصيم بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال.

– وفي نفس الوقت نقصت النقدية (أصل من الأصول) بنفس المبلغ.

ويكون القيـــد:

٢٠,٠٠٠		من حـ / الأوراق المالية ٦ / ١ / ١٤٠١ هـ
	٢٠,٠٠٠	إلى حـ / البنك الأهلي التجاري

وإذا فرض أن البنك السعودي البريطاني أعلن في نهاية شهر رمضان ١٤٠١ هـ عن توزيع أرباح على كوبونات الأسهم الخاصة به بمقدار ٢٥ ريال للسهم الواحد.

هنا يعتبر هذا نوعاً من الايراد بالنسبة لمحلات القصيم لأنها تعتبر مالكة للبنك السعودي البريطاني بما يعادل ١٠٠ سهم.

وعليه تكون قيمة الايرادات المستحقة لمؤسسة القصيم ١٠٠ (سهم) × ٢٥ (ريال) = ٢,٥٠٠ ريال.

وقيـد اليومية:

٢,٥٠٠		من حـ / الصندوق	
	٢,٥٠٠	إلى حـ / ايرادات أوراق مالية.	

الجزء الثالث: عمليـات البيـع:

تعتبر المبيعات المصدر الرئيسي لايرادات المشروع، فالمشروع التجاري يشتري البضاعة لكي يبيعها مرة أخرى إلى العملاء، والمشروع الصناعي ينتج وحدات معينة (مثلاً تلفزيونات، سيارات، مكيفات.. الخ) بقصد بيعها وتحقيق الربح. والمشروع الذي يؤدي خدمات للغير (مثلاً مكاتب التخليص الجمركي، مكاتب الطبع والترجمة، مكاتب الاستشارات الهندسية والمالية) هي في حقيقتها تبيع خدمة إلى من يدفع ثمنها بقصد تحقيق الربح.

وعادة يكتفى باصطلاح «المبيعات» بدلاً من مبيعات البضاعة. وبما أن المبيعات هي «ايراد» للمشروع يؤدي إلى زيارة رأس المال «حقوق الملكية» فيعتبر حساب المبيعات دائناً بكل المبيعات التي تتم نقداً أو على الحساب. أما الطرف المدين فقد يكون حساب البنك أو الصندوق أو الذمم (العملاء)، تبعاً لنوع المبيعات التي تمت: نقداً أو على الحساب.

أولاً : بيع البضاعة نقداً:

مثـال : باعت محلات السجاد العربي إلى «محمد علي» عدد ٧ سجادات بمبلغ اجمالي قدره ١٢,٠٠٠ ريال. وقبضت القيمة نقداً في يوم ١٩ / ٤ / ١٤٠١ هـ.

ماذا يحدث للمعادلة المحاسبية الخاصة بمحلات السجاد العربي؟

الحـل :

– استلام القيمة نقداً نتج عنه زيادة أحد عناصر الأصول النقدية بمبلغ ١٢,٠٠٠ ريـال.

– اتمام عملية البيع نتج عنه إيراد يتسبب في زيادة رأس مال محلات السجاد العربي بنفس المبلغ. ولكن بدلاً من جعل حساب رأس المال دائناً بالمبلغ نوسط حساب المبيعات ونجعله دائناً بالمبلغ.

قيـد اليومية:

١٢,٠٠٠		من حـ / الصندوق	١٩ / ٤ /١٤٠١
	١٢,٠٠٠	إلى حـ / المبيعـات قيمة ٧ قطع سجاد بيعت الى «محمد علي» في ١٩ / ٤ / ١٤٠١ بموجب الفاتورة رقم	

ثانياً : بيع البضاعة بالأجل «على الحساب»:

مثـال : على فرض أن العملية السابقة قد تمت ولكن «محمد علي» لم يدفع المبلغ

نقداً في تاريخ البيع.. فماذا يحدث للمعادلة المحاسبية الخاصة بمحلات السجاد العربي؟

الحل: ــ يسجل المبلغ على «محمد علي» ويجعل مديناً بالمبلغ إلى حين سداده... ومعنى ذلك زيادة أحد عناصر الأصول (الذمم) بمبلغ ١٢,٠٠٠ ريال.

ــ زيادة الايرادات (المبيعات) بنفس القيمة.

قيد اليومية:

١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	من حـ / الذمم (محمد علي) إلى حـ / المبيعات قيمة ٧ قطع سجاد بيعت الى محمد علي على الحساب بموجب الفاتورة رقم...	١٩ / ٤ /١٤٠١ هـ

ثالثاً : مصروفات البيع:

في حالات كثيرة ينص عقد البيع على أن يتحمل البائع مصروفات نقل وشحن وتفريغ البضاعة من محلات البائع إلى محلات المشتري. ويفضل أن يفرد حساب مستقل لبيان مفردات وإجمالي هذا النوع من المصروفات حتى يمكن مراقبته بدقة وبيان تأثيره على أرباح المشروع. ولذا يفتح حساب يسمى «حساب مصروفات النقل للخارج» يجعل مديناً بكل النفقات التي يتحملها المشروع في سبيل نقل وتسليم البضاعة إلى المشتري.

مثال: استأجرت محلات السجاد العربي سيارة نقل بمبلغ ٢٠٠ ريال لنقل السجاجيد إلى منزل «محمد علي» ودفعت ١٠٠ ريال لعمال التحميل.

القيد في دفاتر محلات السجاد العربي:

٣٠٠	٣٠٠	من حـ / مصروفات النقل للخارج إلى حـ / الصندوق تكلفة ايجار سيارة ومصروفات تحميل وتفريغ ٧ سجاجيد للعميل «محمد علي».	١٤٠١/٤/١٩

يلاحظ التالي:

– تكبدت محلات السجاد العربي مبلغ ٣٠٠ ريال لقاء إيجار سيارة نقل ومصروفات التحميل والتفريغ، وبذا جعل حساب مصروفات النقل للخارج مديناً بهذا المبلغ.

– دفعت محلات السجاد العربي المبلغ نقداً مما أدى إلى نقص في النقدية المتوفرة لدى محلات السجاد العربي بمبلغ ٣٠٠ ريال.

– لو نص العقد على أن يتحمل المشتري «محمد علي» مصاريف نقل البضاعة المباعة لما تأثرت محلات السجاد العربي بهذه العملية ولا يكون هناك داع إلى قيد العملية السابقة في دفاتر محلات السجاد العربي.

رابعاً : مردودات المبيعـات:

قد يرغب أحد العملاء في رد كل أو جزء من البضاعة التي سبق له شراؤها من المحل بسبب عدم سلامتها أو عدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة أو أي سبب آخر.

ويترتب على رد البضاعة المباعة:

– نقص في قيمة إيرادات المبيعـات.
– نشوء إلتزام على البائع بدفع قيمة البضاعة المردودة إلى المشتري.

مثـال : رد «محمد علي» عدد ٢ سجادة إلى محلات السجاد العربي لعدم مطابقتها للأوصاف المطلوبة. وقيمة هاتين السجادتين مبلغ ٢,٥٠٠ ريال دفعت نقداً.

الحـل : يفتح حساب مستقل يطلق عليه «حساب مردودات المبيعات» يجعل مديناً بقيمة البضاعة المرفوضة والمردودة للمحل. وقد جُعل هذا الحساب مديناً بقيمة البضاعة المردودة لأنه يتسبب في نقص الايرادات من المبيعات. وبما أن إيرادات المبيعات دائماً دائنة فمن الطبيعي أن تجعل المردودات مدينة.

٢,٥٠٠		من حـ / مردودات المبيعات	
	٢,٥٠٠	إلى حـ / الصندوق	
		قيمة سجادتين ردّهما محمد علي لعدم رغبته فيهما وتم دفع القيمة له نقداً.	

يلاحظ التالي:

ـ افترضنا أن محلات السجاد العربي قد دفعت قيمة البضاعة المردودة نقداً. لكن إذا لم يتم الدفع فوراً فإن «محمد علي» يصبح دائناً بمبلغ ٢٥٠٠ واجبة الدفع في وقت لاحق. ويكون القيد إذا لم يتم الدفع نقداً:

٢,٥٠٠		من حـ / مردودات المبيعات	
	٢,٥٠٠	إلى حـ / الدائنين (محمد علي)	

ـ في نهاية الفترة المالية (العام المالي للمنشأة) يقفل حساب مردودات المبيعات في حساب المبيعات أو يقفل في حساب المتاجرة وهي الطريقة الأفضل.

خامساً: مسموحات المبيعات:

لو اتفق محمد علي مع محلات السجاد العربي على عدم رد البضاعة غير المرغوب فيها ولكن فقط تخفيض قيمتها بمبلغ اتفق عليه الطرفان وقدره في المثال مبلغ ١٠٠٠ ريال. ففي هذه الحالة يعتبر المبلغ المخفض به قيمة البضاعة المباعة خسارة على «محلات السجاد العربي» بينما هو «مكسب» لمحمد علي (انظر مسموحات المشتريات صفحة رقم ٩٩).

ويفتح حساب يسمى حساب مسموحات المبيعات يجعل مديناً بقيمة التخفيض في قيمة البضاعة المباعة... ويقفل هذا الحساب في نهاية الفترة المالية في حساب الأرباح والخسائر باعتباره نوعاً من أنواع المصروفات التي يتحملها المشروع التجاري عند مزاولته لعملياته المعتادة.

قيد اليومية:

١,٠٠٠		من حـ / مسموحات المبيعات	
	١,٠٠٠	إلى حـ / الصندوق	
		أو إلى حـ / محمد علي	

سادساً : بيع بضاعة بخصم :

ا ــ الخصم التجاري : سبق القول (ص ١٠٣) بأنه قد يقوم البائع بمنح المشتري خصماً أو تخفيضاً خاصاً على السعر المحدد في قائمة الأسعار ولا يقيد هذا الخصم في دفاتر البائع ولا دفاتر المشتري، وإنما يكتفى فقط ببيانه في فاتورة البيع.

ب ــ الخصم النقدي : ولكن إذا منح البائع المشتري خصماً خاصاً لتشجيعه على دفع المبالغ المستحقة في وقت محدد «خصم تعجيل الدفع» (انظر ص ١٠١) فهنا يلزم قيد أثر هذا الخصم في دفاتر البائع والمشتري.

مثال : باعت محلات الطائف للديكور لـ «مؤسسة جيزان» ٢٠ ستارة معدنية سعر الواحدة ١٠٠ ريال بخصم تجاري ٣٪ يوم ٧ / ٤ / ١٤٠١ هـ، كما منحتها خصماً نقدياً قدره ٥٪ إذا تم السداد خلال سبعة أيام من تاريخه. وبفرض أنه تم سداد المبلغ المطلوب من مؤسسة «جيزان» يوم ١٢ / ٤ / ١٤٠١ هـ فماذا يكون القيد في دفاتر محلات الطائف للديكور؟

الحـل : مبلغ الخصم التجاري = ٢٠ × ١٠٠ × $\frac{٣}{١٠٠}$ = ٦٠ ريالاً

∴ صافي قيمة الستائر (المبلغ المطلوب) = ٢٠٠٠ - ٦٠ = ١٩٤٠ ريالاً.

مبلغ الخصم النقدي = ١٩٤٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$ = ٩٧ ريالاً.

∴ المبلغ الواجب سداده خلال فترة الائتمان المحدودة في العقد = ١٩٤٠ - ٩٧ = ١٨٤٣ ريالاً.

والقيود في دفتر محلات الطائف للديكور كالتالي :

(١) عند اتمام عملية البيع :

١,٩٤٠		من حـ / الذمم (مؤسسة جيزان)	١٤٠١/٤/٧ هـ
	١,٩٤٠	إلى حـ / المبيعات قيمة ٢٠ ستارة بيعت لمؤسسة جيزان سعر الواحدة ١٠٠ ريال تم خصم ٣٪ من السعر. وخصم ٥٪ إذا تم السداد في خلال ٧ أيام من تاريخه.	

(٢) عنـد السداد

		من مذكورين	
١,٨٤٣		حـ / الصندوق	١٤٠١/٤/١٢هـ
٩٧		حـ / الخصم المسموح به	
	١,٩٤٠	إلى حـ / مؤسسة جيزان	
		سداد المستحق على مؤسسة جيزان بعد السماح بخصم قدره ٥٪ من قيمة ٢٠ ستارة معدنية تم بيعها في ٧ / ٤	

يلاحـــظ : ــ أطلق على الخصم النقدي أو خصم تعجيل الدفع في هذه الحالة اسم «الخصم المسموح به» وهو يعتبر (خسارة) على البائع لأنه أدى إلى تخفيض قيمة الايرادات من المبيعات بمبلغ ٩٧ ريالاً.

ولذا ولكونه أحد أنواع المصروفات التي تتحملها المنشأة جعل مديناً بقيمة التخفيض.

ــ ومن وجهة نظر المشتري يعتبر هذا التخفيض مكسباً له (أنظر ص ١٠٢).

ــ لم تقيد قيمة الخصم التجاري في الدفاتر. وإنما ظهر أثره بصورة غير مباشرة حيث خفضت المبيعات بمبلغ ٦٠ ريالاً في القيد الأول.

ــ إذا فرض وأن مؤسسة جيزان لم تسدد المبلغ المستحق عليها خلال فترة الائتمان المحددة وهي سبعة أيام وجب عليها تسديد كافة المبلغ المستحق وقدره ١,٩٤٠ ريالاً لإخلالها بشرط منح الخصم.

سابعاً : المسحوبات :

لو فرض وأن «جاسم الجاسم» يمتلك بقالة ضخمة ويقوم بتموين منزله من المواد الغذائية المعروضة في بقالته فكيف تعالج أمثال هذه الحالات في الدفاتر الخاصة بالبقالة؟

لا بد لنا أن نتذكر هنا أننا افترضنا في الفصل الأول(ص ٢٧)أن المشروع يعتبر وحدة مستقلة بذاتها منفصلة عن صاحب المشروع.

ولذا ولبيان صافي ربح المشروع (أو الخسارة) بقدر كبير من الدقة يجب عدم الخلط بين

حسابات المشروع وحسابات صاحب المشروع. وعليه فكل ما يسحبه صاحب المشروع من المحل سواء كان ذلك بضاعة أو نقدية يجب أن يقيد عليه، ويفتح حساب خاص يجعل مديناً بقيمة المسحوبات من بضاعة أو نقدية. ويسمى هذا الحساب «حساب المسحوبات» ولأن هذا الحساب من الحسابات المتعلقة بأصحاب رأس المال فهو يقفل في نهاية الفترة المالية في حساب رأس المال أو حساب الأرباح الموزعة وهي الطريقة الأفضل.

مثـال : قام جاسم «الجاسم» بسحب بضاعة لاستعماله الخاص وقيمة البضاعة البيعية مبلغ ٤,٥٠٠ ريال.

الحـل : نقيد البضاعة هنا بسعر بيعها وكأنها مبيعات لأحد العملاء العاديين ويجعل صاحب المحل مديناً بقيمتها ويوسط في هذه الحالة حساب المسحوبات إشارة إلى صاحب المحل.

القيـد

٤,٥٠٠		من حـ / المسحوبات	
	٤,٥٠٠	إلى حـ / المبيعـات	
		قيمة المواد الغذائية المسحوبة بمعرفة صاحب المحل خلال شهر شوال ١٤٠٠ هـ.	

لكن إذا تقرر قيد البضاعة المسحوبة بواسطة صاحب البقالة بسعر الشراء بدلاً من سعر البيع فهنا تنتفي عملية «الكسب» للمحل من البضاعة المستعملة بواسطة صاحب المحل. ولذلك لا تعتبر ايراداً للمحل. وإنما يجري تخفيض قيمة المشتريات بقيمة البضاعة المسحوبة كالتالي:

٣,٠٠٠		من حـ / المسحوبات	
	٣,٠٠٠	الى حـ / المشتريات	

يلاحظ أننا افترضنا أن تكلفة البضاعة المسحوبة تبلغ ٣,٠٠٠ ريال.

وإذا فرض وأن «جاسم الجاسم» سحب من صندوق البقـالة مبلغ ١,٠٠٠ ريـال لاستعماله الخاص فما هو القيد؟

القيـد

١,٠٠٠		من حـ / المسحوبات	
	١,٠٠٠	إلى حـ / الصندوق	
		قيمة المبالغ المسحوبة من الصندوق بمعرفة صاحب المحل	

الجزء الرابع : عمليات المصروفات:

في سبيل أن يحقق المشروع ايراداً لا بد له أن يتكبد بعض المصروفات فالمشروع التجاري - مثلاً افتتاح بقالة - لا بد له من بناء أو استئجار محل لعرض بضاعته ومخزن لحفظ البضاعة فيه إلى حين وقت عرضها في المحل.

كذلك لا بد من استئجار خدمات بعض الموظفين والعمال للقيام بعمليات البيع للزبائن وتنظيف المحل، كذلك هناك مصروفات تتعلق باستهلاك الكهرباء والتليفون والتلكس وغيرها.

وكل أنواع المصروفات التي ينفقها المشروع ضرورية لغرض تحقيق الايراد وهو هدف المشروع الأسمى. إذاً هناك علاقة سببية بين المصروف والايراد.

ويمكننا التمييز بين نوعين من المصروفات المستنفذة والمصروفات غير المستنفذة.

ـ المصروفات (التكاليف) غير المستنفذة: وهي تلك التي تتكبدها المنشأة في الوقت الحاضر لتساعدها في الحصول على ايراد في المستقبل (مثلاً شراء أصول). فالمشروع يشتري المباني والآلات وغيرها من التجهيزات للاستخدام والحصول على إيراد في المستقبل. ولذا فإن هذه التكاليف تحمل للفترات المالية المستقبلية وليس للفترة المالية الحاضرة.

ـ المصروفات (التكاليف) المستنفذة: وهي التكاليف التي لن تساعد على الحصول على إيراد في المستقبل وإنما تساعد على تحقيق ربح في الفترة المالية الحاضرة: مثل رواتب الموظفين ومصروفات الكهرباء والمياه والتليفون. وما يهمنا هنا كيفية معالجة المصروفات المستنفذة. أما معالجة المصروفات غير المستنفذة فقد سبق الحديث عنها عند الحديث عن شراء الأصول. كذلك سوف يأتي الحديث عنها في فصل لاحق (الفصل السادس والفصل السابع).

في العادة يفتح حساب مستقل بكل نوع من أنواع النفقات (المصروفات) حتى يسهل حصرها ومراقبتها ومعرفة أثرها على أرباح المشروع. ويجعل حساب المصروف مديناً ويجعل حساب الصندوق (البنك) دائناً بالمبالغ المدفوعة.

أما إذا لم يتم دفع المصروف نقداً فينشأ هنا التزام على المنشأة واجب الدفع في المستقبل.

مثـال: تأسست محلات «النجاح» التجارية. وتم دفع مبالغ قدرها ٦,٠٠٠ ريال مقابل تسجيل المحل في السجل التجاري وغيرها من المصاريف اللازمة للتأسيس فيكون القيد:

٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	من حـ / مصاريف التأسيس إلى حـ / البنـك «اثبات مصاريف التسجيل وغيرها»	١٤٠١/١/١ هـ

وإذا تم استئجار محلات ومخازن للمشروع بمبلغ ٨٠,٠٠٠ ريال.

فيكون القيـد:

٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	من حـ / مصروف إيجار المحل إلى حـ / البنـك ايجار المحل والمخزن عن عام كامل دفع بواسطة شيك مسحوب على البنك الأهلي برقم .... وتاريخ ٢ / ٢ / ١٤٠١ هـ.	١٤٠١/١/٢ هـ

وعندما تقوم المنشأة بدفع رواتب الموظفين والعمال في نهاية الشهر وكذلك سداد فواتير المياه والكهرباء والتليفون يكون القيد هنـا:

		من مذكورين	
٢٢,٠٠٠		حـ / الرواتب ـ رواتب الموظفين	١٤٠١/١/ ٣٠
٩,٠٠٠		حـ / الأجور ـ أجور العمال	

٥٠٠		حـ / مصروف الكهرباء	
١٠٠		حـ / مصروف المياه	
٤٠٠		حـ / مصروف التلفون	
	٣٢,٠٠٠	إلى حـ / الصندوق	
		دفع الرواتب والأجور المستحقة عن شهر محرم ١٤٠١ هـ وكذلك مصاريف الكهرباء والمياه والتلفون عن الشهر ذاته.	

يلاحـظ :

ــ افترضنا أن رواتب الموظفين عن الشهر تبلغ ٢٢,٠٠٠ ريال، وأجور العمال تبلغ ٩,٠٠٠ ريال. وكذا بالنسبة لبقية المصروفات.

ــ افترضنا أن الدفع تم من الصندوق مباشرة.

الفصل الرابع

الخلاصة

النقاط الأساسية :

أ ـ شـــراء البضائع

ـ يقوم المشروع التجاري بشراء البضائع بقصد بيعها وتحقيق ربح من وراء هذه العملية .

ـ يفتح حساب أستاذ تقيد فيه جميع عمليات شراء البضاعة وطبيعة هذا الحساب مدين دائماً .

ـ يقفل حساب المشتريات في نهاية الفترة المالية في حساب المتاجرة لغرض حساب مجمل الربح الناتج من عمليات الشراء والبيع .

ـ تحمل المشتريات بكافة مصروفات النقل والشحن والتفريغ والتـأمين إلى لحظة وصولها في مخازن المحل . وفي العادة يفتح حساب يسمى حساب «مصروفات النقل للداخل» يحمل بكافة مصروفات الشراء المشار إليها .

وفي نهاية السنة المالية يقفل حساب مصروفات النقل للداخل في حساب المتاجرة لغرض التوصل إلى معرفة كافة تكاليف شراء البضاعة .

ـ إذا ردت بضاعة مشتراة إلى أصحابها (المورد) لسبب أو لآخر يفتح حساب باسم «حساب مردودات المشتريات» يجعل دائناً بقيمة البضاعة المردودة .

وفي نهاية الفترة المالية يقفل هذا الحساب في حساب المتاجرة لغرض التوصل الى معرفة صافي قيمة البضائع المشتراة .

ـ الخصم التجاري يمنحه الموردون لبعض عملائهم لغرض تشجيعهم على الاستمرار في الشراء منهم.

ولا يقيد هذا الخصم في الدفاتر. ويظهر في فاتورة الشراء فقط.

ـ الخصم النقدي: يمنحه الموردون لعملائهم بقصد تشجيعهم على الدفع الفوري في مدة زمنية مقيدة. ويسمى أحياناً بخصم «تعجيل الدفع».

ويقيد هذا النوع من الخصم في الدفاتر.

بالنسبة للمشتري: يعتبر هذا الخصم نوعاً من الايراد. ويسمى في هذه الحالة (خصم مكتسب)

بالنسبة للبائع: يعتبر هذا الخصم نوعاً من المصروف ويسمى في هذه الحالة خصم «مسموح به».

ب ـ شراء الأصول:

في العادة يقتني المشروع بعض أنواع الممتلكات لغرض استخدامها في إدارة المشروع وتسهيل عملياته ومن هذه الممتلكات (الأصول): سيارات نقل، بضاعة، سيارات صغيرة لنقل العمال والموظفين، آلات كاتبة وحاسبة، أثاث، مباني... الخ.

ـ يتملك المشروع هذه الأصول بغرض **استعمالها** وليس بغرض بيعها.

ـ بما أن هذه الأصول تخدم فترات مالية جديدة فتحمل (توزع) قيمتها على أكثر من فترة مالية تحقيقاً لغرض العدالة في توزيع المصروفات بين السنوات المالية المستفيدة من هذه الأصول. وأيضاً تحمل لحساب نتائج السنوات المالية بشيء من الدقة.

ـ في العادة يفتح حساب أستاذ مستقل لكل نوع من أنواع الأصول المشتراة ويحمّل بقيمة الأصل وكافة النفقات الأخرى المنفقة على اقتنائه كمصاريف النقل والشحن والتفريغ والتأمين والتركيب... وغيرها من المصروفات.

ـ يتم تحميل السنوات المالية بجزء من قيمة الأصل (الأصول) عن طريق حساب الاستهلاك لكل سنة مالية. (أنظر فصل التسويات الجردية).

جـ ـ بيع البضائع (الايرادات):

ـ تمثل المبيعات المصدر الرئيسي لايرادات المشروع.

ـ بخصم المصروفات من الايرادات ينتج صافي الربح أو الخسارة.

ـ يفتح حساب أستاذ للمبيعات يجعل دائناً بقيمة البضاعة المباعة. ويقفل هذا الحساب في حساب المتاجرة بغرض التوصل إلى تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي مجمل الربح.

ـ مصروفات نقل وتفريغ البضاعة المباعة للعملاء يفرد لها حساب مستقل يسمى حساب «مصروفات النقل للخارج» يجعل مديناً بكافة هذه النفقات. ويقفل هذا الحساب في نهاية الفترة المالية في حساب الأرباح والخسائر.

ـ مردودات المبيعات تعتبر نوعاً من الخسارة للبائع لما تسببه من نقص في ايراد المبيعات. ويفرد حساب أستاذ مستقل لها. وفي نهاية الفترة المالية يقفل في حساب المتاجرة.

د ـ المسحوبات

تمثل كل ما يسحبه صاحب «أو أصحاب» المشروع من المحل من بضائع أو نقدية لغرض استعماله الشخصي. ولأجل عدم الخلط بين حسابات المشروع وحسابات صاحب المشروع ينبغي أن يفرد حساب أستاذ مستقل يجعل مديناً بكل مسحوبات صاحب المحل.

ـ في نهاية العام يقفل حساب المسحوبات في حساب رأس المال.

هـ ـ المصروفات:

ـ المصروف عبارة عن تضحية اقتصادية يتكبدها المشروع في سبيل تحقيق ايراد.

ـ هناك نوعان من المصروفات: مصروفات تتعلق بالحاضر والمستقبل وتسمى بالمصروفات غير المستنفذة أو المصروفات الرأسمالية، ومصروفات تتعلق بالحاضر فقط وتسمى بالمصروفات المستنفذة أو المصروفات الايرادية.

ـ المصروفات الرأسمالية: هي التي يتكبدها المشروع في سبيل الحصول على أصول أو خدمات تستهلك خلال الفترة المالية الحالية والفترات المالية المقبلة. أي أن فترة الاستفادة

من هذه الأصول أو الخدمات تمتد لأكثر من فترة مالية ولذا ينبغي توزيع تكلفتها على كل الفترات المالية التي ينتظر أن تستفيد من خدمات تلك الأصول.

ـ في العادة يفرد حساب مستقل لكل أصل من الأصول أو مصروف رأسمالي ينتظر توزيعه على أكثر من فترة مالية.

ـ المصروفات الايرادية: هي التي يتكبدها المشروع في سبيل الحصول على ايراد خلال الفترة المالية الحاضرة فقط. مثل رواتب الموظفين مصاريف الكهرباء، النور والمياه وغيرها...

أسئلة نظرية للفصل الرابع

١ ـ ما أنواع الخصم؟

٢ ـ ما الأسباب التي تدعو إلى إجراء الخصم التجاري؟

٣ ـ فرّق بين كل من الخصم التجاري، خصم تعجيل الدفع، الخصم المسموح به، الخصم المكتسب.

٤ ـ لماذا يفتح حساب مستقل للمسحوبات.

٥ ـ حدّد بنود المصروفات التي تدخل في تحديد تكلفة البضاعة المباعة.

٦ ـ حدّد بنود المصروفات التي تدخل في تحديد مجمل الربح.

٧ ـ عرّف المصروف.

٨ ـ فرّق بين المصروفات المستنفذة والمصروفات غير المستنفذة.

مثــال عام محلول:

في أول رجب ١٤٠١ هـ بدأ عائض مشروعه للطباعة بالرياض وقد قدم الأصول والخصوم التالية:

٢٠,٠٠٠ مباني ـ ٣٠,٠٠٠ آلات ـ ٥,٠٠٠ أثاث ـ ٢٥,٠٠٠ بضاعة ـ ١٠,٠٠٠ عملاء ـ ٧,٠٠٠ نقدية بالبنك العربي السعودي ـ ٣,٠٠٠ نقدية أودعها بالصندوق.

أما الخصوم: ٦٠,٠٠٠ رأس المال ـ ٤٠,٠٠٠ موردون.

في ١٤٠١/٧/١ اشترى بضاعة من الشركة العربية للورق بمبلغ ٣٠,٠٠٠ ريال بخصم تجاري ١٠٪.

في ١٤٠١/٧/٧ باع بضاعة (مطبوعات) لجامعة الرياض بمبلغ ٤٠,٠٠٠ ريال ومنحها خصماً نقدياً ٥٪ حيث قدمت له شيكاً بالقيمة المطلوبة فوراً.

في ١٤٠١/٧/٩ باع نقداً بضاعة بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ريـال بخصم تجـاري ٥٪..

في ١٤٠١/٧/١٠ اشترى نقداً بضاعة من الشركة السويسرية «للحبر» بمبلغ ٣,٠٠٠ بخصم تجاري ١٠٪، كما منحته الشركة خصماً نقدياً، ٢٪ (اثنين في المائة) نظير الدفع فوراً.

في ١٤٠١/٧/١٢ تبين لجامعة الرياض أن بعض المطبوعات التي اشترتها منه ودفعت قيمتها

بشيك بها عيوب، فاتصلت به وتم الاتفاق على تخفيض الثمن بمبلغ ٥,٠٠٠ ريال كسماح للبضاعة المعيبة.

في ١٤٠١/٧/١٤ قام عائض بطباعة «كروت دعوة لزفاف نجلته» تبلغ قيمتها البيعية في السوق ١,٠٠٠ ريـال.

في ١٤٠١/٧/١٥ قام بدفع المصروفات التالية نقداً ٣,٠٠٠ ريال أجور للعمال، ٥٠٠ ريال مصاريف لنقل البضاعة، ٨٠٠ تأمين بحري على البضاعة بالطريق، ٢٠٠ ريال تأمين للتليفونات.

في ١٤٠١/٧/١٩ ردت بضاعة إلى الشركة العربية للورق قيمتها ٦,٠٠٠ ريـال لعدم مطابقتها للمواصفات.

في ١٤٠١/٧/٢١ انكسرت إحدى الآلات فقام ببيعها نقداً بمبلغ ١٠,٠٠٠ ريال بينما كانت قيمتها الدفترية ١٢,٠٠٠ ريال.

في ١٤٠١/٧/٢٥ حرر شيكاً للشركة العربية بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال سداداً لرصيد حسابها البالغ ٢١,٠٠٠ ريـال.

والمطلـــوب:

١ ـ قيد العمليات السابقة بدفتر يومية مطبعة عائض.

٢ ـ اعداد حساب الصندوق.

٣ ـ حساب الشركة العربية للورق.

٤ ـ اعداد حساب البنك.

حل المثال العام:

دفتر يومية مطبعة عائض

مبالغ مدينة	مبالغ دائنة	البيـــان	التاريخ
		من مذكورين (الأصول والممتلكات)	١٤٠١/٧/١
٢٠,٠٠٠		حـ / المباني	
٣٠,٠٠٠		حـ / الآلات	
٥,٠٠٠		حـ / الأثاث	
٢٥,٠٠٠		حـ / البضاعة	
١٠,٠٠٠		حـ / العملاء	
٧,٠٠٠		حـ / النقدية بالبنك	
٣,٠٠٠		حـ / الصندوق	
		إلى مذكورين (الخصوم والالتزامات)	
	٦٠,٠٠٠	حـ / رأس المال	
	٤٠,٠٠٠	حـ / الدائنون	
		(اثبات قيد افتتاح الدفاتر وبدء نشاط المطبعة)	
٢٧,٠٠٠		من حـ / المشتريات	١٤٠١/٧/١
	٢٧,٠٠٠	الى حـ / الشركة العربية للورق	
		(اثبات مشترياتنا على الحساب بخصم تجاري ١٠٪)	
		من مذكورين	١٤٠١/٧/٧
٢,٠٠٠		حـ/ الخصم المسموح به (٤٠,٠٠٠ × ٥/١٠٠)	
٣٨,٠٠٠		حـ / البنك (٤٠,٠٠٠ - (٥/١٠٠ × ٤٠,٠٠٠))	
	٤٠,٠٠٠	الى حـ / المبيعات	
		(اثبات مبيعاتنا بشيك بخصم نقدي ٥/١٠٠)	
١٩,٠٠٠		من حـ / الصندوق (٢٠,٠٠٠ - (٥/١٠٠ × ٢٠,٠٠))	١٤٠١/٧/٩
	١٩,٠٠٠	الى حـ / المبيعات	
		(اثبات مبيعاتنا النقدية بخصم تجاري ٥٪)	
١٨٦,٠٠٠	١٨٦,٠٠٠	مجموع ما قبله	

مبالغ مدينة	مبالغ دائنة	البيـــان	التاريخ
١٨٦,٠٠٠	١٨٦,٠٠٠	ما قبلـه	
٢,٧٠٠		من حـ / المشتريات (٣,٠٠٠ - ($\frac{١٠}{١٠٠}$ × ٣,٠٠٠))	١٠ /١٤٠١/٧
		إلى مذكورين	
	٢,٦٤٦	حـ / الصندوق (٢,٧٠٠ - ($\frac{٢}{١٠}$ × ٢,٧٠٠)	
	٥٤	حـ / الخصم المكتسب (٢,٧٠٠ × $\frac{٢}{١٠٠}$)	
		(اثبات مشترياتنا النقدية من الشركة السويسرية بخصم تجاري ١٠ ٪، بخصم نقدي ٢ ٪)	
٥,٠٠٠		من حـ / مسموحات المبيعات	١٢ /١٤٠١/٧
	٥,٠٠٠	الى حـ / جامعة الرياض	
		(اثبات السماح الممنوح لجامعة الرياض)	
١,٠٠٠		من حـ / المسحوبات	١٤٠١/٧/١٤
	١,٠٠٠	الى حـ / المبيعات	
		(اثبات ثمن كروت دعوة زفاف نجلة عائض بـالقيمة البيعـة)	
		من مذكورين	١٤٠١/٧/١٥
		حـ / أجور العمال	
٣,٠٠٠		حـ / مصاريف نقل البضاعة	
٥٠٠		حـ / تأمين بحري على البضاعة	
٨٠٠		حـ / تأمين التليفون	
٢٠٠		الى حـ / الصندوق	
	٤,٥٠٠	(اثبات سداد المصروفات المذكورة)	
١٩٩,٢٠٠	١٩٩,٢٠٠	**مجموع ما قبله**	

تابع يومية مطبعة عائض

مبالغ مدينة	مبالغ دائنة	البيـــان	التاريخ
١٩٩,٢٠٠	١٩٩,٢٠٠	ما قبله	
٦,٠٠٠		من حـ / الشركة العربية للورق	١٤٠١/٧/١٩
	٦,٠٠٠	الى حـ / مردودات المشتريات	
		(اثبات رد بضاعة مشتراة لعدم مطابقتها للمواصفات)	
		من مذكورين	١٤٠١/٧/٢١
١٠,٠٠٠		حـ / الصندوق (ثمن بيع الآلة)	
٢,٠٠٠		حـ / خسارة بيع الآلات (الفرق بين ١٢,٠٠٠ ـــ ١٠,٠٠٠)	
	١٢,٠٠٠	الى حـ / الآلات (القيمة الدفترية)	
		(اثبات بيع آلة بخسارة ٢,٠٠٠ ريال)	
٢١,٠٠٠		من حـ / الشركة العربية للورق (المبلغ المطلوب)	١٤٠١/٧/٢٥
		الى مذكورين	
	١,٠٠٠	حـ / الخصم المكتسب (الفرق بين المطلوب والمسدد)	
	٢٠,٠٠٠	حـ / البنك (المبلغ المسدد)	
		(اثبات سداد رصيد حساب الشركة العربية للورق)	
٢٣٨,٢٠٠	٢٣٨,٢٠٠	الاجمالي الشهري	

منه — حـ / الصندوق — لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٣,٠٠٠	الى الرصيد أول الفترة	١٤٠١/٧/١	٢,٦٤٦	من حـ / المشتريات	١٤٠١/٧/١٠
١٩,٠٠٠	الى حـ / المبيعات	١٤٠١/٧/٩	٤,٥٠٠	من مذكورين (مصروفات)	١٤٠١/٧/١٥
١٠,٠٠٠	الى حـ / الآلات	١٤٠١/٧/٢١			
			٤٢,٨٥٤	من الرصيد آخر الفترة (رصيد دفتري)	١٤٠١/٧/٣٠
٣٢,٠٠٠			٣٢,٠٠٠		

منه — حـ / الشركة العربية للورق — لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٦,٠٠٠	الى حـ / مردودات المشتريات	١٤٠١/٧/١٩	٢٧,٠٠٠	من حـ / المشتريات	١٤٠١/٧/١
٢١,٠٠٠	الى مذكورين	١٤٠١/٧/٢٥			
٢٧,٠٠٠			٢٧,٠٠٠		

منه — حـ / البنـك (المصرف) — لـه

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٧,٠٠٠	الى الرصيد أول الفترة	١٤٠١/٧/١	٢٠,٠٠٠	من حـ / الشركة العربية للورق	١٤٠١/٧/٢٥
٣٨,٠٠٠	الى حـ / المبيعات	١٤٠١/٧/٧	٢٥,٠٠٠	من الرصيد آخر الفتـرة	١٤٠١/٧/٣٠
٤٥,٠٠٠			٤٥,٠٠٠		

الفصل الرابع

تمارين

تمرين رقم ١ :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في محلات طلال التجارية خلال شهر ربيع الثاني ١٤٠١ هـ. :

في ١٤٠١/٤/١ ــ اشترت **أثواباً** قطنية من المؤسسة الهندية بمبلغ ١٠,٠٠٠ ريال على الحساب.

في ١٤٠١/٤/٢ ــ اشترت **أثواباً** صوفية من الشركة السويسرية بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال وسددت القيمة بشيك.

في ١٤٠١/٤/٣ ــ باعت بضاعة نقداً بمبلغ ٨,٠٠٠ ريال وأودع المبلغ بالمصرف.

في ١٤٠١/٤/٤ ــ وبفحص البضاعة الواردة من المؤسسة الهندية تبين لها أن جزءاً منها تبلغ قيمته ٢,٠٠٠ ريال غير مطابق للمواصفات وقامت برده إلى المؤسسة المذكورة.

في ١٤٠١/٤/٥ ــ وتبين كذلك تلف جزء من البضاعة من الشركة السويسرية تبلغ قيمته ٢,٤٠٠ ريال وقد ردت البضاعة التالفة إلى الشركة السويسرية التي قامت بسداد قيمتها نقداً.

في ١٤٠١/٤/٦ ــ باعت بضاعة إلى محلات الراوي بمبلغ ١٤,٠٠٠ ريال.

في ١٤٠١/٤/٧ ــ ردت محلات الراوي جزءاً من البضاعة المباعة إليها لزيادتها عن الكمية المطلوبة تبلغ قيمتها ١,٠٠٠ ريال.

في ١٤٠١/٤/٨ ــ سدد المستحق إلى المؤسسة الهندية بشيك على المصرف.

في ١٤٠١/٤/٩ ــ باعت بضاعة إلى فواز هيثم بمبلغ ٨,٠٠٠ ريال.

في ١٤٠١/٤/١٠ ــ سدد فواز هيثم المبلغ المستحق عليه نقداً.

في ١٤٠١/٤/١١ ــ إتصل فواز هيثم بمحلات طلال، وأخبرها بأن جزءاً من البضاعة المباعة إليه تالف وطلب تخفيضاً في الثمن قدره (٨٠٠ ريال) وقد

وافقت محلات طلال على ذلك وأرسل إلى فواز هيثم شيكاً بالمبلغ.

في ١٤٠١/٤/١٢ ـ سددت محلات الراوي المبلغ المستحق عليها نقداً.

في ١٤٠١/٤/١٣ ـ اشترت بضاعة من الشركة الايطالية بمبلغ ١٢,٠٠٠ ريال.

في ١٤٠١/٤/١٤ ـ تبين أن هناك تلفاً في جزء من البضاعة المشتراة من الشركة الايطالية، وقد اتصلت بها التي وافقت على تخفيض الثمن بمبلغ ١,٠٠٠ ريال وأرسلت له إشعار إضافة بالمبلغ.

والمطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة في دفاتر محلات طلال التجارية.

تمرين رقم ٢ :

فيما يلي بعض العمليات المالية التي قامت بها منشأة عبد المجيد الشريف.

في ١٤٠٠/١/١ ـ اشترت بضاعة نقداً بمبلغ ٩,٠٠٠ ريال.

في ١٤٠٠/١/٢ ـ اشترت أثاثاً نقداً بمبلغ ٦,٠٠٠ ريال.

في ١٤٠٠/١/٣ ـ اشترت بضاعة على الحساب من منشأة سليم علوي بمبلغ ١٢,٠٠٠ ريال بخصم نقدي (١٠ ٪) إذا تم السداد خلال عشرة أيام وقامت المنشأة بالسداد بعد أربعة أيام.

في ١٤٠٠/١/٨ ـ اشترت بضاعة من منشأة معاوية بمبلغ ٩,٠٠٠ ريال بخصم تجاري قدره ٥ ٪ وسدد الثمن نقداً.

في ١٤٠٠/١/٩ ـ اشترت من منشأة الطائف بضاعة على الحساب بمبلغ ١٥,٠٠٠ ريال على أن يسدد الثمن في ظرف أسبوع.

في ١٤٠٠/١/١٠ ـ وجدت المنشأة أن البضاعة المشتراة في ١٤٠٠/١/٩ غير مطابقة للمواصفات وقد اتفقت مع منشأة الطائف على قبول البضاعة نظير مسموحات تبلغ ٥ ٪ من ثمن الشراء وقامت المنشأة بسداد الثمن في ١٧ / ١ / ١٤٠٠.

في ١٨/١/١٤٠٠ ـ اشترت على الحساب من منشأة ناصر بضاعة بمبلغ ١٦,٠٠٠ ريال بخصم نقدي (١٠ ٪) إذا تم السداد خلال ثلاثة أيام. وقامت المنشأة بالسداد يوم ٢٥ / ١ / ١٤٠٠.

في ٢٢ /١/١٤٠٠ ـ اشترت المنشأة عدد ٤ مكيفات للتهوية في المحل بقيمة ٩,٠٠٠ ريال من مصانع الزامل للمكيفات وسدد نصف القيمة نقداً والباقي على الحساب. وقد بلغت مصاريف تركيب المكيفات ٥٠٠ ريال تم دفعها نقداً من قبل أمين صندوق المنشأة..

في ٢٥/١/١٤٠٠ ـ باعت المنشأة مكيفاً قديماً بمبلغ ٥٠٠ ريال نقداً.

المطلوب : عمل قيود اليومية اللازمة للعمليات أعلاه في دفاتر منشأة عبد المجيد الشريف وكذلك فتح حساب أستاذ المكيفات.

تمرين رقم ٣ :

فيما يلي بعض العمليات المالية التي قامت بها منشأة زياد عبد السلام.

في ١/٥/١٣٩٩ ـ بلغت المبيعات النقدية٦,٠٠٠ ريال.

في ٢/٥/١٣٩٩ ـ باعت إلى منشأة عبد الوهاب محمد بضاعة بمبلغ ٨,٠٠٠ ريـال على الحســاب.

في ٣/٥/١٣٩٩ ـ أضاف مصرف الرياض على حسابها الجاري مبلغ٧,٠٠٠ ريـال ايراد أوراق ماليــة.

في ٤/٥/١٣٩٩ ـ بلغ إيجار العقار الذي تملكه المنشأة ويؤجره لسالم سليم مبلغ ٤,٠٠٠ ريال وسدد سالم الايجار نقـــدا.

والمطلـــوب :

١ ـ تسجيل العمليات السابقة في دفتر اليومية الخاص بمنشأة زياد عبد السلام.
٢ ـ ترحيل العمليات إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ.

الفصل الخامس

الأصول المتداولة

المحتويات:

- تمهيد

النقدية : ــ وسائل ضبط النقدية ـ النقدية المقبوضة ـ النقدية المنصرفة ـ صندوق المصاريف النثرية ـ الزيادة أو النقص في النقدية ـ كشف حساب البنك ـ مذكرة التسوية.

حساب المدينين ــ ما يجب إظهاره في التقارير المالية ــ الديون المشكوك في تحصيلها .

المخزون السلعي وتكلفة البضاعة المباعة : ما يشمله المخزون السلعي - تحديد كمية المخزون السلعي - تقييم بضاعة آخر المدة.

اسئلة للمناقشة - الخلاصة - اختبر معلوماتك - تمارين - مسائل .

الفصل الخامس

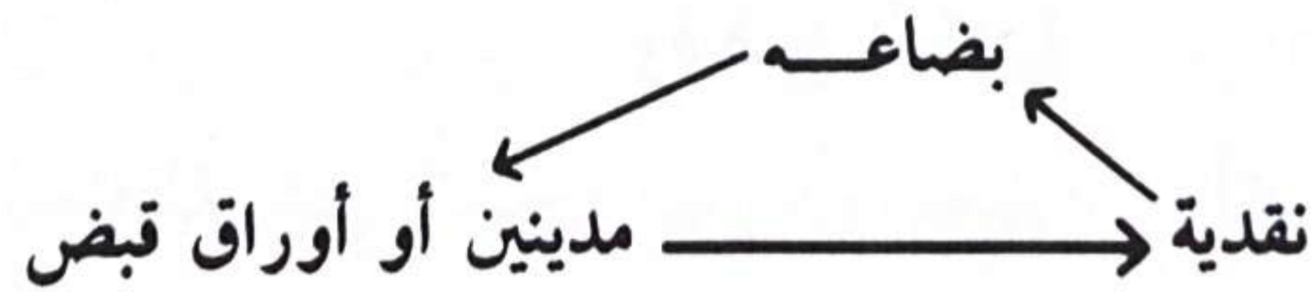
الأصول المتداولة

تمهيد:

لقد تعرضنا أثناء الحديث عن التقارير المالية إلى أن الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) التي هي أحد تلك التقارير تشتمل على عرض لموجودات ومطلوبات المنشأة. ولقد اتفق الوسط المحاسبي على تسمية موجودات المنشأة بالأصول. فالأصل إذن هو ما تملكه المنشأة، ويمكن التعبير عنه بأنه يمثل مصالح أو حقوق أو بضائع مستقبلة.

ولتكون المعلومات المعروضة في الميزانية العمومية أكثر فائدة فقد قسمت الأصول إلى مجموعتين أصول متداولة وأصول ثابتة. فالأصول المتداولة هي النقدية أو ما يتحول إلى نقدية خلال الدورة التجارية أو خلال سنة.

والدورة التجارية هي مجموعة الخطوات الانتاجية واليدوية اللازمة لدوران النقدية دورة كاملة. حيث تبدأ الدورة النقدية التي تشتري بها بضاعة إما للبيع مباشرة أو للتصنيع ثم البيع. تباع البضاعة المشتراة أو المصنعة لتتحول قيمتها إلى مدينين أو أوراق قبض، ثم يتم تحصيل تلك الديون أو أوراق القبض في شكل نقدية حيث تتم الدورة التجارية.



وأهم الأصول المتداولة هي النقدية، الأوراق المالية ذات السيولة العالية، المدينون وأوراق القبض والمخزون السلعي باختلاف أصنافه.

وستتناول كلاً منها بشيء من التفصيــل.

النقديــة :

يتفق المحاسبون على أن النقدية تتكون من النقـود المعدنيـة، العملة الورقيـة، الشيكات، أوامر الدفع وما أودع في البنك. ويمكن التمييز بين ما يمكن أن يضم للنقدية وما لا يضم لها بأن ما يقبله البنك كوديعة وضمه للحساب الجاري فهو ضمن النقدية. وما لا يقبله البنك للايداع والضم للحساب الجاري فلا يعتبر ضمن النقدية. مثال ذلك طوابع البريد. ونظراً إلى ما يمثله النقد من قيمة وإلى خلوه من أي علامة تحدد ملكيته فإن وجود نظام محاسبي سليم لضبط حركة انسياب النقدية يعود بالنفع على المنشأة كما يكون سبباً لراحة من يتعامل مع النقدية من موظفي المنشأة حينما يؤدي عمله وفقاً لتعليمات واضحة.

وسائل ضبط النقدية :

عند إعداد أو تصميم النظام المحاسبي المتعلق بانسياب النقدية لا بد أن يكون الهدف حماية النقدية المقبوضة والمدفوعة وهذه الحماية يمكن أن تتوفر باتباع الوسائل الآتية:

أ) يجب أن تودع المقبوضات في البنك أولاً بأول حسب كمية الأموال المقبوضة. وغالباً ما يكون الايداع يومياً في نهاية العمل اليومي. وحيث أن هناك فترتين للعمل في المملكة فمن الأفضل أن تودع النقدية المقبوضة في البنك في نهاية كل فترة. حتى لا تتعرض النقدية لسوء الاستعمال عند بقائها في خزينة المنشأة.

ب) يجب أن تدفع مدفوعات المنشأة كلها بقدر الامكان عن طريق الشيكات. ويستثنى من ذلك المدفوعات النثرية التي يخصص لها مبلغ معين ويوكل أمر ضبطه إلى موظف مسئول.

جـ) يجب الفصل بين من يتولى صرف وقبض النقدية والمحافظة عليها وبين من يتولى تسجيل تلك العمليات والمحافظة على السجلات. أو بعبارات أخرى يجب تحديد واجبات أمين الصندوق، وايكالها لشخص خارج قسم المحاسبة. كما يجب تحديد الاجراءات اللازمة لضبط حسابات النقدية وايكالها لموظف أو أكثر بقسم المحاسبة وذلك لاضعاف فرصة سرقة النقدية أو استعمالها استعمالاً غير مناسب.

هذا ويختلف الالتزام بتلك الوسائل الرقابية من منشأة لأخرى حسب حجم المنشأة، عدد موظفيها، حجم المبالغ المستلمة والمنصرفة، تعدد عمليات الاستلام والدفع وبعض العوامل الخاصة بالمنشأة. وفي ضوء تلك الوسائل الرقابية سنستعرض بعض الاجراءات المتعلقة بحركة النقدية.

النقدية المقبوضــة:

تمثل المبيعات في أي منشأة المصدر الأساسي للنقدية. ويأتي إيراد المبيعات إمّا وقت البيع عندما يكون البيع نقداً، أو في وقت لاحق عندما يكون البيع آجلاً.

المبيعــات النقــدية :

لقد أصبح استخدام آلات تسجيل النقدية في المحلات التجارية شائعاً بحيث يكون هو القاعدة وما عداه من وسائل تسجيل أخرى هو الاستثناء، وتتصفُ آلات تسجيل النقدية بخصائص فنية تمكن من تطبيق نظام الضبط الداخلي المشار إليها أعلاه. فالآلة تحتوي على شاشة صغيرة تنصب باتجاه الزبون لتظهر المبلغ المراد دفعه، كما تحتوي على شريط تسجل به آلياً المبالغ المقبوضة أولاً بأول. أيضاً تحتوي على شريط آخر يظهر المبالغ المدفوعة ويعطى للعميل كايصال بالدفع.

وتتم عملية القبض والتسجيل بأن يضرب مأمور قبض النقود قيم البضائع المباعة باستخدام الأزرار البارزة أمامه على لوحة الأزرار، وفي هذه الأثناء يظهر ما ضربه من أرقام على الشاشة المقابلة للزبون ليتمكن من التأكد مما يعمله المأمور. وفي النهاية يظهر المبلغ الواجب دفعه على الشاشة المذكورة. ثم يقبض مأمور قبض النقود ويضعها في خزينة الآلة. تكون هذه الاجراءات سجلت أوتوماتيكياً على شريط يبرز بعد قفل خزينة الآلة ليسلمه مأمور قبض النقود للزبون كايصال بالدفع، ولاستخدامه في المستقبل عند إعادة بعض البضاعة المشتراة إن كان نظام المحل التجاري يسمح بذلك.

كما تكون الاجراءات أيضاً قد سجلت على شريط داخل الآلة وفي مكان لا يتمكن مأمور قبض النقود الوصول اليه. في نهاية فترة العمل أو حتى في نهاية فترة عمل مأمور قبض

النقود يتولى المأمور عد النقدية الموجودة في خزينة الآلة ثم يسلمها لأمين الصندوق أو أحد موظفي الصندوق إن كان حجم المؤسسة كبيراً. وفي نفس الوقت يأتي موظف آخر عادة يكون من قسم المحاسبة فيتولى إخراج الشريط الداخلي الذي لم يتمكن مأمور قبض النقود أو موظفو الصندوق من الاطلاع عليه، ويتم التسجيل بموجبه في السجلات المحاسبية وبهذه الطريقة يتحقق الضبط الداخلي للنقدية. إذ أن مأمور الاستلام لا يتمكن من اختلاس شيء من النقدية نظراً لظهور ما يقوم به من اجراءات على الشريط الموضوع في مكان لا يصل إليه. كما أنه تتم المقارنة بين قبض أمين الصندوق أو موظفي الصندوق وبين ما ظهر في الشريط الذي تتولى إدارة المحاسبة الاشراف عليه.

يوميـة النقدية المقبوضـة:

في حالة غياب آلة تسجيل النقدية، والتي قلنا أنها تحتوي على شريط تظهر عليه جميع النقدية المستلمة يغني ذلك الشريط عن يومية النقدية المقبوضة. في حالة غياب مثل ذلك فإن وجود يومية للنقدية المقبوضة يصبح ضرورياً.

وعرض يومية النقدية المقبوضة في الشكل التالي هو تسجيل جميع النقدية الواردة أو المقبوضة. وتتكون من عدة أعمدة بعضها يخصص للمبالغ المدينة وهي النقدية وخصم المبيعات، وعدد من الأعمدة للحسابات الدائنة وهي المبيعات والمدينون **وعمود للحسابات الأخرى التي قد ترد نقدية عن طريقها ولكن بشكل غير متكرر يستدعي إفراد عمود مستقل كما هي الحال بالنسبة للمبيعات أو المدينين.**

يومية النقدية المقبوضة

التاريخ	الحساب الدائن	الترحيل	المبيعات دائن	المدينون دائن	حسابات دائنة متفرقة	خصم المبيعات مدين	النقدية مدين
١ ـ ٢ /١٤٠٠/٥	المبيعـات		٣٠,٠٠٠				
٢ ـ ١٤٠٠/٥/٥	صنت بن ضيدان			٥٠,٠٠٠		١,٠٠٠	
٣ ـ ١٤٠٠/٥/١٠	مردودات المشتريات	٣١٢			٥,٠٠٠		
٤ـ							
٥ـ							
٦ ـ							

ويتم إستخدام هذه اليومية طبقاً لمبدأ القيد المزدوج بحيث يتساوى دائماً مجموع ما قيد بالأعمدة المدينة مع مجموع ما قيد بالأعمدة الدائنة. أو بعبارة أخرى فعند القيد في خانة مدينة فيجب قيد نفس المبلغ في خانة أو أكثر دائنة. فمثلاً عندما يتم بيع ما قيمته ٣٠,٠٠٠ ريال نقداً، فإن ذلك المبلغ يسجل في خانة النقدية وفي نفس الوقت في خانة المبيعات. وعندما يسدد أحد المدينين حسابه المستحق البالغ ٥٠,٠٠٠ ريال ويعطي خصماً قدره ١,٠٠٠ ريال فإنه يتم قيد ذلك بخانة المدينين، كما يقيد ٤٩,٠٠٠ ريالاً بخانة النقدية و١,٠٠٠ ريال في خانة خصم المبيعات.

ويتم الترحيل من يومية النقدية المقبوضة أولاً بأول بالنسبة للحسابات الدائنة المتفرقة ويوضح رقم الحساب المرحل إليه في الأستاذ العام. وفي نهاية مرحلة معينة كأسبوع أو أسبوعين أو شهر تجمع خانات اليومية، وترحل المبالغ المتجانسة إلى الحسابات المختصة في الأستاذ العام وتوضع أرقام تلك الحسابات تحت المبالغ المرحلة. كما توضع علامة (✓) في الحقل المخصص للترحيل أمام كل مفردة من المفردات التي ترحل إجمالياً.

النقدية المنصرفة :

تنفيذاً لمبادىء الضبط الداخلي للنقدية فإن معظم المدفوعات تتم عن طريق الشيكات. وتحدد صلاحيات توقيع الشيكات في شخص معروف على أن لا يسمح له إن لم يكن مالك المنشأة من الاطلاع على سجلاتها المحاسبية، كما يجب أن لا يسمح له بإجازة الفواتير المستحقة الدفع. وإذا أعد الشيك للتوقيع فيجب أن يكون مصحوباً بفاتورة الشراء، أو أي وثيقة أخرى تؤكد أن المبلغ المراد دفعه أستخدم لأغراض تتعلق بالمنشأة. وترقم الشيكات أرقاماً مسلسلة قبل استعمالها، وتسجل في سجل الشيكات المنصرفة أو في يومية النقدية

المنصرفة حسب ترتيبها التسلسلي. وإذا حدث وألغي شيك لأي سبب من الأسباب فيظهر ذلك الشيك في سجل الشيكات أو يومية النقدية المنصرفة على أن لا يكتب المبلغ أو يكتب أمامه شيك ملغي، كما يحفظ الشيك في ملف الشيكات الملغاة أو يربط كعبه إن كان له كعب ويكتب عليه شيك ملغى حتى تسهل متابعة جميع الشيكات ومعرفة ما استخدمت فيه.

صندوق المصاريف النثرية:

أكدنا سابقاً أنه حرصاً على ضبط النقدية بقدر الامكان فإن مصروفات المنشأة تتم عن طريق الشيكات. ولكن طبعاً تحرير الشيك يصاحبه تكاليف تتمثل في وقت المسؤولين الذين يتولون إعداده حتى يسلم إلى صاحب الاستحقاق، كما أن بعض البنوك تتقاضى رسوماً عن تنفيذ شيكات العملاء المسحوبة على حساباتهم لديها. علاوة على أن هناك مبالغ ضئيلة يستدعي الأمر صرفها بصورة عاجلة قد لا تسمح بإعداد شيك لذلك. فمثلاً دفع ثمن طابع بريد أو أجرة سيارة تاكسي أو ما شابه ذلك من المصروفات لا يستدعي تحرير شيك بذلك.

ولتيسير صرف هذه المصروفات فإن المنشأة تمسك حساباً يسمى صندوق المصروفات النثرية. حيث تقدر مثل هذه المصاريف المتوقع صرفها خلال شهر مثلاً ويحرر بها شيك يستلم مبلغه أحد الموظفين الذي يتولى صرف النثريات كلما دعت الحاجة. ويقيد ذلك بيومية النقدية المنصرفة كما يلي:

		من حـ / صندوق المصاريف النثرية إلى حـ / النقديـة	

وطبعاً يتم الصرف بعد إعداد سند استلام أو فيشة صرف يتم التوقيع على سند الاستلام أو فيشة الصرف من قبل المستلم. ثم يتم تسجيلها بسجل المصاريف النثرية (شكل ص ١٣٨) وتحفظ مع النقدية بصندوق المصاريف النثرية بحيث يكون مجموع الفيش

المنصرفة والنقدية المتبقية تساوي المبلغ المخصص للمصاريف النثرية في أي لحظة. وإذا قاربت النقدية على الانتهاء تقدم بها الموظف المسؤول إلى قسم المحاسبة طالباً التعويض عما انصرف. حيث تتولى إدارة المحاسبة في المنشأة قبض الفيش وختمها بخاتم صرف ختماً يقطع الطريق على استعمالها مرة أخرى، ثم يصدر شيك بمبلغ الفيش المنصرفة تعويضاً لمبلغ المصاريف النثرية. وبعد ذلك تحمل الحسابات المختصة بنصيبها من المصاريف النثرية للفترة حسب ما تشير إلى ذلك فيش الصرف ولكي تتضح الصورة بشكل أكبر نسوق المثال الآتي:

في بداية أحد الشهور قررت المنشأة تخصيص صندوق للمصاريف النثرية وضعت به مبلغ ١٠٠٠ ريال. وقد تمت خلال الشهر المصروفات الآتية من ذلك الصندوق:

٥٠ ريالاً طوابع بريدية
٢٠٠ ريال أجور سيارات أجرة
٤٠ ريالاً أجرة سيارة لإصلاح إحدى أنابيب المياه.
٣٠٠ ريال مصاريف برقيات
١٥٠ ريال لاصلاح إحدى سيارات المنشأة
٢٠٠ ريال أجرة تغيير أماكن بعض الأثاث المكتبي

فعند صرف المبلغ الذي تمت به نقدية الصندوق أول الشهر يتم تقييد ذلك في يومية النقدية المنصرفة بجعل حساب صندوق المصاريف النثرية مديناً بمبلغ ١,٠٠٠ ريال وحساب النقدية دائناً بنفس المبلغ كما يظهر ذلك في الشكل التالي

يومية النقدية المدفوعة

التاريخ	رقم الشيك	المدفوع له	مدين	المرجع	اسم الحساب	النقدية دائن
١ / ١	٧٢	زيد بن عمرو	١,٠٠٠		صندوق المصاريف النثرية	١,٠٠٠

وخلال الشهر وبعد كل عملية صرف من صندوق المصاريف النثرية يتم تسجيل المبلغ المنصرف في سجل المصاريف النثرية كالشكل التالي. وهذا السجل يحتفظ به من بعهدته

سجل المصاريف النثرية

التاريخ	رقم المستند	البيان	المبلغ المستلم	المبلغ المتصرف	تحليل المصاريف
١٤٠٠/١/١	٧٢ شيك	تخصيص مبلغ للمصاريف النثرية	١,٠٠٠		
١٤٠٠/١/٥	١ فيشة صرف	طوابع بريد		٥٠	
١٤٠٠/١/٧	٢ فيشة صرف	أجرة سيارة أجرة		٣٠	
١٤٠٠/١/٨	٣ فيشة صرف	أجرة سباك		٤٠	
١٤٠٠/١/٩	٤ فيشة صرف	أجرة سيارة أجرة		٧٠	
١٤٠٠/١/١٠	٥ فيشة صرف	برقية مرسلة للخارج		١٥٠	
١٤٠٠/١/١٥	٦ فيشة صرف	أجرة سيارة أجرة		٥٠	
١٤٠٠/١/٢٠	٧ فيشة صرف	برقية مرسلة إلى الدمام		١٠٠	
١٤٠٠/١/٢٥	٨ فيشة صرف	أجرة سيارة أجرة		١٠٠	
١٤٠٠/١/٢٦	٩ فيشة صرف	اصلاح سيارة رقم.....		١٥٠	
١٤٠٠/١/٢٩	١٠ فيشة صرف	أجرة تغيير أماكن بعض الأثاث		٢٠٠	
		المجموع	١,٠٠٠	٩٤٠	
		الرصيد		٦٠	
			١,٠٠٠	١,٠٠٠	
١٤٠٠/٢/١		الرصيد	٦٠		
١٤٠٠/٢/١	١٩٩ شيك	تغذية صندوق المصاريف النثرية			

صندوق المصاريف النثرية. وفي نهاية الفترة يتقدم من بعهدته الصندوق طالباً التعويض عما صرفه بموجب الفيش وسندات الاستلام، حيث تقدم تلك المستندات لقسم المحاسبة الذي يتولى تسجيلها في الحسابات المختصة كما يلي:

١) الرصيد في بداية الشهر.

٢) تفصيلات بالايداعات التي تمت خلال الشهر.

٣) تفصيلات بما تم من شيكات دفعت خلال الشهر.

٤) تفصيلات بما قام به البنك من تسويات تنفيذاً لأوامر العميل أو تطبيقاً لاتفاق فتح الحساب كخصم مصاريف بنكية أو إضافة عمولة استحقت للعميل.

٥) رصيد الحساب آخر الشهر.

مذكــرة التسوية:

عندما يرد كشف الحساب من البنك فقد لا يتفق رصيد آخر الشهر الظاهر به مع الرصيد الظاهر في حساب البنك بدفاتر المنشأة لأسباب عديدة منها:

١ ــ وجود شيكات قام صاحب الحساب بتحريرها فظهرت في سجلاته مخصومة من حساب البنك، إلا أنها لم تقدم للبنك ليخصمها من حساب المودع.

٢ ــ وجود مبالغ مودعة ظهرت في سجلات العميل وأودعت البنك فعلاً، إلا أن إجراءات قيدها في البنك لم يتم حتى إعداد كشف الحساب. فمثلاً إيداعات آخر يوم عمل ما لا يتم قيدها إلا في اليوم التالي. كما أن بعض البنوك لديها من التسهيلات ما يمكن العملاء من الايداع ليلاً أو بعد نهاية الدوام الرسمي للبنك مما لا يظهر معه أثر تلك الايداعات على سجلات البنك إلا في اليوم التالي.

٣ ــ قد يطلب العميل من البنك أن يقوم البنك بتحصيل مبالغ نيابة عنه كقبض عائدات أوراق مالية يملكها العميل أو تحصيل كمبيالة أو حوالة بريدية، وعندما يحصل البنك مثل هذه المبالغ فإنه يقيدها حالاً لحساب العميل ويرسل صورة من مستند القيد للعميل ليتم التسجيل على ضوئها في دفاتره. وقد يصل كشف حساب يتضمن مثل هذه التحصيلات قبل وصول الصورة المذكورة مما يؤدي إلى فرق بين كشف الحساب ودفاتر العميل.

٤ ــ طبقاً للاتفاق بين الطرفين الذي قد يخول البنك تحميل حساب العميل بمصاريف بنكية مقابل الخدمات التي يقدمها البنك للعميل. وعند تحميل الحساب بذلك فإن البنك يعمل مذكرة

		من مذكورين	
٣٥٠		حـ / المصاريف البريدية والبرقية	
٢٠٠		حـ / مصاريف الانتقال	
١٥٠		حـ / صيانة السيارات	
٢٤٠		حـ / مصاريف عمومية	
	٩٤٠	الى حـ / النقدية	

ثم يتم تحرير شيك بالمبلغ المنصرف وباسم متعهد صندوق المصاريف النثرية ليعود المبلغ الموجود بالصندوق الى ١٠٠٠ ليصرف منه نثريات الفترة القادمة.

الزيادة أو النقص في النقدية:

قد يحدث فرق بين النقدية المقبوضة وبين ما سجل على شُريط آلة تسجيل النقدية، هذا الفرق قد يكون بزيادة المبلغ المقبوض عن المبلغ المسجل أو بنقص المبلغ المقبوض عن المبلغ المسجل. وحيث أن ما قبض فعلاً هو ما يجب أن يسجل ويقيد بحساب النقدية فعند وجود الخطأ بعمل قيد التصحيح بجعل «حساب النقدية» مديناً «وحساب الزيادة أو النقص في النقدية» دائناً كما يلي:

من حـ / النقدية
إلى حـ / الزيادة أو النقص في النقدية

وإن كان الفرق بالنقص فيعمل قيد عكس القيد السابق كما يلي:

من حـ / الزيادة أو النقص في النقدية
إلى حـ / النقدية

ويقفل رصيد حساب الزيادة أو النقص في النقدية في حساب الأرباح والخسائر آخر الفترة المحاسبية سواء أكان رصيده مديناً أو دائناً.

كشف حساب البنك:

ترسل البنوك عادة في نهاية كل شهر كشف حساب Bank Statement لكل صاحب حساب يتضمن:

تقضي بخصم المبلغ من حساب العميل، ويرسل له نسخة من هذه المذكرة إلا أنه قد يصل كشف الحساب المتأثر بمثل هذه الخصميات قبل وصول صورة المذكرة.

٥ ـ مهما كان عمل البنك متقناً وسجلات العميل كذلك فإنها تبقى أعمالاً إنسانية معرضة للخطأ أو قد يكون الفرق بين الرصيدين خطأ حصل من أحد الطرفين. يمكن اكتشافه من مطابقة كشف الحساب بدفاتر العميل.

ولكن التأكد من صحة ما سجل في البنك وبين ما سجل بدفاتر المنشأة يقتضي عمل مطابقة بين الاثنين آخذين أسباب الفرق في الاعتبار حتى نصل إلى رقم رصيد واحد. هذا العمل هو ما اتفق على تسميته بمذكرة التسوية البنكية.

إجراءات عمل مذكرة التسوية:

يمكن عمل مذكرة التسوية باتباع الخطوات الآتية:

١ ـ تتم مقارنة الايداعات الظاهرة في كشف حساب البنك مع الايداعات الظاهرة في سجلات المنشأة، وتحصر المبالغ المودعة التي لم تظهر في كشف الحساب لتضاف إلى رصيد حساب البنك كما يظهره الكشف.

٢ ـ تتم مقارنة الشيكات التي سحبتها المنشأة وسجلت في يومية النقدية المنصرفة بالمبالغ المدفوعة الظاهرة في كشف حساب البنك. وتحصر المبالغ التي ظهر أنها دفعت بموجب سجلات المنشأة ولم يظهر كشف حساب البنك ما يشير إلى تقديمها إليه للصرف. وتطرح هذه المبالغ من رصيد حساب البنك الظاهر في كشفه.

٣ ـ تحصر المبالغ التي قام البنك بتحصيلها لصالح المنشأة وظهرت في سجلاته وانعكست في كشف حساب البنك ولم تظهر في دفاتر المنشأة، وتضاف هذه المبالغ إلى رصيد حساب البنك كما تظهره سجلات المنشأة.

٤ ـ تتم مقارنة كشف حساب البنك بسجلات المنشأة للتأكد من أن ما قام البنك بخصمه مقابل الخدمات البنكية أو لأي سبب آخر قد ظهر في سجلات المنشأة. ويتم حصر المبالغ التي لم

تظهر في سجلات المنشأة لخصمها من الرصيد الذي تظهره تلك السجلات.

٥ ـ عند وجود خطأ في التقييد فيجب الرجوع إلى المستند الأصلي المتعلق بذلك البند وعند معرفة المبلغ الصحيح تتم تسوية الرصيد الذي حصل به الخطأ إما بالاضافة أو الطرح حسب الحال.

هذا وقد تتضح هذه الخطوات بعد معالجة المثال الآتي:

مثـــال :

وصل إلى شركة وادي حنيفة كشف الحساب البنكي عن شهر ربيع الأول من بنك الدهناء. وقد أظهر ذلك الكشف ما يلي:

٤١٠,٠٠٠ ريال رصيد شركة وادي حنيفة آخر شهر صفر.
٢,٣٧٥,٠٠٠ ريال مبالغ تم ايداعها خلال شهر ربيع أول.
١,٩٧٢,٠٠٠ ريال شيكات سحبتها الشركة خلال شهر ربيع الأول.
٧٠,٠٠٠ ريال مبالغ تم تحصيلها لصالح الشركة بمعرفة البنك.
٢,٠٠٠ ريال عمولات وخدمات بنكية خصمها البنك من حساب الشركة خلال الشهـر.
٩٩٣,٤٠٠ ريال رصيد حساب الشركة كما تظهره سجلات البنك بتاريخ ٢٩ ربيع الأول.

إلا أن حساب بنك الدهناء كما يظهره الأستاذ العام لشركة وادي حنيفة يبلغ رصيده ٩٧٥,٠٠٠ ريال. وبمقارنة كشف حساب البنك وما أرفق به من وثائق مع سجلات شركة وادي حنيفة ظهرت الفروق الآتية:

١ ـ لم تظهر بكشف البنك المبالغ المودعة بعد عصر يوم ٢٩ ربيع الأول والبالغة ٢٣,٠٠٠ ريال.

٢ ـ بتاريخ ٢٥ ربيع الأول سحبت الشركة الشيك رقم ٣٧٢ والبالغة قيمته ٧٥,٠٠٠ ريال.

٣ ـ تم تحصيل ما قيمته ١٢,٠٠٠ ريال مما وزعته شركة كهرباء الرياض وضواحيها من

أرباح عن أسهم تملكها شركة وادي حنيفة ، وقد قام البنك بعملية التحصيل وأضاف المبلغ بمذكرته رقم ١٦٠ وتاريخ ٢٨ ربيع الأول وأرسل صورة منها لشركة وادي حنيفة عن طريق البريد الذي يأخذ عادة ثلاثة أيام .

٤ ـ خصم البنك مصاريف بنكية من حساب الشركة تبلغ ٦٠٠ ريال بتاريخ ٢٩ ربيع الأول وأرفق نسخة من إشعار الخصم بكشف الحساب .

٥ ـ سحبت شركة وادي حنيفة الشيك رقم ٣٦٥ بمبلغ ٩٤,٠٠٠ ريال إلا أنه قيد في سجلاتها ٤٩,٠٠٠ ريال عن طريق الخطأ .

بناء على المعلومات السابقة تكون مذكرة التسوية كما يلي :

شركة وادي حنيفة

مذكرة تسوية

٢٩ ربيع أول ١٤٠٠ هـ

الرصيد كما تظهره سجلات الشركة بتاريخ ١٤٠٠/٣/٢٩		٩٧٥,٠٠٠
يضاف : مبالغ حصلها البنك		١٢,٠٠٠
		٩٨٧,٠٠٠
يطرح : مصاريف بنكية لم تقيد من قبل	٦٠٠	
خطأ في قيد الشيك رقم ٣٦٥	٤٥,٠٠٠	٤٥,٦٠٠
الرصيد الدفتري بعد التسوية		٩٤١,٤٠٠
الرصيد كما يظهره كشف حساب البنك بتاريخ ١٤٠٠/٣/٢٩		٩٩٣,٤٠٠
يضاف : مبالغ أودعت يوم ١٤٠٠/٣/٢٩ ولم تظهر بكشف البنك		٢٣,٠٠٠
		١٠١٦,٤٠٠
يطرح: شيك رقم ٣٧٢ لم يصرف بعد		٧٥,٠٠٠
		٩٤١,٤٠٠

وما دامت المنشأة علمت عن بعض الاجراءات التي تمت والتي أثرت على ما لديها من نقدية ولكن هذه الاجراءات لم تدخل بعد في سجلاتها فعليه يجب قيدها. وفي مثالنا السابق نعمل القيد الآتي:

		من مذكورين	
١٢,٠٠٠		حـ / البنك	
٦٠٠		حـ / المصاريف البنكية	
٤٥,٠٠٠		حـ / الدائنين	
		الى مذكورين	
	٤,٥٦٠	حـ / البنك	
	١,٢٠٠	حـ / عائد الاستثمارات	

حساب المدينين:

قلنا في جزء سابق من هذا الفصل أن البيع قد يكون نقداً وقد يكون آجلاً. وفي حالة البيع النقدي يجعل حساب النقدية مديناً. وفي حالة البيع الآجل يجعل حساب المدينين مديناً. أما الجانب الدائن فهو بالطبع حساب المبيعات. وعليه فإن المدينين أصل متداول كما هي الحال في النقدية. إلا أن المدينين أقل سيولة من النقدية، لذا فهو يأتي بعده في الترتيب عند إعداد الميزانية العمومية.

وسنتناول عدة نقط تتعلق بمحاسبة المدينين هي الاجراءات التي تؤثر على حساب المدينين وكيفية هذا التأثير، ما يجب إظهاره في المركز المالي متعلقاً بالمدينين وكيفية معالجة الديون المشكوك في تحصيلها.

الاجراءات التي تؤثر على حساب المدينين:

حـ / المدينين

المبيعات	النقدية
	مردودات المبيعات
	خصم المبيعات
	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

لو أعدنا النظر في الشكل المبسط لاجمالي حسابات المدينين الظاهر أعلاه لوجدنا أن ذلك الحساب يجعل مديناً عندما يتم البيع الآجل ويجعل دائناً:

١ ـ عندما يتم التسديد الجزئي أو الكلي.

٢ ـ عند رد بعض البضاعة المباعة بالأصل.

٣ ـ عند التنازل للعميل بجزء مما عليه عندما يسدد قبل الآجل.

٤ ـ عندما يتقرر عدم تحصيل مبلغ من أحد المدينين وهو ما يصطلح على تسميته بالديون المعدومة.

ما يجب اظهاره في المركز المالي متعلقاً بالمدينين:

يظهر إجمالي المدينين في المركز المالي للمنشأة في جانب الأصول بعد النقدية والأوراق المالية السوقية. ويظهر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في قائمة المركز المالي مطروحاً من إجمالي المدينين.

الديون المشكوك في تحصيلها:

عندما يتم البيع بالآجل فإن المنشأة تسعى إلى تحصيل ديونها من عملائها عند استحقاق تلك الديون إلا أنها أحياناً لا تستطيع تحصيل بعض أو كل ديونها من بعض المدينين. هذه المبالغ هي ما اتفق على تسميته بالديون المعدومة. ويجب التنبيه إلى أن صعوبة التحصيل أو امتناع العميل عن

الدفع لا يعني اعتبار المبلغ ديناً معدوماً. بل يجب أن يظهر ما يشير إلى استحالة تحصيل الدين أو شبه استحالة تحصيله، فاستحالة التحصيل يحصل بوفاة مدين معسر أو صدور حكم يمنع التحصيل. وشبه استحالة التحصيل تحصل باشهار إفلاس عميل على قيد الحياة أو باختفائه وانقطاع الاتصال به. وهذه على سبيل المثال لا الحصر.

وتتم معالجة الديون المشكوك في تحصيلها محاسبياً بإحدى طريقتين هما:

١ ـ طريقة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والتي تقتضي إيجاد مبلغ معين كاحتياطي لمقابلة مثل هذه الديون.

٢ ـ طريقة المعالجة المباشرة والتي تقتضي معالجة ما يتقرر إعدامه فعلاً وقت الاعدام في حساب الأرباح والخسائر.

طريقة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

تقضي هذه الطريقة بتقدير الديون المشكوك في تحصيلها آخر السنة المالية وتكوين مخصص بنفس المبلغ المقدر. ويتم ذلك عن طريق قيد تسوية يجعل به حساب مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها مديناً ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها دائناً كما يلي:

××		من حـ / مصاريف ديون مشكوك في تحصيلها	
	××	الى حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	

وبالطبع يقفل حساب مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها في حساب الأرباح والخسائر. ومن مميزات هذه الطريقة أنها تظهر في الميزانية رقماً لاجمالي صافي المدينين أكثر واقعية حيث يظهر إجمالي المدينين مخصوماً منه المبالغ المشكوك في تحصيلها مما يجعل هذه المعلومات أكثر إعلامية لمستخدمي التقارير المالية. كما أن من ميزاتها أيضاً أنها تؤدي إلى تحميل إيراد السنة المالية موضوع المحاسبة بنصيبه من مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها والتي ساهمت في تحقيق ذلك الايراد.

تقدير الديون المشكوك في تحصيلها:

في الحقيقة ليست هناك طريقة معينة لتقدير الديون المشكوك في تحصيلها، وإنما الأمر متروك

لمسؤولي المنشأة ليقدروا ما يتوقعون عدم تحصيله حسب أفضل المعلومات لديهم. إلا أنه هناك أساليب متبعة كاستخدام نسبة من إجمالي المبيعات أو من إجمالي المبيعات الآجلة أو حتى من رصيد المدينين آخر السنة المالية. ويأتي تقدير مثل هذه النسبة بناء على معلومات تاريخية كأن يؤدي تحليل سجلات خمس سنوات سابقة إلى أن ما لم يحصل من ديون يبلغ ١ ٪ من المبيعات الآجلة. فعليه تكون هذه النسبة هي أساس تقدير الديون المشكوك في تحصيلها.

ومن الطرق الأكثر موضوعية هي تحليل حسابات المدينين القائمة آخر السنة المالية. بحيث تصنف الأرصدة إلى مجموعات حسب تاريخ استحقاقها (أنظر الجدول التالي) ودراسة كل مجموعة بعناية مع زيادة الاهتمام بالديون مستحقة الأداء لمعرفة أسباب عدم تسديدها ثم تقرير احتمال عدم تحصيل كل منها ليتم في النهاية الوصول إلى المبلغ النهائي للديون المشكوك في تحصيلها.

جدول تحليل أرصدة المدينين حسب تاريخ الاستحقاق

اسم العميل	مبالغ غير مستحقة	ديون مستحقة منذ أقل من شهر	ديون مستحقة منذ أقل من شهرين	ديون مستحقة منذ أقل من ثلاثة أشهر	ديون مستحقة منذ أكثر من ثلاثة أشهر

تسوية حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

عندما يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها ينظر إلى رصيد ذلك الحساب الذي قد يكون دائناً كما قد يكون صفراً رغم ندرة الحالة الأخيرة. فإن كان الرصيد دائناً فيحمل حساب مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها بالفرق بين ذلك الرصيد الدائن وبين المبلغ المقدر ديوناً مشكوكاً فيها. فمثلاً لو كانت الديون المشكوك في تحصيلها تبلغ ١٢,٧٠٠ ريال ورصيد

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يبلغ ١,٢٠٠ ريال فإن ما يحمل مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها هو ١١,٥٠٠ ريال . يقيد تسوية كما يلي:

١١,٥٠٠		من حـ / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها.	
	١١,٥٠٠	إلى حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	

وتظهر الحسابات ذات العلاقة كما يلي:

حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

١٢,٧٠٠	الرصيد مرحل	١,٢٠٠	رصيد ١٣٩٩/١٢/٢٩
		١١,٥٠٠	من حـ / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها
١٢,٧٠٠		١٢,٧٠٠	
		١٢,٧٠٠	الرصيد (منقول) ١٤٠٠/١/١

حـ / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها

١١,٥٠٠	الى حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	١١,٥٠٠	من حـ /الأرباح والخسائر
١١,٥٠٠		١١,٥٠٠	

حـ / الأرباح والخسائر

١١,٥٠٠	الى حـ / مصاريف الديون مشكوك في تحصيلها		

مثال آخر : كان رصيد حساب مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها في أول الفترة مدينا بمبلغ ١,٢٠٠ ريال، ويراد تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في آخر الفترة بمبلغ ١٢,٧٠٠ ريال (وهو نفس المبلغ في المثال السابق). فماذا تكون عليه الحسابات ذات العلاقة ؟

في هذه الحالة يحمل حـ / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المراد تكوينه، بالقيد التالي :

١٢,٧٠٠	١٢,٧٠٠	من حـ / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها إلى حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	١٣٩٩/١٢/٢٩هـ

ثم يتم اقفال حـ / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها في حـ / الأرباح والخسائر، بمبلغ ١٣,٩٠٠ ريال، وهو مجموع رصيده أول الفترة مضافاً إليه ما يعادل رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المراد تكوينه آخر الفترة (١,٢٠٠ + ١٢,٧٠٠ = ١٣,٩٠٠ ريال). وذلك بالقيد التالي :

١٣,٩٠٠	١٣,٩٠٠	من حـ / الأرباح والخسائر إلى حـ / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها.	٢٩ / ١٢ / ١٣٩٩

وتظهر الحسابات على النحو التالي : ـ

منه — حـ / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها — له

١,٢٠٠	إلى الرصيد (مدين) ١ / ١ / ١٣٩٩	١٣,٩٠٠	من حـ / الأرباح والخسائر
١٢,٧٠٠	إلى حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		
١٣,٩٠٠		١٣,٩٠٠	

منه — حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها — له

		١٢,٧٠٠	من حـ / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها
١٢,٧٠٠	إلى الرصيد (آخر الفترة) ٢٩ / ١٢ /١٣٩٩		
١٢,٧٠٠		١٢,٧٠٠	
		١٢,٧٠٠	من الرصيد أول الفترة ١ / ١ / ١٤٠٠ هـ

منه — حـ / الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣٠ / ١٢ / ١٣٩٩

١٣,٩٠٠	إلى حـ / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها		

أما إن كان رصيد حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها صفراً كما هي الحال عند تكوين المخصص لأول مرة فإن حساب مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها يحمل بمبلغ الديون المشكوك في تحصيلها فقط والبالغ ١٢,٧٠٠ ريال في مثالنا. وتظهر الحسابات ذات العلاقة كما يلي:

منه حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

١٢,٧٠٠	الرصيد مرحل	١٢,٧٠٠	من حـ / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها
١٢,٧٠٠		١٢,٧٠٠	
		١٢,٧٠٠	الرصيد — منقول ١/١/١٤٠٠هـ

حـ/ مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها له

١٢,٧٠٠	إلى حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	١٢,٧٠٠	من حـ / الأرباح والخسائر
١٢,٧٠٠		١٢,٧٠٠	

حـ / الأرباح والخسائر

١٢,٧٠٠	إلى حـ / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها		

قيود إعدام الدين عند اتباع طريقة المخصص:

عندما يتقرر إعدام دين أي عندما يظهر ما يشير إلى استحالة أو شبه استحالة تحصيله فإن ذلك

الدين يزال من حساب المدين بدفتر أستاذ المدينين، كما يزال من إجمالي المدينين في دفتر الأستاذ العام، ويحمل ذلك المبلغ على حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. فإذا فرض أن دينا قدره ٥٠٠ ريال قررت المنشأة أنه لن يحصل فيتم القيد الآتي:

٥٠٠		من حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	
	٥٠٠	إلى حـ / المدينين	

وتظهر الحسابات ذات العلاقة كما يلي:

حـ / المدينين

		٥٠٠	من حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٥٠٠	إلى حـ / المدينين		

طريقة الخصم المباشر للديون المعدومة:

تقضي طريقة الخصم المباشر للديون المعدومة بأن يخصم ما يتقرر استحالة أو شبه استحالة تحصيله من ديون من حسابات المدينين ويحمل ذلك المبلغ رأساً على حساب مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها دون توسيط حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يقيد كما يلي:

××		من حـ / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها	
	××	الى حـ / المدينين	
		إعدام دين السيد .... نظراً لافلاسه	

وكما هي الحال في طريقة المخصص فإن حـ / مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها يقفل آخر العام في حساب الأرباح والخسائر باعتباره مصاريف ايرادية.

المخزون السلعي وتكلفة البضاعة المباعة:

تشتري المنشأة البضائع إما لبيعها أو لتصنيعها ثم بيعها لتحقيق الربح، ومعلوم أنه لا يمكن

معرفة نتيجة المتاجرة إلا بعد طرح تكلفة البضاعة المباعة من ايراد المبيعات. ولكي نحصل على تكلفة المبيعات بشكل أكثر دقة ولكي نعرف تكلفة البضاعة المباعة لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار المخزون السلعي آخر الفترة المحاسبية. ومناقشة المخزون السلعي آخر الفترة تنصب غالباً على:

١ ــ تحديد العناصر التي يشملها المخزون السلعي.

٢ ــ كيفية تحديد كمية المخزون السلعي.

٣ ــ كيفية تقييم بضاعة آخر المدة.

ما يشمله المخزون السلعي:

يختلف تحديد ما تشمله بضاعة آخر المدة باختلاف نوع المنشأة. فالمنشآت التجارية يتكون المخزون السلعي فيها من عنصر واحد هو ذلك الجزء من البضاعة المشتراة بغرض إعادة بيعها ولكنها لم تبع بعد ولا تزال ملكاً للمنشأة التجارية. بينما يتكون المخزون السلعي في المنشآت الصناعية من عناصر ثلاثة هي:

١ ــ المواد الخام.

٢ ــ البضاعة تحت التشغيل.

٣ ــ البضاعة الجاهزة.

تحديد كمية المخزون السلعي:

هناك طريقتان لتحديد كمية المخزون السلعي إحداهما طريقة الجرد الدوري وطريقة الجرد المستمر، فعند استخدام طريقة الجرد الدوري فإنه يتم حصر البضاعة الموجودة آخر الفترة المحاسبية المراد إعداد تقارير مالية عنها. وهذا الحصر يتم بالعد الفعلي لكمية البضاعة. وباستخدام هذه الطريقة فإن تكلفة البضاعة المباعة يتم التوصل إليها عن طريق طرح بضاعة آخر المدة التي حددت كميتها بعد العد الفعلي من مجموع البضاعة المتواجدة للبيع والتي تتكون من بضاعة أول المدة مضافاً إليها الكمية المشتراة طيلة الفترة المحاسبية، أو كما يعبر عن هذه العلاقة رياضياً نجد أن:

تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتواجدة - بضاعة آخر المدة

وفي الحياة العملية يتم إعداد تقرير تكلفة البضاعة المباعة كما يلي:

البضاعة الموجودة بالمخازن أول المدة	× ×
+ المشتريات	× ×
تكلفة البضاعة المتواجدة للبيع	× ×
- البضاعة الباقية بالمخازن آخر المدة	× ×
تكلفة البضاعة المباعة	× ×

وعند اتباع طريقة الجرد المستمر: فإن المنشأة عادة تمسك سجلاً لكل صنف من أصناف البضاعة تبين حركة ذلك الصنف بحيث تبين الكميات المستلمة، الكميات المصروفة، ومن ثم الكميات الموجودة بالمخازن في أي لحظة. هذا السجل قد يظهر كما في الشكل التالي:

الصنف الموقع									الحد الأدنى ١٠ الحد الأعلى ١٠٠
التاريخ	الوارد			الصادر			الرصيد		
	وحدات	تكلفة الوحدة	الجملة	وحدات	تكلفة الوحدة	الجملة	وحدات	تكلفة الوحدة	الجملة
١ / ١/ ١٤٠٠							٢٠	٥	١٠٠
١٠ / ١ / ١٤٠٠				٣	٥	١٥	١٧	٥	٨٥
٢ / ٢ / ١٤٠٠				٥	٥	٢٥	١٢	٥	٦٠
٢٠ / ٢ / ١٤٠٠	٤٠	٥,١٠	٢٠٤				٥٢	٥,٠٧٦	٢٦٤

وهذه الطريقة تمكن المنشأة من معرفة كمية المخزون السلعي الذي تملكه دون الحاجة إلى جرد

فعلي. **وتقوم المنشأة بعمليات الجرد الفعلي مرة على الأقل كل سنة كوسيلة رقابة على نظام الجرد المستمر.**

مجموع تكلفة البضاعة المتواجدة = ٨٧٣,٠٠٠ ريال

متوسط تكلفة الوحدة = ٨٧٣,٠٠٠ ÷ ٩,٠٠٠ = ٩٧ ريالاً

تكلفة بضاعة آخر المدة = ٢,٥٠٠ وحدة × ٩٧ = **٢٤٢,٥٠٠ ريال**.

أما طريقة الوارد أولاً صادر أولاً: FIFO فإنها تفترض انسياباً تسلسلياً للبضائع عند بيعها أو صرفها للانتاج بحيث يتم الصرف أولاً بأول وعليه تكون بضاعة آخر المدة من آخر ما ورد للمخازن.

وباتباع هذه الطريقة فإنه يمكن حساب تكلفة بضاعة آخر المدة في المثال السابق كما يلي:

الكمية	تاريخ الشراء	تكلفة الوحدة	التكلفة الاجمالية
٢,٥٠٠	١ / ٨	٩٨	٢٤٥,٠٠٠ ريال
٢,٥٠٠			٢٤٥,٠٠٠

وعلى العكس من ذلك الافتراض فإن **طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً** LIFO نفترض أن الصرف للانتاج أو للبيع في ما ورد أخيراً للمستودعات أو على أساس تكلفة ما ورد أخيراً في ما ورد للمستودعات. وتبرير ذلك الافتراض هو العمل على أن تكون تكلفة البضاعة المباعة قريبة قدر الامكان من الواقع. والقيمة القريبة من الواقع هي القيمة الاستبدالية واستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً يقترب جداً من القيمة الاستبدالية لتكلفة البضاعة المباعة.

وعليه فإنه يتم حساب تكلفة بضاعة آخر المدة في **مثالنا** كما يلي:

الكميـة	تاريخ الشراء	تكلفة الوحدة	التكلفة الاجمالية
٢,٥٠٠	بضاعة أول المدة	٩٥	٢٣٧,٥٠٠ريال
٢,٥٠٠			٢٣٧,٥٠٠

تقييم بضاعة آخر المدة حسب التكلفة أو السوق أيهما أقل:

أساس تقييم بضاعة آخر المدة هو التكلفة التي توصلنا إليها بطرق مختلفة، ولكن نعلم جميعاً أن هدف المحاسبة هو إعداد تقارير مالية تعكس بعدالة المركز المالي للمنشأة ونتيجة عملياتها خلال الفترة المحاسبية. هذا يقتضي أن تقيم بضاعة آخر المدة على أساس ما تساويه في السوق وقت إعداد الميزانية أو ما يعرف بالقيمة الاستبدالية ولكن مبدأ الحيطة يقتضي أن لا يعتبر ربحاً ما لم يتحقق، أما الخسائر الموجود دليل عليها فيجب أخذها بعين الاعتبار رغم عدم تحققها. من هذا المنطلق فإن بضاعة آخر المدة تقيم حسب تكلفتها أو قيمتها السوقية أيهما أقل وقت إعداد الميزانية.

تقييم بضاعة آخر المدة:

عند الحديث عن تقييم بضاعة آخر المدة لا بد أن نشير إلى أن هناك عاملين يتحكمان في التقييم هما:

١ ـ حركة البضاعة أو انسيابها.
٢ ـ أساس تقييم وحدة المخزون.

فلانسياب البضاعة طرق أشهرها:

أ) التكلفة الفعلية.
ب) متوسط التكلفة.
جـ) الوارد أولاً صادر أولاً.
د) الوارد أخيراً صادر أولاً.

أما أساس تقييم وحدة المخزون الذي يلقى قبولاً عاماً بين المحاسبين فهو التقييم بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل. وسنتناول هذه الطرق بشيء من التفصيل الموجز.

طرق انسياب المخزون السلعي واثرها على تقييم بضاعة اخر المدة:

لو فرضنا أن متجراً يتعامل بالحقائب المدرسية ماركة «الجمل» كان لديه من تلك الحقائب ٣,٠٠٠ حقيبة في بداية السنة المالية تكلفة الواحدة منها ٩٥ ريالاً وبتاريخ ١٥ ربيع ثاني باع ١,٥٠٠ حقيبة. وفي الأول من شهر شعبان اشترى ٦,٠٠٠ حقيبة قدرها ٩٨ ريالاً للحقيبة. وبتاريخ ٢٢ شوال باع ٣,٥٠٠ حقيبة. وبتاريخ ٢٥ ذي الحجة تم بيع ٢,٠٠٠ حقيبة.

فعندما يتم حساب تكلفة المبيعات على أساس التكلفة الفعلية للكمية المباعة فإنه أيضاً يتم حساب تكلفة بضاعة آخر المدة على أساس التكلفة الفعلية لتلك الوحدات الباقية في المخازن في تاريخ الميزانية. يتم ذلك عندما تكون الوحدات متميزة ويمكن للبائع والمشتري أن يتعاملا على وحدات بعينها.

فإذا فرضنا في مثالنا السابق أن البيعة الثانية تتكون من ٥٠٠ حقيبة من ما كان لدى المتجر أول المدة. وأن البيعة الثالثة تشتمل على ١,٠٠٠ وحدة من تلك الحقائب فإن تكلفة بضاعة آخر المدة يمكن حسابها كما يلي:

الكمية	تاريخ الشراء	تكلفة الوحدة	التكلفة الاجمالية
٥٠٠	بضاعة أول المدة	٩٥	٤٧,٥٠٠ ريال
٢,٠٠٠	١ / ٨	٩٨	١٩٦,٠٠٠
٢,٥٠٠			٢٤٣,٥٠٠ ريالاً

وباستخدام طريقة متوسط التكلفة فإن بضاعة آخر المدة يتم تحديد تكلفتها على أساس متوسط أسعار الشراء التي تمت خلال السنة المالية وتكلفة المخزون السلعي أول المدة.
وحسب هذه الطريقة فإنه يتم تحديد تكلفة آخر المدة في مثالنا السابق كما يلي:

ـ كمية المخزون السلعي ٢,٥٠٠ حقيبة
ـ متوسط التكلفة:

تكلفة المخزون أول المدة = ٣,٠٠٠ × ٩٥ = ٢٨٥,٠٠٠ ريال

تكلفة ما اشترى بتاريخ ١/ ٨ = ٦,٠٠٠ × ٩٨ = ٥٨٨,٠٠٠ ريال

أيهمـــا أقل.

الفصل الخامس

الخلاصة

النقاط الأساسية :

- الأصل هو ما تملكه المنشأة. ويمكن التعبير عنه بأنه يمثل مصالح أو حقوق أو منافع مستقبلة.

- الأصول المتداولة هي النقدية أو ما تتحول إلى نقدية خلال الدورة التجارية أو خلال سنة.

- يمكن التمييز بين ما يمكن أن يضم النقدية وما لا يضم لها بأن ما يتقبله البنك كوديعة وضمه للحساب الجاري فهو ضمن النقدية، وما لا يقبله البنك للايداع والضم للحساب الجاري فلا يعتبر ضمن النقدية.

- من أهداف النظام المحاسبي ضبط وحماية أصول المنشأة.

- تساعد آلة تسجيل النقدية على تحقيق الضبط الداخلي.

- في حالة غياب آلة تسجيل النقدية فإن النقدية الواردة تسجل في سجل يسمى يومية النقدية المقبوضة.

- تحقيقاً لمبادىء الضبط الداخلي للنقدية فإن معظم المدفوعات تتم عن طريق الشيكات.

- تقيد المبالغ المصروفة نقداً في يومية النقدية المدفوعة.

- قد يحصل فرق في مبلغ النقدية المستلم فعلاً خلال فترة معينة وبين المبلغ الظاهري على شريط آلة تسجيل النقدية.

– مذكرة التسوية في كشف الغرض منه التأكد من صحة رصيد حساب البنك في سجلات المنشأة وحساب المنشأة في سجلات البنك والوارد ملخصة في كشف حساب البنك الذي يرد شهرياً.

– البيع بالأجل هو سبب وجود مدينين تجاريين.

– تتم معالجة الديون المشكوك في تحصيلها بإحدى طريقتين:

١ – طريقة فحص الديون المشكوك في تحصيلها.
٢ – طريقة المعالجة المباشرة.

– تقدير مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها متروك للادارة ولكن هناك مؤشرات يمكن الاستعانة بها.

– عند ظهور ما يشير إلى إمكانية تحصيل دين سبق إعدامه فإنه يتم اعادة إثبات الدين في السجلات المحاسبية.

– لتحديد المركز المالي للمنشأة، ومعرفة نتيجة أعمالها خلال الفترة المحاسبية لا بد من تقييم للمخزون السلعي آخر المدة.

– يتكون المخزون السلعي في المنشآت التجارية من عنصر واحد هو ذلك الجزء من البضاعة المشتراة بغرض إعادة بيعها ولكنها لم تبع بعد. بينما في المنشآت الصناعية يتكون المخزون السلعي في الغالب من:

١ – المواد الخام.
٢ – البضاعة تحت التشغيل.
٣ – البضاعة الجاهزة التي تملكها المنشأة.

– تحدد كمية المخزون السلعي إما عن طريق الجرد الدوري أو عن طريق الجرد المستمر. فطريقة الجرد الدوري تقضي بأن يتم حصر كمية البضاعة الموجودة آخر الفترة المحاسبية المراد إعداد تقارير مالية عنها. وهذا الحصر يتم بالعد الفعلي.

ـ أما طريقة الجرد المستمر فتقضي بأن تمسك المنشأة سجلاً لكل صنف يبين حركته. وبالتالي يظهر رصيده في أي لحظة.

ـ عاملان يؤثران على تقييم بضاعة آخر المدة هما:

١ ـ حركة البضاعة أو انسيابها.

٢ ـ أساس تقييم وحدة المخزون.

ـ عندما تكون وحدات البضاعة المتميزة فإنه يمكن تحديد تكلفة بضاعة آخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة على أساس التكلفة الفعلية.

ـ عندما تحدد تكلفة بضاعة آخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة على أساس متوسط التكلفة فإن ذلك المتوسط يتم احتسابه على أساس متوسط تكلفة بضاعة أول المدة وتكلفة البضاعة المشتراة خلال المدة.

ـ تفترض طريقة الوارد أولاً صادر أولاً انسياباً تسلسلياً عند بيعها أو صرفها للانتاج بحيث تكون بضاعة آخر المدة من آخر ما اشترى.

ـ طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً فإنها تفترض أن الصرف للانتاج أو البيع يتم مما ورد أخيراً بحيث تكون بضاعة آخر المدة من بضاعة أول المدة أو مما اشترى في بداية السنة المالية.

ـ تقييم بضاعة آخر المدة حسب التكلفة أو السوق أيهما أقل تحقيقاً لمبدأ الحيطة أو الحذر.

الفصل الخامس

أسئلة للمناقشة

١ ـ ما المقصود بالنقدية، وهل تعتبر طوابع البريد مثلاً نقدية؟

٢ ـ النظام المحاسبي السليم يخدم المنشأة فقط ـ علق على ذلك.

٣ ـ ما هي الأسس الواجب مراعاتها عند إعداد نظام محاسبي لضبط حركة النقدية؟

٤ ـ المبيعات عاجلة أم آجلة هي المصدر الوحيد للنقدية ـ علق على ذلك.

٥ ـ صف آلة تسجيل النقدية المقبوضة، وكيف تؤدي هذه الآلة إلى تحقيق الرقابة على النقدية المقبوضة؟

٦ ـ هل يومية النقدية المقبوضة بديل أم مكمل لآلة تسجيل النقدية المقبوضة؟ وضح.

٧ ـ لماذا ينصح بأن لا يطلع من يوقع الشيكات على السجلات المحاسبية، وهل هذا ينطبق عندما يكون من يوقع الشيكات هو صاحب المنشأة؟

٨ ـ ما الغرض من إعادة صندوق للمصاريف النثرية، وهل وجود مثل ذلك الصندوق يحقق أهدافاً محاسبية أم مالية؟

٩ ـ قد يقال أن تخصيص صندوق للمصاريف النثرية يؤدي إلى تسجيل تلك المصاريف مرتين المرة الأولى عند تغذية الصندوق والمرة الثانية عند الصرف الفعلي ـ ما رأيك؟.

١٠ ـ حدوث زيادة أو نقص في النقدية دليل على وجود خلل في النظام المحاسبي ـ علق على ذلك.

١١ ـ ما هي المعلومات التي يحتويها كشف حساب البنك عادة؟

١٢ ـ أذكر أربعة من الأسباب التي قد تؤدي إلى الفرق بين حساب البنك لدى المنشأة وحساب المنشأة لدى البنك.

١٣ ـ أذكر سببين لاستحالة تحصيل الدين أو شبه استحالة تحصيله.

١٤ ـ يقال أن معالجة الديون المشكوك في تحصيلها عن طريق مخصص يعد لهذه الديون تؤدي إلى مقابلة الايراد بالمصروف. ما معنى مقابلة الايراد بالمصروف وكيف تتم هنا؟

١٥ ـ يحصل قراء التقارير المالية على معلومات أكثر عند معالجة الديون المشكوك في تحصيلها عن طريق المخصص. كيف يتم ذلك؟

١٦ ـ كيف يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها؟

١٧ ـ ما المقصود بطريقة الخصم المباشر للديون المعدومة؟

١٨ ـ كيف تتم معالجة الديون المعدمة المستردة عند اثبات طريقة الخصم المباشر؟

١٩ ـ يقال أن تقييم بضاعة آخر المدة ضروري لمعرفة نتيجة أعمال المنشأة واظهار مركزها المالي. هل تؤيد هذا القول؟ ولماذا؟

٢٠ ـ هل تختلف عناصر أو مكونات المخزون السلعي في المنشآت التجارية عنها في المنشآت الصناعية؟

٢١ ـ مؤسسة تتولى المتاجرة في الآلات الزراعية الثقيلة. هل تقترح عليها اتباع طريقة الجرد المستمر أو طريقة الجرد الدوري؟ ولماذا؟

٢٢ ـ كيف يؤثر انسياب البضاعة من المخازن للبيع أو الانتاج على تقييم بضاعة آخر المدة؟

٢٣ ـ إذا عرفت تكلفة بضاعة أول المدة وتكلفة البضاعة المشتراة وتكلفة بضاعة آخر المدة فكيف تتم معرفة تكلفة البضاعة المباعة؟

٢٤ ـ ما المقصود بالعبارات الآتية :

أ) التكلفة الفعلية .

ب) متوسط التكلفة .

جـ) الوارد أولاً صادر أولاً .

د) الوارد أخيراً صادر أولاً .

هـ) سعر السوق أو التكلفة أيهما أقل .

٢٥ ـ ما أثر كل من طريقتي الوارد أولاً صادر أولاً، والوارد أولاً صادر أخيراً على تقييم بضاعة آخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة؟

٢٦ ـ اختبر معلوماتك بالاشارة بعلامة صح (✓) أو خطأ (×) أمام كل عبارة من العبارات الآتية :

١ ـ يعني مصطلح النقدية جميع ما تحويه خزينة المنشأة من أصول ذات قيمة كالعملات والشيكات وتذاكر الخطوط الجوية العربية السعودية وتذاكر حافلات النقل.

٢ ـ يساعد استخدام الشيكات كوسيلة لدفع مدفوعات النشاط على ضبط أموالها أكثر ما يتحقق باستخدام النقود مباشرة.

٣ ـ عندما يتولى صاحب المنشأة عمل أمين الصندوق فإنه يمكن أو يوكل إليه تحرير الشيكات وتوقيعها.

٤ ـ تساعد آلة تسجيل النقدية على الحيلولة دون اختلاس البضاعة واخراجها من المحل دون دفع الثمن.

٥ ـ في حالة استخدام يومية النقدية المقبوضة فإن تساوي مجموع ما سجل في خانة النقدية وخانة خصم المبيعات مع مجموع ما سجل فإن المبيعات والخانات الدائنة الأخرى يعتبر مؤشراً أولياً على صحة الاجراءات.

٦ ـ في حالة استخدام صندوق للمصاريف النثرية فإنه يتم تحميل المصاريف المختلفة بمبلغ نقدية سلفة الصندوق.

٧ ـ عند وجود اختلاف بين الرصيد الفعلي للنقدية والرصيد الدفتري وعدم معرفة سبب الاختلاف فإنه يتم تعديل الرصيد الدفتري ليتفق مع الرصيد الفعلي.

٨ ـ مذكرة التسوية كشف يرسله البنك لعميله في نهاية كل شهر متضمناً تفصيل حركة حساب العميل ومظهراً رصيده في نهاية الشهر.

٩ ـ عند الحديث عن الديون المشكوك فيها فإن المقصود الديون التجارية.

١٠ ـ يختلف مقدار ما تتحمله سنة معينة كمصاريف ديون معدومة باختلاف الطريقة المحاسبية لمعالجة تلك الديون.

١١ ـ يؤدي تضخيم قيمة بضاعة إلى تضخيم صافي الدخل.

١٢ ـ استغنت شركة عن بعض أثاثها المكتبي فعرضته للبيع. ففي نهاية السنة المالية يعتبر ما لم يبع من ذلك الأثاث المعروض جزءاً من بضاعة آخر المدة لا يمكن اتباع طريقة الجرد الدوري مع طريقتي الوارد أولاً صادر أولاً أو الوارد أخيراً صادر أولاً.

١٣ ـ طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً أكثر واقعية لتقييم تكلفة البضاعة المباعة.

١٤ ـ يمكن تحديد تكلفة البضاعة المباعة بطرح تكلفة بضاعة أول المدة من مجموع البضاعة المتواجدة للبيع.

١٥ ـ عندما يكون هناك سجل لكل صنف من أصناف البضاعة مما يساعد على معرفة رصيد ذلك الصنف في لحظة فإن ذلك يعبر عنه بطريقة الجرد المستمر.

١٦ ـ عند تقييم بضاعة آخر المدة سعر السوق أو التكلفة أيهما أقل فإن ذلك يحول عند استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً أو طريقة الوارد أخيراً صادراً أولاً.

١٧ ـ باتباع طريقة التكلفة الفعلية لتقييم بضاعة آخر المدة فإن تكلفة وحدة البضاعة المباعة لا تختلف عن تكلفة وحدة بضاعة آخر المدة.

الفصل الخامس

تمارين

١ ـ تتولى أسواق العليا المركزية بيع المواد الغذائية. ويتولى قبض النقدية من الجمهور ثلاثة موظفين كل يعمل على آلة تسجيل النقدية. وفي آخر فترة العمل تبين أن ما قبضه الأول بلغ ١٧,٣١٢ ريالاً وما قبضه الثاني ١٥,٧٦١ ريالاً وما قبضه الثالث بلغ ١٦,٣٢٤ ريالاً ـ أ ـ فما هو قيد اليومية اللازم لذلك . . ـ ب ـ وما هو مستند القيـد؟

أ ـ

التاريخ	مديـن		دائن		البيـان

ب ـ مستند القيد هـو:

٢ ـ بتاريخ ١ محرم ١٤٠١ هـ بدأت شركة البحر الأحمر باستخدام صندوق خاص للمصاريف النثرية. ولتنفيذ ذلك تم ايداع مبلغ ٢,٠٠٠ ريال عند أحد موظفي الشركة. وخلال شهر محرم دفع من بعهدته صندوق المصاريف النثرية ٧٠٠ أجور تحميل بضاعة مباعة، ٥٠٠ أجور تفريغ بضاعة مشتراة، ١٠٠ أجور تكاسي، ٧٠ أجور بريد، ٥٠٠ مصاريف ضيافة. وبتاريخ ١ صفر تقدم المتعهد بالمستندات لقسم المحاسبة، حيث تم تعويضه عما صرف من السلفة.

المطلوب قيد اليومية اللازمة لفتح حساب باسم صندوق المصاريف النثرية، وتعويض المتعهد عما صرفه:

٣ ـ بنهاية فترة العمل الصباحية لشركة حمد وعدنان لتجارة مواد البناء قام السيد حمد ليجمع حصيلة المبيعات النقدية من مأموري القبض الأربعة وأثناء عملية الاستلام من المأمور الثالث وجد أن ما لديه من نقدية يزيد بمبلغ ٣٥٠ ريالاً عن مجموع النقدية المقبوضة بموجب شريط آلة تسجيل النقدية.

فإذا كانت خزينة آلة هذا المأمور خالية عند بداية عمله صباحاً ولم يعرف سبب الفرق فكيف تتم معالجة الفرق؟ وضح ذلك على الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام.

منه حـ / النقدية له

منه حـ / المبيعات له

منه حـ / الزيادة أو النقص في النقدية له

٤ ـ في الثالث من شهر ربيع الأول سنة ١٤٠١هـ وصل إلى مؤسسة سعد كشف حسابها لدى بنك الضمان مظهراً أن رصيدها بتاريخ ٢٩ صفر هو ٧,٩٥٠ ريالاً إلا أن رصيد حساب البنك في سجلات المؤسسة يبلغ ٥,٢٥٠ ريالاً وبمراجعة كشف الحساب مع السجلات تبين ما يلي:

١ ـ هناك شيك بمبلغ ٨٠٠ حررته المؤسسة بتاريخ ٢٤ صفر لم يقدم للبنك بعد.

٢ ـ بتاريخ ٢٩ صفر أودعت المؤسسة شيكاً بمبلغ ٢,٣٠٠ سحبه أحد عملائها على بنك الادخار إلا أن ذلك الشيك رفضه بنك الادخار ولم يصل الشيك بعد للمؤسسة.

٣ ـ احتسب البنك أجرة خدماته البنكية البالغة ٥٠ ريالاً. أرفق صورة من حافظة الخصم من حساب المؤسسة مع كشف الحساب.

٤ ـ ايداعات الفترة المسائية ليوم ٢٩ صفر البالغة ٢,١٠٠ ريال لم تظهر في كشف الحساب.

٥ ـ حصل البنك نيابة عن مؤسسة أسعد أرباح أسهمها في شركة المحاجر السعودية والبالغة ١,٩٥٠ ريالاً بتاريخ ٢٨ صفر وقد أرسل إشعار الاضافة للمؤسسة إلا أنها لم تستلمه بعد.

المطلوب: إعداد مذكرة تسوية لحساب مؤسسة أسعد لدى بنك الضمان

٥ ـ ظهرت الأرصدة الآتية في دفتر الأستاذ العام بإحدى الشركات بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٤٠١ هـ.

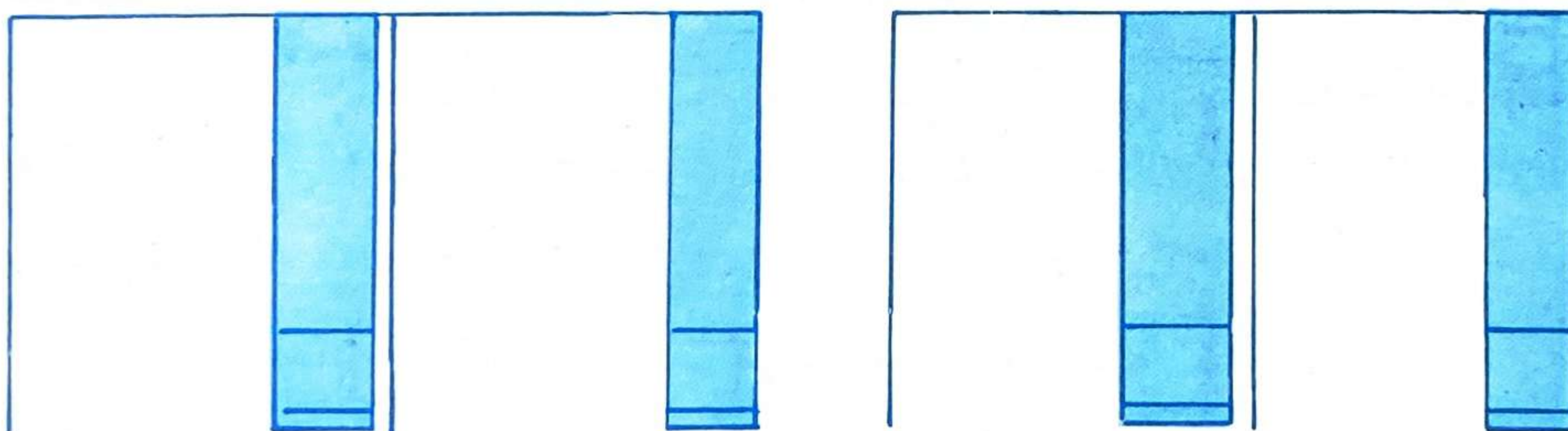
٣٨٠,٠٠٠	مدينون
٧,٠٠٠	احتياطي ديون مشكوك في تحصيلها
٤,٠٠٠	مصاريف ديون معدومة

فإذا كانت سياسة الشركة هي الاحتياط للديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ ٢ ٪ من رصيد المدينين فكيف تظهر أرصدة الحسابات المذكورة أعلاه في نهاية السنة المالية.

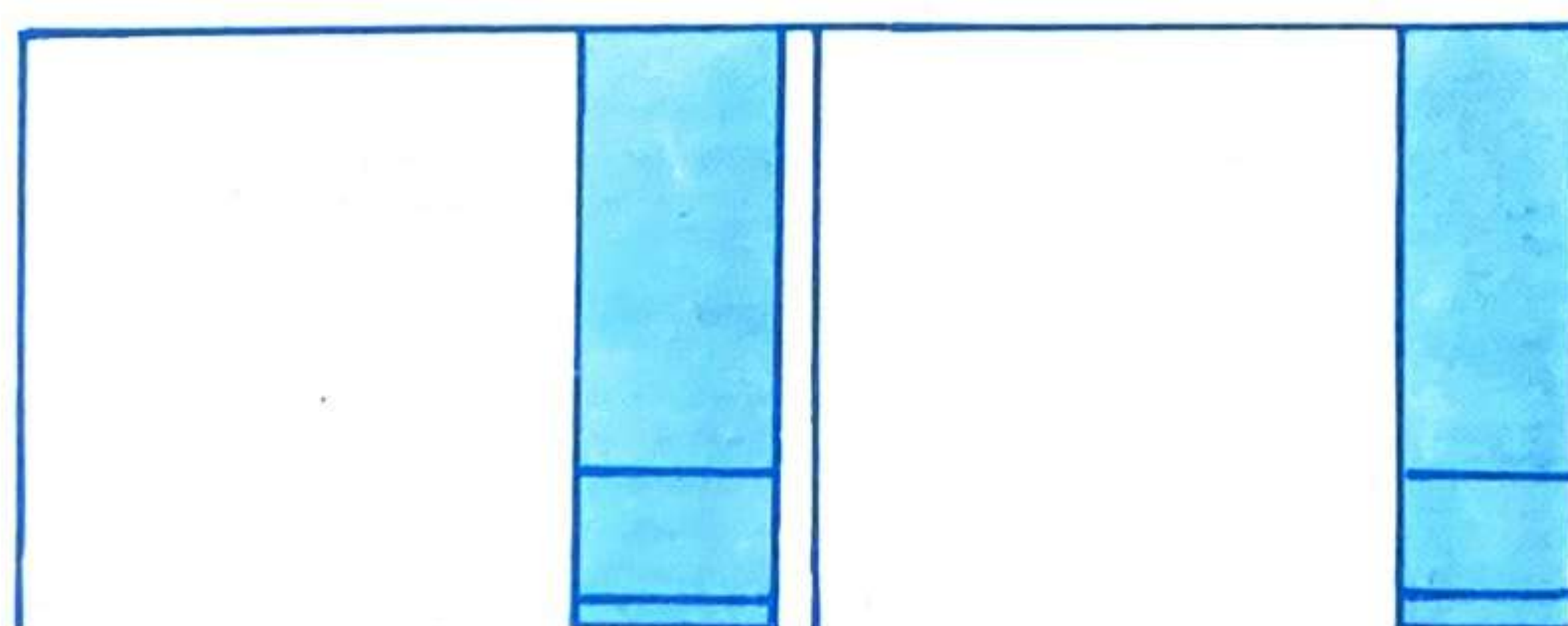
أ ـ ١٤٠ وبداية السنة المالية.

ب ـ ١٤٠

منه حـ / المدينين له حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها



حـ / مصاريف الديون المعدومة



٦ ـ بدأت منشأة سنتها المالية ببضاعة تبلغ قيمتها ٣٥,٠٠٠ ريال واشترت خلال العام ما قيمته ٤٥٣,٢٠٠ ريال. ردت منها ما قيمته ١٧,٦٠٠ ريال لعدم انطباق مواصفات

أمر الشراء عليه. وبعد جرد وتقييم بضاعة آخر المدة متوسط التكلفة الفعلية تبين أن لديها ما قيمته ٤,٧٠٠ ريال. فكم تكون تكلفة البضاعة المباعة؟

٧ ـ يتاجر إبراهيم في الأسمنت وقد بدأ سنته المالية بـ ٥٠٠ كيس بتكلفة ١٦ ريالاً للكيس وخلال العام قام بشراء الكميات الآتية:

الكمية	السعر	تاريخ الشراء
١,٠٠٠	١٧	١٥ محرم
٢,٠٠٠	١٨	٣٠ صفر
٥٠٠	١٧	١ رمضان
١,٠٠٠	١٨	١٥ شوال

وبتاريخ ٢٩ / ١٢ كان سعر ذلك النوع من الأسمنت في الأسواق ١٧,٧٥ ريالاً وكان لدى إبراهيم ٧٠٠ كيس من الأسمنت لم تبع. فإذا كان يحسب تكلفة البضاعة المباعة وتكلفة البضاعة الباقية على أساس متوسط التكلفة وأن يقيم بضاعة آخر المدة حسب سعر السوق أو التكلفة أيهما أقل فكم تكلفة بضاعة آخر المدة لديه؟

متوسط تكلفة كيس الأسمنت ٨٧,٥٠٠ ÷ ٥,٠٠٠ = ١٧,٥ ريالاً.

تكلفة بضاعة آخر المدة = ٧٠٠ × ١٧,٥ = ١٢,٢٥٠ ريالاً.

٨ ـ بدأت إحدى المنشآت سنتها المالية بعشرين وحدة بتكلفة قدرها ٤٢ ريالاً للوحدة وقد تمت خلال السنة المالية العمليات الآتية:

التاريخ	نوع العملية	الكمية	السعر
١ ربيع أول	بيع	١٢	
١٥ شعبان	شراء	٤٠	٤٤
١٠ رمضان	بيع	٢٠	
١٥ شوال	بيع	١٤	
١٥ ذي القعدة	شراء	١٢	٤٥

فإذا كانت المنشأة تتبع طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لتقييم تكلفة المبيعات وبضاعة آخر المدة فكم تكون تكلفة كل منها ؟

٩ ـ افرض أن المنشأة في التمرين السابق تتبع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً لتقييم تكلفة البضاعة المباعة وبضاعة آخر المدة فكم تكون تكلفة كل منها؟

مسائل

١ ـ تمت الاجراءات الآتية والمتعلقة بصندوق المصاريف النثرية بشركة التوفيق خلال شهر رجب.

١ رجب تم سحب الشيك بمبلغ ٥,٠٠٠ وتسليمه لمتعهد صندوق النثريات ليبدأ بالصرف.

٤ رجب تم دفع ٣٥٠ ريالاً أجرة إصلاح إحدى سيارات الشركة.

٧ رجب دفع المتعهد مبلغ ١,٢٠٠ ريال أجرة تفريغ بضاعة مشتراة

١٠ رجب تم دفع فاتورة الغاز البالغة ١٥٠ ريالاً فاتورة الكهرباء البالغة ٦٥٠ ريالاً.

١٥ رجب دفع المتعهد ٧٠ ريالاً ثمن طوابع بريد.

١٨ رجب تم دفع ٣٢٠ ريالاً لصحيفة «الجزيرة» مقابل اعلان نشر بها.

٢٠ رجب تأخر بعض منسوبي الشركة لانجاز بعض الأعمال استدعى شراء وجبة عشاء لهم بمبلغ ٧٥٠ ريالاً.

٢١ رجب دفع متعهد صندوق المصاريف النثرية مبلغ ٧٣٠ ريالاً أجرة تحميل بضاعة مباعة.

٢٢ رجب تم دفع ٤٥٠ ريالا لتعجيل نقل بضاعة مشتراة تلبية لطلب عميل يريد تلك البضاعة مع بضائع أخرى اشتراها من الشركة.

٢٣ رجب دفعت أجرة برقية بلغت ٨٦ ريالاً.

٢٤ رجب تم سحب شيك بالمبلغ المنصرف لنقدية السلفة.

٢٥ رجب دفع ١٠٥ ريالات أجرة تشحيم وتغيير زيت إحدى سيارات الشركة.

٢٧ رجب تم دفع أجرة سكن أحد ضيوف الشركة في أحد الفنادق والبالغة ١,٣٥٠ ريالاً.

٣٠ رجب تم سحب شيك لنقدية السلفة للوصول بها إلى مبلغ يساوي ما صرف خلال شهر رجب.

المطلوب : قيد تلك الاجراءات في سجل المصاريف النثرية، وعمل القيود اللازمة في يومية النقدية المنصرفة مع ترصيد سجل المصاريف النثرية عند كل عملية نقدية.

٢ ـ تحرص شركة الاخلاص على دفع مصاريفها عن طريق الشيكات إلا أنها تدفع بعض المبالغ الصغيرة من صندوق المصاريف النثرية المعهودة بالاشراف عليه لأحد الموظفين. وخلال شهر شوال سنة ١٤٠٠ ظهرت المعلومات الآتية المتعلقة بذلك الصندوق.

رصيد العهدة في أول شوال بلغ ٣,٥٠٠ ريال.

بتاريخ ٢ شوال تم دفع ٧٥ ريالاً أجرة ارسال برقية.

بتاريخ ٥ شوال دفع المتعهد مبلغ ٩٥٠ أجرة اصلاحات داخلية بمبنى الشركة.

بتاريخ ٦ شوال تم دفع ٤٠٠ ريال أجرة نقل مستعجل لبضاعة مشتراة.

بتاريخ ٦ شوال تم دفع ١١٥ ريالاً ثمن شراء لوازم مكتبية.

بتاريخ ٧ شوال تم دفع ١٦٩ ريالاً لاحدى الصحف مقابل إعلان نشر بها.

بتاريخ ٨ شوال تم دفع ١١٢ ريالاً مقابل إصلاح إحدى سيارات الشركة.

بتاريخ ٩ شوال تم دفع ١٧ ريالاً ثمن طوابع بريدية.

بتاريخ ١٢ شوال أرسلت بضاعة لأحد العملاء بسيارة مستأجرة بمبلغ ١٤٠ ريالاً دفعت وقت تحميل البضاعة.

بتاريخ ١٥ شوال قام متعهد صندوق المصاريف النثرية بتقديم مستنداته وتم تعويضه عما صرف لتعود السلفة إلى ما كانت عليه في بداية الشهر.

المطلوب : قيد الاجراءات السابقة في سجل المصاريف النثرية، وعمل القيود اللازمة في يومية النقدية المنصرفة وترحيل تلك المصروفات إلى الحسابات المختصة.

٣ ـ في اليوم الثالث من شهر شعبان وصل إلى شركة عبد اللطيف التجارية كشف حسابها عن شهر رجب من بنك التجارة السعودي وقد أظهر ذلك الكشف رصيداً قدره ٤٥,٠٠٠ ريال إلا أن رصيد حساب بنك التجارة السعودي في دفاتر شركة عبد اللطيف التجارية بتاريخ ٢٩ رجب ٣٦,٧٣٥ ريالاً. وبمراجعة كشف الحساب وسجلات الشركة تبين ما يلي:

١ ـ أودعت الشركة مبلغ ٣,٥٠٠ في الفترة المسائية من يوم ٢٩ رجب إلا أن البنك لم يظهرها في كشف الحساب وستظهر في كشف حساب شهر شعبان.

٢ ـ حصل البنك نيابة عن شركة عبد اللطيف نصيبها من أرباح شركة التجارة والصناعة المساهمة والبالغة ٤,٥٠٠ ريال وذلك يوم ٢٨ رجب وقد أرفق مذكرة بذلك مع كشف الحساب.

٣ ـ احتسب البنك مصاريفه البنكية البالغة ٣٥ ريالاً وأرفق أصل مذكرة الخصم مع كشف الحساب.

٤ ـ بتاريخ ١٨ رجب حررت شركة عبد اللطيف شيكاً بمبلغ ٧,٣٠٠ لصاحب معرض الصدق للسيارات إلا أن الشيك لم يظهر في كشف البنك مما يؤكد عدم صرفه.

المطلوب: تصوير مذكرة تسوية حساب البنك وعمل قيود اليومية اللازمة لعمل تسوية الحساب حتى يتفق الرصيدان.

ـ يظهر كشف الحساب الآتي حركة حساب مؤسسة مطر العقارية لشهر ربيع الثاني:

التاريخ	التفاصيل	الحركة		الرصيد
		مدين	دائن	
١ / ٤	الرصيد			٤٧,٥٩٠
٢ / ٤	شيك رقم ١٥٤	٤,١٠٠		٤٣,٤٩٠
٥ / ٤	شيك رقم ١٥٩	٣,٢٠٠		٤٠,٢٩٠
٦ / ٤	ايداع		١١,٣٠٠	٥١,٥٩٠
٧ / ٤	شيك رقم ١٥٥	١١,٧٠٠		٣٩,٨٩٠
١٢ / ٤	شيك رقم ١٦٢	٢٢,٤٠٠		١٧,٤٩٠
١٨ / ٤	ايداع		١٤,٣٢٠	٣١,٨١٠
٢٠ / ٤	شيك رقم ١٦٠	٥,٦٠٠		٢٦,٢١٠
٢٨ / ٤	ايداع		٧٠٠	٢٦,٩١٠
٢٩ / ٤	مصاريف مكتبية	٤٠		٢٦,٨٧٠

فإذا علمت أن :

١ ـ ما تم إيداعه بتاريخ ٢٨ / ٤ يمثل أرباح أسهم تمتلكها مؤسسة مطر في شركة الكهرباء الموحدة حصلها البنك نيابة عنها وأرفق أصل حافظة الاضافة مع كشف الحساب.

٢ ـ مذكرة خصم المصاريف البنكية أرفقت مع كشف الحساب.

٣ ـ لا تزال الشيكات رقم ١٥٦ ، ١٦١ لدى أصحابها لم تقدم للبنك ومبالغها ٤,١٢٠ ، ٦,٧٥٠ ريالاً على التوالي .

٤ ـ قيد الشيك رقم ١٦٠ بمبلغ ٦,٥٠٠ ريال في سجلات مؤسسة مطر.

٥ ـ أودعت المؤسسة مبلغ ٩,٢٠٠ ريال بتاريخ ٢٩ / ٤ لم تظهر في كشف الحساب.

المطلـوب :

أ ـ إعداد مذكرة تسوية حساب البنك.

ب ـ عمل قيود اليومية اللازمة للتسوية.

جـ ـ تصوير حساب البنك في دفاتر مؤسسة مطر واظهار حركة شهر ربيع الثاني عليه ورصيده بعد التسوية.

٥ ـ بتاريخ ١ محرم سنة ١٤٠١ هـ كان رصيد المدينين في سجلات حمدان لتصنيع الصخور ١١٥,٠٠٠ ريال ورصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ٥,٧٥٠ ريالاً. وخلال السنة بلغت المبيعات الآجلة ١,٣٥٠,٠٠٠ ريال، كما بلغت المبالغ المحصلة من المدينين ١,٣٥٥,٠٠٠ ريال. كما أعدم دين يبلغ ١,٥٠٠ ريال لظهور ما يشير إلى شبه استحالة تحصيله.

فإذا كانت شركة حمدان ترى الابقاء على فحص الديون المشكوك في تحصيلها بنفس النسبة (إلى المدينين) التي كان عليها في بداية السنة. فالمطلوب:

١ ـ قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تم من إجراءات خلال عام ١٤٠١ في سجلات شركة حمدان.

٢ ـ تصوير حساب المدينين، حساب مصاريف الديون المعدومة وحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وإظهار أثر تلك الاجراءات عليها، ومن ثم إظهار أرصدتها بتاريخ ١ / ١ / ١٤٠٢ هـ.

٦ ـ أعد حل المسألة رقم ٥ مفترضاً عدم وجود مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وأن شركة حمدان لتصنيع الصخور تتبع طريقة الخصم المباشر للديون المعدومة.

٧ ـ بدأت شركة حاتم سنتها المالية ببضاعة موجودة بمعارضها ومخازنها قدرت بـ ٨١,١٥٦ ريالاً. وفي الخامس من شهر محرم وصلت لها بضاعة قيمتها ٢٢,١٥٠ ريالاً. سبق أن اشتريت في العام الماضي. واشترت خلال السنة بضاعة تكلفة شرائها ٢٣٧,١٦٥ ريالاً ودفعت مصاريف شحنها وتفريغها البالغة ١٤,٢٣٧ ريالاً. كما أعادت للموردين بضاعة تكلفتها ٤١,٠٠٠ ريال لعدم موافقتها مع مواصفات جلب الشراء.

بلغت مبيعاتها خلال العام ٤٢٥,٣١٢ ريالاً صرف على شحنها وتحميلها مبلغ ٢٤,٣٢٠ ريالاً . وأعيد منها ما بلغت تكلفته ٧,٦٠٠ ريال.

تلفت بضاعة قدرت تكلفتها بمبلغ ١٤,١٦٠ ريالاً وتم بيعها كبضاعة تالفة بمبلغ ٢,٥٠٠ ريال.

قدرت بضاعة آخر المدة الموجودة في المخازن بعد جردها وتقييمها بمبلغ ٦١,٢١٧ ريالاً .

المطلـوب : حساب تكلفة البضاعة المباعة.

٨ ـ يوجد من الصنف ع بمتجر صلبوخ ١٢٤ وحدة بتكلفة ٩٣ ريالاً للوحدة وذلك بتاريخ ١ / ١ / ١٤٠١ هـ وخلال العام تمت الاجراءات الآتية:

التاريخ	نوع العملية	الكمية	تكلفة الوحدة
١٥ محرم	بيع	٤٠	—
٣ صفر	شراء	١٢٥	٩٥
٢ ربيع أول	بيع	٩٥	—
٦ ربيع ثاني	بيع	٢٥	—
١٠ جمادى أولى	شراء	١٥٠	٩٧
٦ رجب	بيع	١٧٠	—
١٠ شعبان	بيغ	٣٠	
٥ رمضان	شراء	١٨٠	٩٦
٤ شوال	بيع	١٦٠	—
١٠ القعدة	شراء	١٣٠	١٠٢
١٥ الحجة	بيع	١١٠	—

وبتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٤٠١ هـ كان سعر الوحدة من الصنف ع بالسوق ١٠٠,٥ ريالات، فإذا كان صلبوخ يظهر بضاعة آخر المدة في سجلاته حسب قيمتها السوقية أو

تكلفتها أيهما أقل وإذا كان يحسب التكلفة على أساس المتوسط فكم تكون تكلفة بضاعة آخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة ؟

٩ ـ بافتراض أن صلبوخ في المسألة السابقة يتبع طريقة الوارد أولاً صادر أولاً. احسب تكلفة بضاعة آخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة.

١٠ ـ بافتراض أن التاجر صلبوخ في المسألة الثانية يتبع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في صرف البضاعة من المخازن وفي تقرير بضاعة آخر المدة.

المطلـــوب:

١ ـ احسب تكلفة البضاعة المباعة وتكلفة البضاعة الباقية في المخازن آخر المدة.

٢ ـ قارن بين تكلفة المبيعات وتكلفة بضاعة آخر المدة المحسوبة بالطرق الثلاث وبين أثر الاختلاف في طريقة صرف البضاعة من المخازن وطريقة التقييم على دخل التاجر صلبوخ وعلى مركزه المالي بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٤٠١ هـ .

الفصل السادس

الأصول الثابتة

المحتويات :

تمهيد - ماهية الأصل الثابت - تكلفة الأصل الثابت - استهلاك الأصل الثابت - طرق الاستهلاك : - طريقة القسط الثابت - طريقة القسط المتناقص - طريقة مجموع سنوات حياة الأصل - طريقة وحدة الانتاج - الاستهلاك والتقارير المالية - تقاعد الأصل الثابت - الأصول غير الملموسة - أسئلة للمناقشة - الخلاصة - اختبر معلوماتك - تمارين.

الفصل السادس

الأصول الثابتة

تمهيد

مر بنا في فصل سابق ما **المراد** بالأصل. كما عرفنا أن الأصول تنقسم إلى أصول متداولة وأصول ثابتة. ويقصد بالأصل الثابت بصورة عامة جميع أموال المنشأة المستخدمة في الانتاج غير الأصول المتداولة. وغالباً ما نطلق عبارة الأصول الثابتة لتشمل الأراضي والمباني ومعدات وآلات الانتاج وسيارات وأثاث المنشأة.

كما يدخل ضمن هذه المجموعة ما يعرف بالأصول غير الملموسة. والأصول غير الملموسة غالباً لا يكون لها وجود مادي بل هي حق أو امتياز أو مركز تجاري. فحقوق الامتياز وحقوق الاختراع وحقوق التأليف والتأجير طويل المدى والعلامات التجارية والشهرة التجارية أمثلة للأصول غير الملموسة.

تكلفة الأصل الثابت:

يدخل ضمن تكلفة الأصل الثابت بجانب تكلفة الشراء أو ما يظهر بفاتورة الشراء جميع ما يصرف على الأصل عادة ليجعله جاهزاً للاستخدام للغرض الذي **اشتري** من أجله. فتكاليف النقل والرسوم الجمركية ومصاريف التأمين ومصاريف تركيب الأصل إن كان يحتاج إلى تركيب كمكائن وآلات الانتاج كلها تعتبر جزءاً من تكلفة الأصل الثابت لأغراض الاستهلاك.

وإن كان الأصل الثابت أرضاً فإن سمسرة وسيط الشراء (المكتب العقاري) وما يصرف لاستخراج صك الملكية تضاف لتكلفة الأرض. وطبعاً تكلفة الأرض لا تستهلك لأن استخدام الأرض لا ينقص من قيمتها. ولكن إعداد الأرض للاستخدام الخاص بالمنشأة كتسويتها ورصف طرقها أو ممراتها وما قد يضاف بها من تجهيزات فإنها تعتبر أصلاً مستقلاً بذاته لتستهلك حسب المدة التي يرى الاستفادة من هذه التجهيزات بها.

ورغم الاختلاف في تقدير تكلفة الأصل الثابت الذي تقوم المنشأة ببنائه أو صنعه أو تجهيزه فإن المتفق عليه أن يدخل ضمن تكلفته جميع ما يصرف عليه من مواد وأجور وجزء من المصاريف الصناعية غير المباشرة بالقدر الذي يظن حسب أحوط التقديرات أنه صرف من أجل بناء أو صنع أو تجهيز ذلك الأصـل.

استهلاك الأصل الثابت:

عند حيازة أصل ثابت فإن المنشأة لا تحوزه لذاته وإنما للخدمة التي سيؤديها للمنشأة تساعدها في انتاج ما يجلب لها الايراد. هذه الخدمات يستمر تقديمها لمدة تزيد على السنة أو لأكثر من دورة انتاجية واحدة. أو بعبارة أخرى فإن الأصل الثابت يساهم في تحقيق الايراد للمنشأة لأكثر من فترة محاسبية. ففرن صهر الصخور في أحد مصانع الاسمنت أو سيارة الشحن التي توزع الانتاج على العملاء أصول ثابتة تقدم خدماتها لأكثر من دورة إنتاجية واحدة.

ما دام الأمر كذلك فإن من العدل والمنطق أن لا تحمل تكلفة الأصل الثابت لإيراد فترة محاسبية واحدة. بل الأصوب هو توزيع تكلفة الأصل الثابت بين الفترات الانتاجية التي تستفيد من خدماته. وتحميل دخل كل فترة بنصيبها من تكلفة الأصل تحقيقاً لمبدأ مقابلة الايراد بالمصروف، هذا التقسيم هو ما يعبر عنه بالاستهلاك.

وحيث أن الاستهلاك ينصب على تكلفة الأصل الثابت فإن ما يستعاد من تكلفة الأصل عند نهاية خدمته يطرح من التكلفة للوصول إلى المبلغ الواجب استهلاكه. ذلك المبلغ المستعاد عند نهاية خدمة الأصل سمي محاسبياً قيمة الخردة. فبفرض أن مصنعاً للأسمنت اشترى سيارة نقل تكلفتها جاهزة للاستخدام ٢٢٥,٠٠٠ ريال وأنه يتوقع لهذه الشاحنة أن تستمر في الخدمة أربع سنوات. كما أنه يتوقع بيعها بعد ذلك بمبلغ ٣٥,٠٠٠ ريال. فإن قيمة الخردة ٣٥,٠٠٠ ريال والتكلفة الواجب استهلاكها هي مبلغ ١٩٠,٠٠٠ ريال (٢٢٥,٠٠٠ - ٣٥,٠٠٠).

إذا عرفنا تكلفة الأصل الثابت والمدة المتوقعة له أن يبقى في الخدمة وقيمته في نهاية حياته الانتاجية فإنه يمكننا التوصل إلى القسط السنوي للاستهلاك. وهو ذلك المبلغ من

تكلفة الأصل الواجب خصمه من إيراد السنة. ويتم التوصل حسابياً إلى ذلك القسط باتباع طرق مختلفة سنناقش أهمها في الجزء التالي.

طرق الاستهلاك :

يقصد بطريقة الاستهلاك الطريقة التي يتم بموجبها توزيع تكلفة الأصل الثابت المراد استهلاكها على الفترات المحاسبية المتوقع للأصل أن يعيشها. ويشترط في الطريقة المنطقية المبنية على السببية والعدالة والبعد عن التعقيد أو العملية. من هذه الطرق طريقة القسط الثابت، طريقة القسط المتناقص طريقة مجموع أرقام سنوات حياة الأصل وطريقة وحدة الانتاج. وسنناقش فيما يلي الطريقتين الأولين تاركين مناقشة الطرق الأخرى لمراحل دراسية متقدمة:

طريقة القسط الثابت:

تقضي طريقة القسط الثابت أن تقسم القيمة المستهلكة من تكلفة الأصل ويقصد بها تكلفة الأصل جاهزاً للاستخدام مطروحاً منها القيمة المتوقعة للأصل كخردة تقسم على عدد السنوات المتوقعة للأصل أن يخدمها. أو بترجمة ذلك إلى علاقات رياضية نجد أن:

$$\text{الاستهلاك السنوي} = \frac{\text{التكلفة} - \text{الخردة}}{\text{العمر الانتاجي}}$$

فمثلاً إذا كانت تكلفة أصل ثابت ١٢٠,٠٠٠ **ريال** ويتوقع أن يستخدم لمدة خمس سنوات يباع بعدها بمبلغ ٢٠,٠٠٠ **ريال** فإن الاستهلاك السنوي حسب طريقة القسط الثابت يحسب كما يلي:

$$\text{الاستهلاك السنوي} = \frac{١٢٠,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠}{٥} = ٢٠,٠٠٠ \text{ ريال}$$

طريقة القسط المتناقص:

تعتبر مصاريف الاستهلاك عبئاً على الدخل تخصم منه لنصل إلى صافي الدخل.

كذلك الحال بالنسبة لمصاريف الصيانة العادية للأصل الثابت. ومما يمكن الاتفاق عليه أن مصاريف الصيانة تتناسب تناسباً طردياً مع الزمن. أي أن مصاريف صيانة عربة نقل في السنة الثانية غالباً ما تكون أكثر منها في السنة الأولى ومصاريف الصيانة في السنة الثالثة أكثر منها في السنة الثانية وهكذا. من هذا المنطلق فإنه لو ضمت مصاريف الصيانة لمصاريف الاستهلاك طبقاً لطريقة القسط الثابت فإن ما تتحمل به السنة الأولى لوضع الأصل في التشغيل أقل مما تتحمل به السنة الخامسة، مع ان خدمة الصيانة المقدمة للأصل في السنة الخامسة قد تكون مماثلة لما في السنة الأولى، إن لم تكن أفضل. لذا فإن العدالة والمنطق يؤيدان البحث عن طريقة أخرى تؤدي إلى أن توزع أعباء تكلفة الحصول على خدمة الأصل الثابت بين السنوات التي استفادت منه بالتساوي ما أمكن وطريقة القسط المتناقص مما يساعد على ذلك.

وهذه الطريقة تقتضي بأن يكون استهلاك السنة الأخيرة من حياة الأصل أقل من السنة التي تسبقها حتى السنة الأولى. ويتم الوصول إلى ذلك باتباع الخطوات الآتية:

١ ــ تقدر السنوات المتوقعة لحياة الأصل.

٢ ــ تقسم تكلفة الأصل دون النظر إلى قيمة الخردة على عدد السنوات المتوقعة لحياة الأصل.

٣ ــ تحسب نسبة ما تم التوصل إليه في ثانياً أعلاه إلى تكلفة الأصل.

٤ ــ تكون نسبة الاستهلاك السنوي ضعف النسبة المحسوبة في الفقرة السابقة.

٥ ــ يحسب الاستهلاك السنوي بضرب النسبة التي تم التوصل إليها في الفقرة رابعاً في القيمة الدفترية للأصل في بداية السنة المراد حساب استهلاكها.

ولايضاح ذلك نفترض أن آلة بلغت تكلفتها ١٠٠,٠٠٠ ريال. ويقدر لها أن تستمر في الخدمة خمس سنوات. فإن مبالغ استهلاكها تظهر كما يلي:

السنة	القيمة الدفترية في بداية سنة الاستهلاك	نسبة الاستهلاك	مبلغ الاستهلاك	القيمة الدفترية في سنة الاستهلاك
١	١٠٠,٠٠٠	٤٠٪	٤٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
٢	٦٠,٠٠٠	٤٠٪	٢٤,٠٠٠	٣٦,٠٠٠
٣	٣٦,٠٠٠	٤٠٪	١٤,٤٠٠	٢١,٦٠٠
٤	٢١,٦٠٠	٤٠٪	٨,٦٤٠	١٢,٩٦٠
٥	١٢,٩٦٠	٤٠٪	٥,١٨٤	٧,٧٧٦

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الطريقة لا يمكن أن تصل بالقيمة الدفترية للأصل إلى ما يساوي الصفر. بل يظل مبلغ صغير يمكن أن يعبر عنه بقيمة الأصل خردة. وإن تجاوز مبلغ قيمة الأصل خردة استهلاك السنة الأخيرة فإن مصاريف الاستهلاك لتلك السنة هو الفرق بين قيمة الأصل خردة وبين المبلغ المحسوب حسب طريقة القسط المتناقص.

طريقة مجموع سنوات حياة الأصل:

هذه طريقة أخرى يمكن بها حساب الاستهلاك بحيث تتحمل كل سنة متقدمة من حياة الأصل بنصيب أكبر من السنة التي تليها ويتم حساب الاستهلاك بجمع أرقام سنوات خدمة الأصل وجعلها مقاماً لكسر بسطه عدد السنوات الباقية من حياة الأصل بما فيها السنة المراد حساب استهلاكها من تكلفة الأصل وهذه القيمة كما مر سابقاً التكلفة الكلية مطروحاً منها قيمة الأصل خردة.

فبفرض أن آلة تكلفتها ٤٠,٠٠٠ **ريال** ويتوقع أن تستمر في الخدمة مدة خمس سنوات وأن تباع بعد ذلك بمبلغ ٤٠,٠٠٠ **ريال**. فإن مجموع أرقام سنوات خدمة الأصل هو:

٥ + ٤ + ٣ + ٢ + ١ = ١٥

كما يمكن الوصول إلى ذلك الرقم بتطبيق المعادلة الرياضية الآتية:

$$م = ن \left(\frac{ن + ١}{٢} \right)$$

يوزع مجاناً

و ن عدد السنوات التي يمكن أن يعيشها الاصل حيث تحتل م مجموع أرقام عدد السنوات التي يمكن أن يعيشها الأصل في الخدمة. وباستخدام المعادلة نصل إلى الرقم السابق كما يلي:

$$٥ \left(\frac{٥ + ١}{٢} \right) = ١٥$$

وعليه تكون مصاريف الاستهلاك في السنوات الخمس كما يلي:

السنة	معامل الاستهلاك	المبلغ المراد استهلاكه	الاستهلاك السنوي
١	$\frac{٥}{١٥}$	٣٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
٢	$\frac{٤}{١٥}$	٣٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
٣	$\frac{٣}{١٥}$	٣٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
٤	$\frac{٢}{١٥}$	٣٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
٥	$\frac{١}{١٥}$	٣٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠

طريقة وحـدة الانتـاج :

في بعض الأحيان لا تحقق طريقة القسط الثابت ولا طريقة القسط المتناقض مبدأ مقابلة الايراد بالمصروف وفيما يتعلق بالاستهلاك وذلك عندما لا يأخذ استخدام الأصل صفة الرقابة طيلة مدة وجوده في الخدمة. أي أن الأصل قد يستخدم مدة من الزمن وقد لا يستخدم مدة أخرى حسب مقتضيات الانتاج. فآلة سفلتة الطرق مثلاً قد تستخدم في إحدى سنوات خدمتها أكثر من الأخرى. وقد تبقى عاطلة في إحدى السنوات وحرصاً من المحاسبة على تطبيق مبدأ مقابلة الايراد بالمصروف فإن طريقة وحدة الانتاج قد تستخدم لحساب الاستهلاك في مثل هذه الحالات.

وطريقة وحدة الانتاج تقتضي بأن تقدر وحدات الخدمة التي يمكن أن يقدمها الأصل الثابت طيلة صلاحيته للخدمة كعدد الأميال المتوقع أن تسيرها عربة نقل. أو عدد الدورات التي تدورها آلة قطع أو آلة ضغط أو ما شابه ذلك.

وبعد تقدير وحدات الانتاج تتم قسمة القيمة المستهلكة للأصل (التكلفة مطروحاً منها قيمة الأصل خردة) على عدد وحدات الانتاج الممكنة، لنصل إلى نصيب وحدة الانتاج من الاستهلاك. ويحسب الاستهلاك السنوي بضرب عدد الوحدات المنتجة خلال العام في نصيب وحدة الانتاج من الاستهلاك .

ولتوضيح ذلك دعنا نعود إلى آلة فرش الاسفلت السابق الاشارة إليها فإذا فرضنا أن تكلفتها ٢٨٠,٠٠٠ ريال ويتوقع أن ترصف ٣,٠٠٠ كيلو متر طولياً. كما يتوقع أن تباع كخردة بمبلغ ٤٠,٠٠٠ ريالاً .

نصيب وحدة الانتاج من الاستهلاك = (التكلفة ـ قيمة الآلة خردة) ÷ (عدد الوحدات الممكن انتاجها)

= (٢٨٠,٠٠٠ - ٤٠,٠٠٠) ÷ ٣٠٠٠ = ٨٠ ريالاً

وبفرض أن الآلة قامت برصف ٧٠٠ كيلو متر في إحدى السنوات فإن مصاريف الاستهلاك لتلك السنة تبلغ ٥٦,٠٠٠ ريال (٧٠٠ × ٨٠).

الاستهلاك والتقارير المالية:

بينا في مكان سابق أن الاستهلاك يقصد به توزيع تكلفة الأصل المستهلك ليتحملها الايراد المتحقق من استخدام ذلك الأصل طيلة حياته الانتاجية. وبناء على ذلك فإنه في آخر السنة المالية يتم حساب مصاريف الاستهلاك بإحدى الطرق التي بيّناها سابقاً وتقيد بحساب سمي حساب مصاريف الاستهلاك. كما يجعل حساب مجمع الاستهلاك دائناً كما يلي:

٢٠,٠٠٠		من حـ / مصاريف الاستهلاك
	٢٠,٠٠٠	إلى حـ / مجمع الاستهلاك
		مصاريف استهلاك الأصول الثابتة محسوبة حسب طريقة القسط الثابت.

وتحمل مصاريف الاستهلاك لايراد الفترة المحاسبية بجعل حساب الأرباح والخسائر

مديناً وحساب مصاريف الاستهلاك دائناً كما يلي:

٢٠,٠٠٠		من حـ / الأرباح والخسائر	
	٢٠,٠٠٠	إلى حـ / مصاريف الاستهلاك	
		تحميل مصاريف الاستهلاك لحساب الأرباح والخسائر	

وتجدر الاشارة هنا إلى أن مصاريف الاستهلاك قد تعالج في حساب التشغيل أو حساب مراقبة تكلفة الانتاج في المحاسبة الصناعية ومحاسبة التكاليف.

أما مجمع الاستهلاك فإنه يظهر في قائمة المركز المالي مطروحاً من تكلفة الأصل ليظهر صافي القيمة الدفترية للأصل الثابت كما يلي:

	× × ×	أصول ثابتة
	× × ×	يطرح : مجمع الاستهلاك
	ــــــ	
× × ×		صافي الأصول الثابتة

تقاعد الأصل الثابت:

قد يستخدم الأصل الثابت حتى نهاية المدة المتوقعة لاستخدامه ثم يباع خردة. وقد يباع قبل نهاية مدة حياته الانتاجية. والبيع قد يكون بمبلغ يساوي القيمة الدفترية وقد يكون بأقل أو أكثر.

وفي كل الأحوال فإنه يجب أن تزال الحسابات المتعلقة بذلك الأصل كحساب الأصل نفسه وحساب مجمع استهلاك الأصل. فإذا فرضنا أن أصلاً ثابتاً تكلفته ١٢٠,٠٠٠ ريال وقد استخدم المدة المقررة لاستخدامه والبالغة ٥ سنوات ثم بيعه بعدها خردة بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال وهي القيمة البيعية المتوقعة له وقت شرائه. كما أن الأصل استهلك حسب طريقة القسط الثابت فإن قيود بيع الأصل واقفال حسابه تظهر كما يلي:

		من مذكورين
٢٠,٠٠٠		حـ / البنك
١٠٠,٠٠٠		حـ / مجمع الاستهلاك

	١٢٠,٠٠٠	إلى حـ / الأصول الثابتة قفل حساب آلة ... رقم ... وحساب مجمع استهلاكها بعد بيعها خرده بالقيمة المتوقعة لها لانتهاء المدة المتوقعة للاستفادة منها.

وإن بيع الأصل بأقل من قيمته الدفترية أو أكثر منها سواء كانت تلك القيمة الدفترية هي القيمة البيعية للأصل خردة أو ما لم يستهلك من قيمة الأصل عند بيعه قبل نهاية المدة المتوقعة لخدمته. ففي مثل هذه الحالات يعالج الفرق في حساب سمي حساب أرباح أو خسائر بيع الأصول الثابتة.

فبفرض أن الأصل المذكور في مثالنا السابق بيع في نهاية السنة الثالثة لوضعه في الخدمة بمبلغ ٧٥,٠٠٠ ريال فإن قيود البيع واقفال حسابات ذلك الأصل تظهر كما يلي:

		من مذكورين	
٧٥,٠٠٠		حـ / البنك	
٦٠,٠٠٠		حـ / مجمع الاستهلاك	
		إلى مذكورين	
	١٢٠,٠٠٠	حـ / الأصول الثابتة	
	١٥,٠٠٠	حـ / أرباح أو خسائر بيع الأصول الثابتة	
		قفل حساب آلة .. رقم .. وحساب مجمع استهلاكها بعد بيعها بتاريخ....	

ويقفل حساب أرباح أو خسائر بيع الأصول الثابتة في حساب الأرباح والخسائر عن الفترة التي بيع الأصل فيها. ويعتبر الربح أو الخسارة الحاصلة سبب بيع الأصل الثابت ربحاً أو خسارة غير عاديين يظهران بعد حساب صافي ربح العمليات في قائمة الدخل.

الأصول غير الملموسة:

يقصد بالأصول غير الملموسة الأصول التي ليس لها وجود مادي ملموس. فحقوق

الامتياز وحقوق الاختراع وحقوق التأليف والايجار طويل المدى وشهرة المحل أمثلة للأصول غير الملموسة.

ومن الطبيعي فإن لهذه الأصول أثراً على الانتاج. كما أنه في غالب الأحيان يلزم صرف مبالغ للحصول على مثل هذه الأصول. لذا فإنه يجب أن تسجل وأن تحمل تكلفتها للانتاج كما هي الحال في الأصول الملموسة. إلا أن أصوب الطرق المحاسبية هو عدم تسجيل الأصول غير الملموسة غير المشتراة كلياً أو جزئياً. فمثلاً لا تظهر شهرة المحل في السجلات المحاسبية إن لم يتم شراء تلك الشهرة في شكل نقل قدم مثلاً.

وعند ظهور أصل غير ملموس في السجلات المحاسبية فيجب توزيع تكلفته على الانتاج الذي ساهم فيه ذلك الأصول. هذا التوزيع يسمى اطفاء تكاليف الأصول غير الملموسة. ويجب أن يتم الإطفاء خلال حياة الأصل أو خلال مدة تحددها جهة حكومية أو مجمع المحاسبين.

فمثلاً عندما تدفع منشأة نقل قدم لأحد معارضها، وتبرم عقداً مع المالك لمدة عشر سنوات فإنه يجب تحميل تكلفة نقل القدم للمبيعات خلال مدة سريان العقد البالغة عشر سنوات.

وبخلاف الأصول الثابتة الأخرى فإن اطفاء تكاليف الأصول غير الملموسة يعالج رأساً في حساب الأصل دون توسيط حساب مجمع اطفاء. كما يظهر الأصل في الميزانية بقيمته الدفترية. فمثلاً لو أن نقل القدم المذكور أعلاه قد كلف المنشأة ١٠٠,٠٠٠ ريال فإن نصيب السنة ١٠,٠٠٠ ريال. يتم قيده كما يلي:

١٠,٠٠٠		من حـ / مصاريف اطفاء تكلفة نقل القدم الى حـ / نقل القدم تحميل دخل ١٤٠١ بنصيبه من تكاليف نقل القدم	
	١٠,٠٠٠		

الفصل السادس

الخلاصة

النقاط الأساسية:

- يصنف الأصل ضمن الأصول الثابتة إذا امتلك لتسهيل الانتاج أو التجارة، وكانت طبيعته لا تسمح بتحوله إلى نقد خلال سنة أو خلال الدورة الانتاجية.
- يدخل ضمن تكلفة الأصل الثابت بجانب تكلفة الشراء جميع ما يصرف على الأصل عادة لجعله صالحاً للاستخدام للغرض الذي اشتري من أجله.
- عندما تبني أو تصنع المنشأة أصلاً ثابتاً لاستخدامها فإن المتفق عليه أن يدخل ضمن تكلفة ذلك الأصل جميع ما يصرف عليه من مواد وأجور وجزء من المصاريف الصناعية المباشرة.
- استهلاك الأصل الثابت يعني تحميل تكلفته لايراد السنوات التي استفادت من خدمته.
- باستخدام طريقة القسط الثابت للاستهلاك فإن تكلفة الأصل مطروحاً منها قيمته خرده تقسم على عدد السنوات المتوقعة لخدمة الأصل لنصل إلى الاستهلاك السنوي.
- طريقة القسط المتناقص تقضي بأن يتحمل انتاج كل فترة من حياة الأصل نصيباً أكبر من مصاريف الاستهلاك من انتاج الفترة التي تليها.
- يظهر الأصل الثابت في قائمة المركز المالي بتكلفته الأصلية مطروحاً منها مجمع الاستهلاك.
- عند بيع الأصل الثابت فإن ما زاد أو نقص عن قيمته الدفترية يعالج في حساب سمي حساب أرباح أو خسائر بيع الأصول الثابتة.
- لا تخلق الأصول غير الملموسة وإنما تشترى. والمقصود بذلك محاسبياً.

الفصل السادس

أسئلة للمناقشة

١ ــ اشترت شركة عقارية خمس قلات وعرضتها للبيع . هل تعتبر هذه القلات أصولاً ثابتة أم متداولة ولماذا؟

٢ ــ اشترى مصنع لانتاج الألبان خمس سيارات نقل ثم جهزها تجهيزاً خاصاً بحيث تخدم تلك التجهيزات طيلة مدة استخدام السيارة . فهل تعتبر مثل تلك التجهيزات ضمن تكلفة السيارات؟

٣ ــ ما المقصود باستهلاك الأصل الثابت؟

٤ ــ يقال أن طريقة القسط الثابت في الاستهلاك سهلة . ولكنها تفتقد الأساس النظري في بعض الأحيان . علق على ذلك .

٥ ــ ما المقصود بطريقة القسط المتناقص وما هو تبرير استخدامها.؟

٦ ــ يقال أن طريقة مجموع سنوات حياة الأصل نموذج آخر لطريقة القسط المتناقص . علق على ذلك .

٧ ــ ما هي طريقة الاستهلاك الأنسب في رأيك لكل من الأصول الآتية؟ ولماذا؟

ــ أنبوب لنقل الزيت مدفون تحت الأرض .

ــ سيارة لنقل المحروق .

ــ ماكينه قص حديد .

ــ خزان خرساني .

٨ ــ ما المقصود بالمصطلحات الآتية :

ــ القيمة الدفترية

ــ مصاريف الاستهلاك

ــ مجمع الاستهلاك

ــ قيمة الخردة

ــ قسط الاستهلاك

٩ ــ ما المقصود باستنفاذ الأصول الاستخراجية؟

١٠ ــ يقال محاسبياً لا تخلق الأصول غير الملموسة وإنما تشترى . علق على ذلك .

١١ ــ إختبر معلوماتك بوضع إشارة (✓) أو خطأ (✗) أعلى كل عبارة من العبارات الآتية :

أ ــ اشترى معرض سيارات أربع مقطورات لنقل السيارات. استخدمت اثنتان منها في نقل ما يستورده المعرض من سيارات من جدة أو الدمام بينما عرض المقطورتين الأخريين للبيع حيث كانت هي نيته عند شرائهما. وصادف أن انتهت سنته المالية قبل بيع المقطورتين وظهرها في الميزانية ضمن الأصول المتداولة.

ب ــ يستخدم معرض السيارات المذكورين سائقين بالساعة. وقد أرسل أربعة منهم إلى جدة لقيادة المقطورات إلى الرياض. وبعد حساب أجرتهم أضافها محاسب المعرض على تكلفة المقطورات بدلاً من أن يضمها ضمن مصاريف الرواتب والأجور.

جـ ــ الغرض من استهلاك الأصل الثابت حجز نقدية تمكن من استبداله عندما يتلف.

د ــ في بعض الأحيان لا تؤدي طريقة القسط الثابت في الاستهلاك إلى تحميل الانتاج تحميلاً عادلاً بنصيبه من تكلفة الأصل.

ز – إذا بيع الأصل الثابت بمبلغ يساوي التكلفة الأساسية مطروحاً منها مجمع الاستهلاك فإنه يقال أن ذلك الأصل بيع بقيمته الدفترية . .

– اكتسب مطعم حمدان سمعة طيبة بنظافته وطيب طعامه مما حمل محاسب المطعم أن يثبت في سجلات المطعم أصلاً سماه شهرة محل قيمته ١٥٠,٠٠٠ ريال .

هـ – تتناسب في الغالب مصاريف الاستهلاك باتباع طريقة القسط المتناقص مع مصاريف الصيانة تناسباً طردياً .

و – تظهر الأصل الثابت في قائمة المركز المالي بتكلفته الأساسية مطروحاً منها قسط الاستهلاك السنوي .

تمارين

١ ـ أقامت إحدى المنشآت مبنى لأحد معارضها بلغت تكلفته ٢,٨٠٠,٠٠٠ ريال ويتوقع أن يعيش بـ ٢٠ سنة يباع بعدها بما يعادل نقل أنقاض.

فكم تكون مصاريف استهلاكه للسنة الأولى باتباع:

ا ـ طريقة القسط الثابت.

ب ـ طريقة القسط المتناقص.

٢ ـ اشترت إحدى المنشآت سيارة نقل بتكلفة قدرها ٦٨,٠٠٠ ريال. وقد قدر أن تعيش ٤ سنوات وأن تباع بعدها بمبلغ ٥,٠٠٠ ريال.

باستخدام طريقة القسط المتناقص أحسب مصاريف استهلاك السيارة للأربع سنوات

٣ ـ أعد حل التمرين رقم ٢ مستخدماً طريقة مجموع عدد سنوات حياة الأصل.

٤ ـ يستخدم مصنع الشرق آلة لختم منتوجاته بما يحتاج المستهلك طبقاً لمتطلبات هيئة المواصفات والمقاييس السعودية. فإذا كانت تكلفة الآلة تبلغ ٣٥,٠٠٠ ريال ويمكن أن تختم ١,٠٠٠,٠٠٠ وحدة انتاجية. كما يمكن أن تباع بعد ذلك بـ ٣,٠٠٠ ريال فإذا بلغ انتاج مصنع الشرق في السنة الأولى من استخدام هذه الآلة ١٥٠,٠٠٠ وحدة والسنة الثانية ٢٠٠,٠٠٠ وحدة. فكم تكون مصاريف الاستهلاك لكل من السنتين.

٥ ـ اشترى زيد أصلاً ثابتاً بتكلفة بلغت ٧٢,٠٠٠ ريال، وصرف على نقله ١,٥٠٠ ريالاً كما عملت له بعض الاضافات داخل مصنع زيد بلغت تكلفتها ٢,٨٠٠ ريال. وبافتراض أنه استخدم ثلاث سنوات وهي المدة المتوقعة لاستخدامه بيع بعدها بنفس القيمة المقدرة له في ذلك الوقت والبالغة ٣,١٠٠ ريال وأن زيد اتبع في استهلاكه طريقة القسط الثابت. فالمطلوب فتح الحسابات الآتية:

ـ حساب الأصل.

ـ حساب مجمع استهلاك الأصل.

ـ حساب مصاريف الاستهلاك للسنة الأخيرة

واظهار أثر تلك الاجراءات عليها.

٦ ـ في بداية شهر رجب سنة ١٣٩٨ اشترى مصنع فؤاد أصلاً ثابتاً بلغت تكلفته ٢,١٠٠,٠٠٠ ريال. كما صرف على نقله وتركيبه مبلغ ٦٠,٠٠٠ ريال. وقد قدر مصنع فؤاد استخدامه لمدة ثلاث سنوات يباع بعدها بمبلغ ٣٦٠,٠٠٠ ريال. وبتاريخ ١/١/١٤٠٣ هـ حصل ما دفع مصنع فؤاد الى بيع ذلك الأصل الثابت بمبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ ريال صرف منها مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال لتفكيك الأصل وجعله جاهزاً للتسليم، هذا وقد استخدم مصنع فؤاد طريقة القسط الثابت لاستهلاك ذلك الأصل كما أن سنته المالية تنتهي بنهاية كل سنة هجرية.

المطلـوب:

ـ عمل قيود اليومية اللازمة لاثبات شراء الأصل واستهلاكه وبيعه.

ـ إظهار أثر تلك العمليات على حساب الأصل نفسه، حساب مجمع الاستهلاك.

ـ حـ / مصاريف الاستهلاك، حساب الأرباح والخسائر وحساب أرباح وخسائر بيع الأصول الثابتة.

٧ ـ اشترى سعيد آلة كلفته ٥١,٠٠٠ ريال. وقد قدر عمرها الانتاجي بأربع سنوات تباع بعدها بـ٦,٠٠٠ريال، كما قدر أن تنتج ٢٢٥,٠٠٠ وحدة طيلة مدة استخدامها. وقد أنتج مصنع سعيد مستخدماً تلك الآلة ٤٨,٠٠٠، ٦٣,٠٠٠، ٥٤,٠٠٠ وحدة في السنوات الأولى إلى الرابعة من استخدام تلك الآلة.

المطلوب :

ـ حساب مصاريف الاستهلاك لكل سنة من السنوات الأربع مستخدماً طرق الاستهلاك الآتية :

ـ طريقة القسط الثابت.

ـ طريقة القسط المتناقص.

٨ ـ ظهرت تلك المعلومات الآتية المتعلقة بأحد الأصول الثابتة :

مصاريف استهلاك السنة الأولى	١٨,٠٠٠ ريال
مصاريف استهلاك السنة الثانية	١٣,٥٠٠ ريال
مصاريف استهلاك السنة الثالثة	٩.٠٠٠ ريال
مصاريف استهلاك السنة الرابعة	٤,٥٠٠ ريال

العمر الانتاجي أربع سنوات.

بيع خردة بمبلغ ١٢,٠٠٠ ريال . وذلك المبلغ يزيد ١٠٠ ٪ عن القيمة المقدرة للأصل وقت شرائه.

المطلــوب :

آ ـ حساب تكلفة شراء الأصل.

ب ـ ما هي طريقة الاستهلاك المتبعة لاستهلاكه.

جـ ـ عمل قيد أو قيود اليومية اللازمة لاثبات عملية الاستغناء عن الأصل.

٩ ـ اشترت شركة طباعة حق تأليف كتاب بمبلغ مقطوع قدره ١٥٠,٠٠٠ ريال و٥٠٠ نسخة سنوياً ولمدة خمس سنوات. وقد صرفت الشركة مبلغ ١٥,٠٠٠ ريال مصاريف قضائية لاتمام عملية الشراء.

وقد قدرت الشركة أن تبيع من الكتاب ١٥,٠٠٠ نسخة طيلة المدة القانونية لملكية حق التأليف البالغة ٢٠ سنة.

المطلــوب:

آ ــ قيود اليومية اللازمة لاثبات حق التأليف في سجلات الشركة.

ب ــ قيود اليومية اللازمة لاثبات إطفاء حق التأليف في السنة الأولى.

بفرض أنه تم طبع ٣٠٠٠ نسخة نفذت كلها.

جـ ــ تصوير حساب حق التأليف وترحيل قيود الشراء وقيود إطفاء حق التأليف للسنة الأولى لذلك الحساب.

١٠ ــ اشترت شركة توفيق أرضاً بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال لتبني عليها أحد معارضها. كما دفعت ما مقداره ٢,٥ ٪ من قيمة الشراء سمسرة لصاحب المكتب العقاري الذي تم الشراء على يده. ثم اتفقت الشركة مع مؤسسة مقاولات لبناء المعرض بمبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال دفع منها ٥٠٪ وقت توقيع العقد و٥٠٪ الأخرى تدفع بعد سنتين من تسليم المعرض. ثم دفعت الشركة مبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ ريال لتجهيز المعرض تجهيزاً خاصاً سيعيش طيلة حياة المعرض نفسه. هذا وقد قدرت حياة المعرض بثلاثين سنة بعدها لن تكون هناك قيمة لإنقاضه إلى أن الأرض يتوقع أن تبلغ قيمتها ٦,٠٠٠,٠٠٠.

المطلوب:

إعداد جدول يبين القيمة الدفترية، الاستهلاك ومجمع الاستهلاك للخمس سنوات الأولى من حياة المعرض مستخدماً طريقة القسط الثابت، طريقة القسط المتناقص.

تصميم وإخراج
الادارة العامة لتقنيات التعليم

مطابع الوطن الفنية شارع الريل – الرياض
تليفون : ٤٠٢٤١١٦